المـؤتمـــر الثاني والثلاثون
للاتحاد البرلماني العربي

" التضامن العربي "

القاهرة - جمهورية مصر العربية
17 و 18 شباط / فبراير 2022

التقرير العام الصادر عن
المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي
"التضامن العربي"

التقرير العام الصادر عن
المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي
القاهرة – جمهورية مصر العربية
17–18 شباط/فبراير 2022

بدعوةٍ كريمة من معالي الأُستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، واعمالاً لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، واستجابة لمتطلبات التضامن العربي الذي بات حاجة مُلحّة في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها أمتنا العربية، وبتأييد من الأشقاء العرب، رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، انعقد في القاهرة، عاصمة جمهورية مصر العربية الشقيقة، المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، تحت عنوان "التضامن العربي"، وذلك يومي السابع عشر والثامن عشر من شهر شباط/ فبراير 2022.

شاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1) المملكة الأردنية الهاشمية.
2) دولة الإمارات العربية المتحدة.
3) مملكة البحرين.
4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5) جمهورية جيبوتي.
6) المملكة العربية السعودية.
7) الجمهورية العربية السورية.
8) جمهورية الصومال الفيدرالية.
9) جمهورية العراق.
10) سلطنة عمان.
11) دولة فلسطين.

12)دولة قطر.

13)جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

14)دولة الكويت.

15)الجمهورية اللبنانية.

16)دولة ليبيا.

17)جمهورية مصر العربية.

18)المملكة المغربية.

19)الجمهورية اليمنية.

وشارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب ممثلو المنظمات التالية:

1. جامعة الدول العربية.
2. البرلمان العربي.
3. مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.
4. اتحاد المحامين العرب.
5. جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
6. منظمة المرأة العربية.
7. المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.
8. المجلس الدولي للغة العربية.
9. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
10. اتحاد الصحفيين العرب.
11. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
12. الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب.

13. منظمة التعاون الإسلامي

14. اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

15. الاتحاد البرلماني الإفريقي.

16. برلمان البحر الأبيض المتوسط.

جلسة الافتتاح:

1-افتتح المؤتمر بتلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم، ثم استمع أعضاء المؤتمر والضيوف المشاركون إلى كلمة معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، **جاء فيها:**

معالي الإخوة رؤساء البرلمانات العربية؛

معالي الأخ / أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

سعادة الأخ/ فايز الشوابكة – الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي؛

السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

بدايةً أود أن أُعرب عن بالغ شكـري وتقديـري إلى كل من قام بالإعداد والتحضير والمساهمة لعقد مؤتمرنا هذا. الذي ينعقد في ظل متغيرات إقليمية ودولية متسارعة؛ ما يتطلب منا نحن ممثلو الشعوب العربية التكاتف والتضامن، والوعي بخطورة المرحلة الراهنة وآثارها على الأمن العربي المشترك، ومستهدفات التنمية في المستقبل.

الإخوة والأخوات

لعل واقعنا العربي وهو يواجه العديد من التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية في الشأن العربي،

يتطلب منا صياغة رؤية برلمانية عربية تتجاوز حدود الإدانة والشجب إلى عمل مؤطر نستثمر فيه أفضل ما هو متاح لدينا من آليات الدبلوماسية البرلمانية التي أضحت عاملاً مهماً في التأثير على القرارات الدولية. ومن ثم فإن الاتحاد البرلماني العربي مدعو أكثر من أي وقت مضى للقيام بدوره في التصدي للظواهر المهددة لأمن واستقرار شعوبنا العربية .

الإخوة والأخوات

جميعنا يعي تحديات المشهد العربي الراهن في جوانبه المتعددة إلا أن أخطر ما يهدد حاضرنا هو تعمق النزاعات المذهبية أو الطائفية أو السياسية بفعل انتماءات تتجاوز حدود الوطن إلى ولاءات لمصالح خارجية؛ ما ينتج عنه تدهوراً على جميع الصعد الوطنية. ولعل ما يشهده اليمن يمثل نموذجاً صارخاً لسيطرة جماعة إرهابية على الكثير من موارد الدولة، ومقوماتها .

وفي هذا الشأن أثمن قرار الجامعة العربية رقم (8725) الصادر في يناير 2022 الذي طالب جميع الدول بتصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية خاصة بعد هجماتها على الأماكن المدنية، والمدنيين في كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. سيما وأن تلك الأعمال تمثل تحدياً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية المرعية ومحل الالتزام من كل دول العالم في هذا الشأن. وأدعو لأن يتضمن بياننا الختامي ما يؤكد على قرار مجلس الجامعة العربية في هذا الشأن باعتبار جماعة الحوثي منظمة إرهابية.

الإخوة والأخوات

إن القضية الفلسطينية ستظل هي القضية المركزية والمحورية الأولى لعالمنا العربي؛ حيث إن إحلال السلام والاستقرار في المنطقة العربية يعتمد بصفة أساسية على إيجاد الحل العادل والدائم وبما يضمن حقوق الفلسطينيين كاملة في إقامة دولتهم المستقلة. ونؤكد على أهمية استتباب السلام، والاستقرار في سوريا، واستكمال المسيرات الانتقالية الناجحة في كل من السودان وليبيا حتى تنعم كل شعوبنا العربية بالرخاء والأمن والسلام والتنمية.

الإخوة والأخوات،

إننا على ثقة من أن جهودكم الخيّرة ودأبكم المخلص في تحقيق أهداف هذا الاتحاد سيكون الأساس المتين لتحقيق تطلعات وآمال شعوبنا العربية من ممثليها في البرلمانات العربية، في أعمال هذا المؤتمر واجتماعات اللجان، واللجنة التنفيذية. ونأمل أن يحقق مؤتمرنا هذا نتائجه المأمولة لأمتنا العربية وقضايا شعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

ثم تحدثت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب، في مملكة البحرين، كلمة جاء فيها:

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ وآلِه وصحبِه أجمعينَ

معالي السيدِ صقرِ غباشٍ رئيسَ المجلسِ الوطنيّ الاتحاديّ بدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ الشقيقةِ

رئيسَ المؤتمرِ الثاني والثلاثينَ للاتحادِ البرلمانيّ العربيّ ،،،

معالي السيدِ أحمد أبو الغيطِ أمينَ عامّ جامعةِ الدولِ العربيةِ ،،،

أصحابَ المعالي والسعادةِ رؤساءَ المجالسِ التشريعيةِ العربيةِ ،،،

أودُّ بدايةً أن أتوجّهَ بوافرِ الشكرِ والتقديرِ للأخِ العزيزِ معالي السيدِ صقرِ غباشٍ رئيسِ المجلسِ الوطنيّ الاتحاديّ بدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ الشقيقةِ الذي تولى رئاسةَ الاتحادِ البرلمانيّ العربيّ في مرحلةٍ دقيقةٍ وحساسةٍ؛ سواءً من حيثُ تراكمُ وتصاعُدُ التحدياتِ الداخليةِ والخارجيةِ التي تواجهُ الدولَ العربيةَ والمنطقةَ عموماً، أو من حيث تفشي جائحةِ كورونا التي ألقتْ بِظلالِها على كافةِ مناحي الحياةِ في مختلفِ أنحاءِ العالمِ، وحالت دون عقدِ الكثيرِ من الفعالياتِ والأنشطةِ، فاستطاعَ معاليه أن يقودَ سفينةَ الاتحادِ بكفاءةٍ واقتدارٍ، والانفتاح على كافةِ الوسائلِ الممكنةِ لمواصلةِ لقاءاتِنا و اجتماعاتِنا.

كما يطيبُ لي أن أتقدمَ بالشكرِ لسعادةِ الأخِ فايزِ الشوابكةِ أمينِ عامّ الاتحادِ، والعاملينَ في الأمانةِ العامةِ للاتحادِ على ما بذلوهُ من جهودٍ في خدمةِ العملِ البرلمانيّ العربيّ.

أصحابَ المعالي والسعادةِ ،،،

إننا في خِضمّ الظروفِ الاستثنائيةِ التي نعيشُها، والتحدياتِ والمخاطرِ التي تُحيطُ بالأمةِ العربيةِ، بحاجةٍ ماسّةٍ لتعميقِ فكرةِ العملِ بروحِ الفريقِ الواحدِ، وتنميةِ روحِ التضامنِ العربيّ المشتركِ، والسعيِ من أجلِ نهضةِ هذه الأمةِ عبرَ تدعيمِ أواصرِ التعاونِ والتكاتفِ فيما بينَ دولِها، لمواجهةِ التحدياتِ والمخاطرِ التي تفاقمتْ على نحوٍ غيرِ مسبوقٍ، حتى باتتْ تَعصِفُ بمقدَّراتِ الأمةِ وتُهددُ مستقبلَها، وهو ما يستلزمُ التصديَ لها والتعاملَ معها بنهجٍ موحدٍ وسياساتٍ مشتركةٍ، وتنقيةٍ للأجواءِ ورأبٍ للصدعِ، فإنَّ ما يجمعُ شعوبَ الأمةِ العربيةِ أكثرُ بكثيرٍ مما يفرقُ بينها، وما يوحدُها أكثرُ بكثيرٍ مما يُشتتُ شملَها، وأنه لَحَريٌّ بنا كبرلماناتٍ عربيةٍ، أن نسجلَ بصمةً واضحةً للوصولِ إلى تلك المرامي الساميةِ.

وإننا اليومَ أمامَ علامةٍ فارقةٍ، وشاهدٍ حيٍّ، وموقفٍ معبرٍ عن مدى إيمانِنا بعقيدةِ التضامنِ العربيّ، إزاءَ الممارساتِ الإرهابيةِ التي تستهدفُ الإخلالَ بالأمنِ العربيّ، والتي تقومُ بها ميليشيا الحوثيّ، حيث دأبتْ على توجيهِ هجماتِها

الإرهابيةِ ضدَّ الشقيقتَين المملكةِ العربيةِ السعوديةِ والإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، مما أدى إلى وقوعِ العديدِ من الضحايا والمصابينَ في البلدَين الشقيقَّين، فضلاً عن الأضرارِ التي تلحقُ بالمنشآتِ والممتلكاتِ جراءَ هذه الهجماتِ – التي لا يَخفى عليكم مَن يَقفُ وراءَها ويدعمُها – مما يستلزمُ منّا جميعاً إعادةَ التأكيدِ على تضامنِ الأمةِ العربيةِ بأسرِها مع البلدينِ الشقيقَّينِ، وتقديمِ الدعمِ التامّ لكلّ ما يتّخذانِهِ من إجراءاتٍ للحفاظِ على أمنِهما واستقرارِهما وسلامةِ أراضِيهِما.

وينبغي أن نُفعّلَ دورَنا في إطارِ الدبلوماسيةِ البرلمانيةِ، لإحرازِ خطواتٍ ملموسةٍ في حثّ المجتمعِ الدوليّ لِتسجيلِ موقفٍ واضحٍ من هذه الاعتداءاتِ الإرهابيةِ الآثمةِ التي تُمثلُ انتهاكاً صارخاً للقانونِ الدوليّ الإنسانيّ واعتداءً سافراً على أراضي البلدَينِ الشقيقَّينِ، فضلاً عما تقومُ به هذه المليشيا الإرهابيةُ من اختطافٍ للسفنِ وتهديدِ خطوطِ المِلاحةِ الدوليةِ، الأمرُ الذي يُؤثرُ سلباً على اقتصاداتِ دولِ المنطقةِ والعالمِ أجمعِ.

وفي هذا الإطارِ، ينبغي أن نُسجلَ موقفاً موحداً إزاءَ التدخلاتِ الإيرانيةِ السافرةِ في أكثرَ من قِطرٍ عربيٍّ، ومحاولاتِها المستمرةَ للإخلالِ بأمنِ واستقرارِ المنطقةِ، عبرَ دورِها القائمِ على تشكيلِ المليشياتِ ودعمِها بالمالِ والسلاحِ، ضمنَ سلوكٍ توسعيٍّ للنظامِ الإيرانيّ، يضعُ الأمنَ والسلمَ الإقليميّ والدوليّ في دائرةِ الخطرِ والتهديدِ، ويشكلُ تحدياً صارخاً للمجتمعِ الدوليّ ولمواثيقِ الأممِ المتحدةِ والقوانينِ الدوليةِ.

أصحابَ المعالي والسعادةِ ،،

إن الحاجةَ لاتساعِ أُطرِ التضامنِ العربيّ، تزدادُ إلحاحاً، في ظلّ ما يشهدُهُ أكثرُ من بلدٍ عربيٍّ شقيقٍ، من تطوراتٍ مفصليةٍ منذ انعقادِ مؤتمرِنا الأخيرِ، يتصلُ بأمنِهِ واستقرارِهِ ووحدتِهِ، إلى جانبِ التحدياتِ التنمويةِ، وإننا بتضامنِنا وموقفِنا الموحدِ نُكرسُ الدعمَ لتحقيقِ الأمنِ والاستقرارِ والحفاظِ على الوَحدةِ الداخليةِ في كلٍّ من العراقِ والسودانِ وليبيا وسوريا، كما ندعمُ في الوقتِ ذاتِهِ حقَّ الشقيقةِ مصرَ والسودانِ الشقيقِ في الحفاظِ على حقوقِهما المائيةِ ضدَّ أي انتقاصٍ، وبما يدعمُ خططَهما التنمويةِ من أجلِ رفاهِ شعبَيهما الشقيقينِ.

أما القضيةُ الفلسطينيةُ، فهيَ تظلُ القضيةَ الأولى والمركزيةَ للأمةِ العربيةِ، وإن مواقفَنا ثابتةٌ في التأكيدِ على حقِّ الشعبِ الفلسطينيّ في استردادِ حقوقِهِ وإقامةِ دولتِهِ المستقلةِ وعاصمتُها القدسُ الشرقيةُ، حيث تؤمنُ مملكةُ البحرينِ إيماناً راسخاً، بأن تثبيتَ أركانِ السلامِ الشاملِ في المنطقةِ يعتمدُ على تفعيلِ المبادرةِ العربيةِ للسلامِ وطبقاً لقراراتِ الشرعيةِ الدوليةِ.

أصحابَ المعالي والسعادةِ ،،

إنني إذ أتشرفُ خلالَ هذه الدورةِ بتسلُّمِ رئاسةِ الاتحادِ، فإنه يحدُوني الأملُ أن نتشاركَ جميعاً في إنجاحِ هذا التجمعِ البرلمانيّ العربيّ، الذي يستحقُ – لما تربطهُ بدولِنا العربيةِ التي تتربعُ على عرشِ الحضارةِ العالميةِ منذ القدمِ – أن تكونَ له الكلمةُ النافذةُ، والصوتُ المؤثرُ، والوقعُ في القرارِ، والسبقُ في الفعلِ من أجلِ مصلحةِ دولِنا وشعوبِنا قبلَ ردةِ الفعلِ، والتداعي من أجلِ إبرازِ مواقفِنا على نسقٍ من الوَحدةِ والانسجامِ.

وليس يتأتى لنا أن نبلغَ الأهدافَ المرجوةَ، إلا إذا تجاوزَ عملُنا حدودَ الاجتماعاتِ الدوريةِ، والخطاباتِ المرحليةِ، والتضافرِ لتسجيلِ المواقفِ في الظروفِ الطارئةِ والبياناتِ التضامنيةِ، والتي رَغمَ أهميتِها، نحتاجُ الذهابَ لأفقٍ أسمى، واتخاذِ خطواتٍ تسيرُ بالاتحاد نحوَ مزيدٍ منَ التقدمِ، لنصلَ إلى كيانٍ يضاهي الاتحاداتِ البرلمانيةِ الجيوسياسيةِ الأخرى في العالمِ، والتي تصلُ بقراراتِها لحدودِ دولِنا، وتقييمِ أوضاعِنا الداخليةِ، وهو أمرٌ يستدعي منا التوقفَ والبحثَ ووضعَ رؤيةٍ إزاءَ ذلك.

لذلك، أنا على ثقةٍ كبيرةٍ في التعاونِ سوياً بروحٍ من التضامنِ العربيّ والشعورِ بوَحدةِ الأملِ والمصيرِ من أجلِ النهوضِ بالاتحادِ وترسيخِ دورِهِ ومكانتِهِ عربياً، وتعزيزِ مساهماتِهِ لا في مجالِ الدبلوماسيةِ البرلمانيةِ فحسبُ، بل فيما يتصلُ بكافةِ قضايا الأمةِ وتحدياتِها المصيريةِ.

ختاماً..

إننا في مملكةِ البحرينِ وانطلاقاً من الرؤيةِ الملكيةِ الساميةِ لحضرةِ صاحبِ الجلالةِ الملكِ حمدِ بنِ عيسى آلِ خليفةَ عاهلِ البلادِ المفدى حفظهُ اللهُ ورعاهُ، المؤكدةِ على أنّ "نهجَ البحرينِ قائمٌ على التعاونِ والتضامنِ في إطارِ تعزيزِ الأخوّةِ الإنسانيةِ"، نجد أن تضامنَ أمتِنا العربيةِ هو سلاحُها الوحيدُ الذي يستطيعُ أن يقفَ سداً منيعاً ضدَّ كافةِ محاولاتِ الاختراقِ الخارجيّ، الدوليةِ والإقليميةِ، إذ عليها أن تسيّجَ مقدراتِها ومصالحِها بتبني مواقفَ موحدةٍ بشأنِ قضاياها المصيريةِ وتحدياتِها الوجوديةِ، والحفاظَ على المصالحِ العربيةِ المشروعةِ من الضياعِ أو التشتتِ، في ظلِّ عالمٍ لا يعرفُ إلا التكتلاتِ، وأن تسعى عبرَ هذا التضامنِ نحوَ تحقيقِ حلمِ الشعوبِ العربيةِ المستحَقِ في التنميةِ المستدامةِ والأمنِ والاستقرارِ والازدهارِ والرخاءِ، وأن يكونَ لنا نحنُ أعضاءَ البرلماناتِ العربيةِ دورٌ في تحقيقِ هذا الحلمِ ومواجهةِ التحدياتِ.

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ

*****

وتحدث الأستاذ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة جاء فيها:

معالي السيد صقر غباش
رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس الاتحاد البرلماني العربي

معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل
رئيس مجلس النواب – مملكة البحرين

معالي السيد فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أعرب عن سعادتي بالمشاركة في أعمال المؤتمر (32) للاتحاد البرلماني العربي، وبلقاء هذا الجمع الكريم من رؤساء البرلمانات ومجالس الشورى والأمة وممثلي الشعوب العربية، متمنياً لأعمال مؤتمركم هذا التوفيق والنجاح لتحقيق ما تصبو إليه الشعوب العربية.

السيد الرئيس،

لا زال عالمنا العربي، وكما تتابعون جميعاً، يمر بمرحلة تاريخية صعبة... حيث تتسع رقعة التهديدات الجيوسياسية.. وتزداد حدة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مجتمعاتنا وحكوماتنا.

لا زال العالم العربي يواجه أطماعاً إقليمية خطيرة.. وسياسات توسعية وهجومية تنتهجها بعض القوى في الإقليم بغرض بسط الهيمنة والنفوذ.. وقبل ذلك كله وبعده، تظل القضية الفلسطينية هماً عربياً نحمله جميعاً ونضطلع بمسؤوليته.. ولدي اقتناعٌ راسخ بأن السلام والاستقرار والأمن لن يتحقق في هذه المنطقة من العالم، سوى بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من يونيو 67، وعاصمتها القدس الشرقية.

وهنا؛ يتوجب علينا الانتباه لما يمر به هذا الصراع الطويل من تغيرات مهمة تستحق الوقوف عندها.. فلم يعد الحديث عن عنصرية الاحتلال وانتهاجه سياسة التطهير العرقي اتهاماً غريباً على الأسماع في العالم.. بل صارت هناك منظمات دولية، ومؤسسات أهلية، ودول وحكومات.. تُعبّر بوضوح عن رأيها في الاحتلال الإسرائيلي باعتباره تجسيداً لعنصرية مقيتة مضى عليها الزمن.. وحالة شاذة من ممارسة التطهير العرقي الذي تجاوزه العالم، ورفضته الحضارة الإنسانية.

والحقيقة أن النضال من أجل القضية الفلسطينية.. ومن أجل الحق الفلسطيني.. صار يدور على جبهاتٍ مختلفة، وبوسائل متعددة.. ويمنحنا الشعب الفلسطيني بصموده على أرضه، وتمسكه بحقوقه، وفضحه لممارسات الاحتلال العنصرية.. أقول يمنحنا الشعب الفلسطيني أسلحة مهمة في معركتنا من أجل كسب الرأي العام العالمي لصالح قضيتنا العادلة.. باعتبارها قضية سياسية وإنسانية على حدٍ سواء.. وعلينا أن نطور من أدواتنا وأساليبنا في مخاطبة المجتمع المدني عبر العالم.. وعلى نحوٍ يفضح الواقع اليومي للفلسطينيين تحت الاحتلال.. وهو واقع مؤلم لكل أصحاب الضمير، ومخزٍ لكل من يعتبرون عصرنا هو عصر حقوق الإنسان.

ولا شك أن للبرلمانات العربية، وما تمارسه من مهامٍ دبلوماسية مختلفة، دوراً أساسياً في هذه المعركة.. فرسالتنا لا ينبغي أن تصل للحكومات وحدها، وإنما للشعوب وممثلي الشعوب.. ويتعيّن أن تكون هذه الرسالة مؤثرة ونافذة.. وأن تستند في تفاصيلها على المعلومات الصحيحة، والمتابعة الدقيقة لما يجري على الأرض الفلسطينية المحتلة... ويتعيّن كذلك أن تكون رسالتنا موحدة ومتسقة، وبحيث تُحدِث الأثر المطلوب، بالتراكم ومواصلة العمل مع البرلمانات في مختلف دول العالم، وبخاصة في عواصم التأثير والقرار الدولي.

السيدات والسادة،

لا زال التهديد الأكبر الذي يواجه منطقتنا يتمثل فيما تعرضت له بعض الدول العربية من أزمات طاحنة مزقت نسيجها الوطني، وعصفت بمؤسساتها واستقرارها السياسي.. الجراح ما زالت مفتوحة ونازفة في سوريا وليبيا واليمن... وما زالت التسوية السياسية للأزمات في هذه الدول تواجه تحديات صعبة، خاصة مع كثافة التدخلات الدولية والإقليمية فيها.. وغني عن البيان أن هذه الصراعات الممتدة تؤثر على الكيان العربي بأكمله.. وتُلقي بظلالها على الاستقرار الإقليمي بما تفرزه من مُشكلات أمنية وإنسانية، واضطرابات اقتصادية واجتماعية.

إن استمرار الأزمات يُمثل بيئة مثالية لاستفحال مخاطر الإرهاب والتطرف، فضلاً عن انتشار الميلشيات والجماعات المسلحة.. وقد رأينا ما أقدمت عليه ميلشيا الحوثي مؤخراً من استهداف جبان لأهداف مدنية في الإمارات العربية المتحدة بالصواريخ والمسيرات.. وإننا ندين، بأشد العبارات، هذه الأعمال الإرهابية سواء في مواجهة الإمارات أو المملكة العربية السعودية.. ونؤكد أن هذه الميلشيا، ومن يقف وراءها ويمدها بالسلاح والتأييد السياسي، إنما تُمثّل تهديداً خطيراً على الأمن الإقليمي، بل وعلى سلامة الممرات البحرية، بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تحتله اليمن على البحر الأحمر.

أما فيما يتعلق بالإرهاب.. فأؤكد أن الحرب عليه تُمثل جهداً متواصلاً وعملاً متراكماً.. لا ينبغي أن يتوانى أو يتراجع طالما ظلت هذه الآفة الخطيرة كامنة في بعض العقول للأسف.. ومن المهم أن تظل البرلمانات العربية في طليعة الجهد الذي تباشره دولنا وحكوماتنا من أجل التحذير من خطر هذه الظاهرة الإجرامية على تماسك المجتمعات واستقرارها، وعلى جهود التنمية واستمرارها... فصوتكم هو في النهاية صوت الشعوب العربية التي ترفض أغلبيتها الكاسحة ممارسة العنف باسم الدين، وتتبرأ من قتل الإنسان أو تخريب العمران.

إن شعوبنا العربية تعوّل عليكم في تعزيز التعاون البرلماني بين الشعوب العربيّة باعتباره محوراً جوهرياً في التضامن العربي... كما تتطلع إلى رؤية عمل ممثلي البرلمانات العربية على مستوى طموحاتها في تبني قضايا المواطن العربي ... لذا فإنني أناشدكم العمل باستمرار على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينكم لمواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي بمختلف أبعاده.

السيد الرئيـس،

السيدات والسادة،

في نهاية كلمتي لا يسعني إلا أن أجدد تمنياتي بنجاح أعمال مؤتمركم على أملِ أن يُتوّجَ بتوصيات وقرارات ترتقي إلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم في هذه المرحلة الهامة من تاريخ أمتنا العربية.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

*****

2–تعيين نائب رئيس المؤتمر وأمين سر المؤتمر من قبل الرئيس سنداً لأحكام المادة (10) من النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي:

1– نائب رئيس المؤتمر : مملكة البحرين.

2– أمين سر المؤتمر: جمهورية مصر العربية.

*****

3–تشكيل اللجان:

تم تشكيل اللجان الآتية:

1– لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.

2– لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

3– لجنة شؤون المرأة والطفولة.

وبالنسبة إلى لجنة الصياغة تم تكليف الأمانة العامة مع الرئاسة لوضع مسودة للبيان **ترفع الى المؤتمر.**

*****

جلسات العمل:

في بداية جلسة العمل الأولى، ترأس المؤتمر معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة،

وافق المؤتمر على جدول الأعمال المقترح من اللجنة التنفيذية للاتحاد:

1. **إقرار جدول الأعمال.**
2. **تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد، والمؤتمر الحادي والثلاثين الطارىء.**
3. **تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد، والمؤتمر الحادي والثلاثين الطارىء.**
   أ. تنفيذ قرارات المؤتمر التاسع والعشرين، والمؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد، والمؤتمر الحادي والثلاثين الطارئ.
   ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ المؤتمر التاسع والعشرين.
4. **تقارير الدورات السادسة والعشرين، والسابعة والعشرين، والثامنة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليهم.**
5. **كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.**
6. **اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:**
   أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.
   ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
   ج. لجنة شؤون المرأة والطفولة.
7. **تشكيل لجنة الصياغة.**
8. **الشؤون المالية:**

أ.الحساب الختامي لعام 2019.

ب.مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2020.

ج.الحساب الختامي لعام 2020.

د.مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2021.

هـ.الحساب الختامي لعام 2021.

و.مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2022.

9. **انتقال الرئاسة.**
10. **تكريم الرئاسة السابقة والأسبق للاتحاد.**
11. **منح الفائزين جائزة التميز البرلماني العربي.**
12. **ما يُستجد من أعمال.**

بعد ذلك تمّ بحث بنود جدول الأعمال على النحو الآتي:

1 – تقرير الرئيس:

أ- **وافق المؤتمر على التقرير المقدم من معالي الأستاذ صقر غبّاش،** رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، المتضمن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة من 28 أيلول / سبتمبر 2020 إلى 16 شباط / فبراير 2022.

ب- **وافق المؤتمر على التقرير المقدم من معالي المهندس عاطف الطراونة،** رئيس الاتحاد البرلماني العربي السابق، رئيس مجلس النواب الأسبق في المملكة الأردنية الهاشمية، المتضمن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة من 04 آذار / مارس 2019 إلى 27 أيلول / سبتمبر 2020.

*****

2 – تقرير الأمين العام:

وافق المؤتمر على التقرير المقدم من الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي للفترة من 04 آذار / مارس 2019، ولغاية انعقاد المؤتمر الثاني والثلاثين.

*****

3 – تقرير الدورات (26) و(27) و(28) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والعشرين التي انعقدت في عمان بتاريخ 2019/09/19، وعلى توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والعشرين التي انعقدت عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، بتاريخ 2021/02/25، على توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2022/02/16.

*****

4 – دعت الرئاسة الجليلة إلى الاستماع إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود ورؤساء المنظمات العربية والإقليمية والدولية، مرتّبة بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول، وسيتم البدء بالسيدة والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس، ثم السادة نوّاب الرؤساء، ثم السادة رؤساء الوفود ثم السيدات والسادة رؤساء المنظمات.

وجاءت الكلمات على النحو التالي:

1– ألقى معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمي، رئيس مجلس النواب – المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله سياج النعم والصلاة والسلام على النبي وفاء الذمم واستمطار الرحمة على آله الأولياء وأصحابه الأصفياء عرفان الجميل وتذكار الدليل.

معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي المكرّم

معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل المكرمة

السيدات والسادة أصحاب الدولة والمعالي رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود الكرام

عطوفة الأمين العام، ممثلو الشعب العربي العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نجتمع اليوم في ظروف غاية في الدقة على المستوى الدولي والإقليمي والعربي تحت عنوان "التضامن العربي" وهو الرافعة الوحيدة لتجاوز الأزمات والتحديات التي تواجه عالمنا العربي.

حيث يشهد العالم اليوم صراعاً دولياً غاية في التعقيد يؤسس لنظام دولي جديد يعيد رسم الخرائط الجيوسياسية في العالم وإقليمنا على التحديد.

لقد بلغ الصراع الدولي والإقليمي على عالمنا العربي ذروته خلال العقدين الماضيين، حيث كانت بلادنا ساحة للصراعات، والأزمات، والتحديات، بينما كانت قدرة نظامنا العربي على المواجهة تتراجع، وتفاقمت الخلافات العربية البينية وتحولت الدول العربية إلى ساحة للصراعات دمرت فيها البنية التحتية وتشرد الملايين لاجئين في أصقاع العالم، بينما كان شبح الإرهاب والتطرّف يضرب بقوة في قلب هذه الدول والمجتمعات، ليتقلص الدور والقرار العربي لصالح قوى دولية وإقليمية على حسابنا وعلى حساب حقوق شعوبنا.

وعليه لا يوجد سبيل لمواجهة تلك التحديات التي ترزح تحتها دولنا وشعوبنا إلا عبر التضامن العربي عبر بوابة الجامعة العربية، المظلة التي كانت على الدوام العنوان العربي الكبير لحل الأزمات والتحديات التي تواجهنا غير أنها اليوم ونتيجة لمجمل التطورات التي عصفت بمنطقتنا تحتاج إلى تطوير أدواتها، وزيادة فاعليتها وتوفير آلية عمل جماعية لمواجهة التحديات، والتصدي للأخطار الجسام التي تواجهنا.

الأخوة العرب

لقد شهد عالمنا العربي خلال العقد الماضي سلسلة من الانفجارات الاجتماعية الكبرى التي وظفتها الأطراف الدولية والإقليمية، غير أن تلك الأحداث كانت بالتأكيد تمتلك بذور حقيقة عناوينها الفقر والبطالة، وغياب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وهي العناوين التي علينا العمل على تجاوزها عبر العمل العربي المشترك وذلك تحسباً من موجة أخرى من تلك الانفجارات التي ربما تأتي على ما تبقى من أوطان، أوطان كنا ندعو قبل عقود لوحدتها معاً وبتنا اليوم ندعو لوحدتها الترابية وسلامة أهلها.

إن التضامن العربي يشكّل بالنسبة للأردن عنواناً أكيداً لمواجهة التحديات وخلق الفرص للتنمية العربية الشاملة والتي تحتاجها جميع الأقطار العربية تنمية عنوانها الحرية، حرية التعبير والتفكير، حرية تضع الأساس المتين لبناء الإنسان العربي القادر على النهوض ببلده وأمته.

الأخوة العرب إن وجود الكيان الصهيوني شكّل الخطر الأكبر على منطقتنا وهو ما دفع المنطقة نحو هاوية العنف، مهدداً السلم الإقليمي والدولي، فبعد عقود من الحديث عن العملية السلمية لم تثمر إلا مزيداً من القهر والقمع والتمييز العنصري واستباحة الحقوق.

وعليه نؤكد هنا موقف الأردن الثابت بأن لا حل للقضية الفلسطينية إلا عبر حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس على خطوط الرابع من حزيران للعام 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ونؤكد كذلك على أن الأردن سيستمر ببذل كل جهد ممكن لإنصاف الأشقاء ومساعدتهم في الوصول إلى حقوقهم المشروعة كاملة، وبمتابعة مباشرة من جلالة الملك عبدالله الثاني، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وستظل المملكة تكرس كل إمكاناتها لحماية المقدسات والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمدينة المقدسة.

لقد تمكن الأردن خلال السنوات الماضية من دحر الإرهابين وهزيمتهم على المستوى الأمني والعسكري والفكري كذلك، واليوم يخوض الأردن حرباً مع تجار المخدرات والسموم الذين يسعون إلى نشر هذه الآفة في المنطقة العربية ودول الخليج بالتحدي وهو ما يتصدى له جيشنا العربي اليوم بكل بسالة يحمي أمته من هؤلاء العابثين تجار السموم والموت.

أما فيما يتعلق بالأزمة السورية والتي سببت موتاً ودماراً وتشريداً يجب أن يتوقف. ويجب أن يستعيد نظامنا العربي دوره في جهود التوصل لحل سياسي للأزمة، حل يحفظ وحدة سوريا وتماسكها، حل يقبله السوريون ويتيح عودة من تشرد لاجئاً أو نازحاً منهم إلى وطنه وبيته، ليعيش بكرامة وأمن واستقرار. وحيث فشلت مقاربات الماضي في معالجة الأزمة لا بد من مقاربات جديدة تقدم مصلحة سوريا وأهلها على كل اعتبار آخر، وتحميهم من صراع الأجندات، حيث تكون الخطوة الأولى في عودة سوريا إلى الجامعة العربية لتأخذ مكانها الطبيعي في مؤسسات العمل العربي المشترك.

ولا بد أيضاً من إطلاق جهود عربية أكثر فاعلية لإعادة الأمان والاستقرار إلى ليبيا ولإنهاء الأزمة اليمنية على أساس القرار 2216 ومخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية. ويجب إسناد الأشقاء العراقيين في جهودهم لإعادة البناء والاستقرار بعد أن انتصروا على الإرهاب بتضحيات جسام وكذلك لا بد من دعم المسار السياسي في كل من تونس والسودان للوصول إلى نظام سياسية مستقرة تنهض بأعباء التنمية والاستقرار في تلك البلدان.

في الختام، أتضرّع إلى العلي القدير أن يحفظ أقطار أمتنا من كل أجندات الخراب، فلا سبيل لرفعة ونهوض هذه الأمة إلا بتضامنها وإنهاء كل أشكال الانقسام والاحتراب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

2 – وتحدث معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أصحاب السمو والمعالي؛
معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي؛
السيدات والسادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود؛
السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي؛
أيها الجمع الموقّر؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي بداية أن أتوجه بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة قيادة وحكومة وشعبا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل القائمين على التنظيم، لما أحاطونا به من عناية وما وفروه لنا من أسباب نجاح أشغال مؤتمرنا، وأخص بالذكر معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي وأمانتنا العامة على جهودهم وأدائهم الراقي، تحقيقاً للغايات النبيلة التي تجمعنا اليوم خدمة لأمتنا العربية الأصيلة.

ولي عظيم الشرف أن أحضر معكم لأول مرة أشغال مؤتمرنا هذا، بعد انتخابي رئيساً للمجلس الشعبي الوطني الجزائري في شهر جويلية من العام المنصرم، بعد الإصلاحات السياسية التي جاءت ضمن برنامج السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، من أجل بناء جزائر جديدة بمؤسسات متجددة تجسيداً لتطلعات الشعب الجزائري.

فأملي كبير في أن أستفيد من تجربة وحكمة إخواني وأخواتي بما ينفع ويثري عملنا المشترك والإسهام الفعلي في تحقيق أهداف منظمتنا.

كما أثمن اختيار موضوع "التضامن العربي" لهذه الدورة، خاصة ونحن أمام تحدٍ غير مسبوق يفرضه علينا وباء كورونا واستمرار صراعات وأزمات طال أمدها، ناهيك عن تداعيات التغير المناخي وآفة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

لقد حالت جائحة كورونا ومضاعفاتها دون تمكيننا من الاجتماع حضوريا تحت قبة الاتحاد البرلماني العربي منذ أكثر من عامين، كدليل على حدة الأزمة وهي لا تزال تعطل اقتصاد بلداننا، وتفاقم الإخلال بالعدالة الاجتماعية وتزيد من حدة الصراعات، فهي بحق تحدٍ للتماسك الاجتماعي، والاستقرار العالمي، فرُب ضارة نافعة، إذ أن أزمة كورونا تشكل فرصة تاريخية لإحياء روح التعاون والتضامن العربي للتعامل مع تداعيات هذه الأزمة على المستويين العربي والعالمي، فوجب علينا الاعتراف بإمكانية تكرار مثل هذا التحدي وكذا ضرورة التصدي الجماعي لها بتطوير آليات تستبق الأحداث وتسترشد بأهل العلم في بلداننا لحماية مستقبل شعوبنا وأوطاننا. وأريد في هذا المقام أن أثني على حركة التضامن التي أطلقتها العديد من الدول العربية بما فيها الجزائر لإيصال العون والمساعدة للدول الإفريقية والأسيوية المتضررة من هذه الجائحة.

السيد الرئيس؛

أبارك كذلك إصلاح ذات البين بين أشقائنا في دول الخليج بجهد مشكور لسمو أمير دولة الكويت وبدعم نافذ لخادم الحرمين الشريفين، فعسانا أن نؤسس ونبني هذا الطموح لحلحلة باقي النزاعات والأزمات التي تثقل كاهل العالم العربي.

إن تحقيق السلم والأمن في فضائنا العربي يقتضي مواصلة مكافحة الإرهاب ومسبباته بحزم وتجفيف منابع تمويله وكذا الجريمة المنظمة بكل أشكالها والتعاطي مع التغير المناخي وما ينجر عنه من آثار وخيمة على البيئة وازدياد شح المياه.

السيد الرئيس؛

نجدد اليوم التأكيد أن قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة تستحق منا جميعا الالتفاف حولها ومساندتها حتى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، فمن واجبنا أن نمد يد المساعدة للشعب الفلسطيني الأعزل الصامد في وجه الاضطهاد والعقاب الجماعي الذي يفرضه عليه الاحتلال الصهيوني.

كما ندعو الأشقاء الفلسطينيين إلى نبذ الفرقة وتوحيد مواقفهم وصفوفهم لتجاوز الخلافات لتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني ونحن نعتز باختيارهم الجزائر للم شملهم.

السيد الرئيس؛

في زمن هيمنة الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وجب علينا نحن البرلمانيون الذين وُسّموا بثقة شعوبهم أن نحمي مجتمعاتنا وخاصة شبابنا من الآثار الوخيمة لما يبث من سموم تستهدف مقومات شخصيتنا وحضارتنا وديننا، ناهيك عن الترويج بالأكاذيب المدمرة للاستقرار والطمأنينة في مجتمعاتنا.

ففي ظل ما تشهده المنطقة العربية من إقبال على تعميق الديمقراطية والحكامة في تسيير شؤون البلاد وتغليب لغة الحوار، وجب دعم وتحيين المؤسسات الحيوية في بلداننا التي تبقى العمود الفقري للاستقرار والتنمية.

وإذا كان هناك قطاع يستوجب الأولوية القصوى اليوم، فهو بدون منازع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الواجب الاستثمار فيهما بكثافة، إذا أردنا أن يكون لنا صَيتٌ وأردنا أن نؤسس لنهضة صناعية في كنف مرجعياتنا الأخلاقية والحضارية، كما لا يغيب على هذا الجمع الكريم بأن المنظمات الإرهابية والإجرامية قد استثمرت في تكنولوجيات الاتصال والتواصل الاجتماعي وحتى في استعمال الطائرات بدون طيار للوصول إلى مبتغاها.

تلكم أيتها السيدات والسادة، الرهانات الجديدة التي يفرضها الطريق إلى الأمن والسلام في الوطن العربي والتي تقتضي ترتيب الأولويات وحشد التضامن لمستقبل واعد لشعوبنا.

والجزائر ستضرب موعدا لكل أشقائها باحتضان القمة العربية هذا العام من أجل نقلة نوعية للراهن العربي وإطلاق الأمل في مستقبل ملؤه الأمن والسلام والتنمية.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة؛

يحدونا أمل كبير في أن تخرج مناقشاتنا في هذا المؤتمر بنتائج وتوصيات في مستوى تطلعات شعبنا العربي، وتعطي دفعا قويا لعملنا المشترك وتعزز مقام هيئتنا البرلمانية.

نسأل الله التوفيق والسداد.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

*****

3 – وتحدث معالي الأستاذ محمد علي حمد، رئيس مجلس النواب – جمهورية جيبوتي الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا}

"صدق الله العظيم"

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الأستاذ صقر غباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس

السيدات والسادة الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ صقر غُباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على دعوته الكريمة لنا لحضور هذا الاجتماع.

السيدات والسادة

في الوقت الذي اتجهت فيه دول العالم نحو التكامل والوحدة يظل الواقع العربي رهين الخلافات.

فما زالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي وتحديات المنطقة فرادى، الأمر الذي يتطلّب منا أكثر من أي وقت مضى بترتيب "البيت العربي" نحو عالم عربي حديث، قائم على الرغبة الصادقة في تعزيز التعاون المشترك والتضامن الوثيق والتقدم الإنساني لتحقيق مصالحنا المشتركة ولمواجهة التحديات الراهنة.

أتمنى لمؤتمرنا هذا النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

4 – وتحدث معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى – المملكة العربية السعودية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم...

قال تعالى: {قُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ}.

معالي الأخ الأستاذ/صقر غباش ـــــ رئيس المجلس الوطني بدولة الامارات المتحدة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية...

صاحب المعالي السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود.

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

الحضور الكريم...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد..

يسرني في مستهل كلمتي أن أعبر عن بالغ شكري وتقديري باسمي ونيابة عن زملائي أعضاء وفد مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية لمعالي الأخ الأستاذ/ صقر غباش ـــــــــ رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، لما حظينا به من حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وما لمسناه من اهتمام بالغ في التحضير المتميز لأعمال هذا المؤتمر.

كما يسرني أن أبارك مقدماً لمعالي الأخت الأستاذة/ فوزية بنت عبدالله زينل ـــــــ رئيسة مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة، والتي ستتولى رئاسة أعمال هذا الاتحاد في أعقاب انتهاء أعمال هذا المؤتمر، مع صادق دعواتنا لمعاليها بالعون والتوفيق في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد وتطلعات شعوبنا العربية.

والشكر موصول لسعادة الأستاذ/ فايز الشوابكة ـ الأمين العام ـ للاتحاد البرلماني العربي وزملائه في الأمانة العامة على جهودهم للتحضير لأعمال هذا المؤتمر، ومتابعتهم المستمرة للمستجدات على الساحة العربية، متمنياً لهم دوام التوفيق، سائلاً الله العلي القدير السداد في القول والعمل.

أصحاب المعالي والسعادة...

يتجدد اللقاء بكم أصـــحاب المعالي والســـعادة في هذا المؤتمر البرلماني الدوري ونجتمع اليوم تحت مظلة الاتحاد البرلماني العربي هذا الاتحاد الذي نشـأ على أسـس ومبادئ سـامية وجاء ميثاقه مؤكداً على أهمية التضـامن العربي، الذي هو عنوان اجتماعنا وأسـاس وحدتنا وقوتنا العربية، مشـيدين بما يقوم به الاتحاد؛ من جهود ملموسـة تتسق مع آمال وتطلعات أمتنا العربية.

أيها الأخوة أن النجاحات الكبيرة والمواقف الحاسمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير /محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ـ يحفظهما الله ـ والتي أعطت في مجملها قوة دفع إيجابية لمنظومة العمل العربي المشترك، بخطوات عملية تؤكد دعمها ومساندتها لجميع الدول العربية، كما حرصت بلادي على الاضطلاع بدورها الإنساني عبر تقديم العون والمساعدة لرفع المعاناة عن الشعوب العربية في محنها وأزماتها.

الإخوة الحضور:

يأتي في مقدمة وطليعة أهداف بلادي الخارجية المســاهمة في الحفاظ على الأمن والازدهار والنماء إقليمياً ودولياً، والسعي لضمان تحقيق رؤية المملكة 2030 والتي تطمح من خلالها إلى أن يكون اقتصادنا رائداً ومجتمعنا فاعلاً ومسـاهماً في نهضـة البشـرية وحضـارتها، وينعكس إيجاباً على التنمية والازدهار والاسـتقرار، وفي هذا السـياق يسرني أن أُشير إلى مبادرتي سمو ولي العهد الأمير/محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ـــــــــ حفظه الله ـ " السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" حيث نتطلع في المملكة العربية السعودية إلى العمل عن كثب مع شركائنا من الدول العربية لإنجاح هذه المبادرات.

ويعتبر مشـروع "مدينة نيوم " من أكبر المشـاريع العربية كبرى باعتبارها أفضـل المشـروعات العربية لتحقيق التنمية المســـتدامة لعام 2021م، لما يمثله من انطلاقه للتغيير ومســـتقبل للابتكار في الأعمال والتنمية وحوكمة مفهوم الاستدامة، ويأتي هذا المشروع تجسيداً لرؤية 2030م، بتوجيهات من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك/ سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ـــ ولي العهد ـــ نائب رئيس مجلس الوزراء ـ وزير الدفاع ـ حفظهما الله ـ.

السادة والسيدات...

تظل القضية الفلسطينية قضية محورية ثابته وراسخة للمملكة العربية السعودية، وفي مقدمة اهتماماتهما، مسـتندين في ذلك إلى ثوابت ومرتكزات تهدف في مجملها إلى تحقيق السـلام العادل والشـامل المبني على قرارات الشـــرعية الدولية، ومبادرة الســـلام العربية، وصـــولاً إلى إقامة الدولة الفلســـطينية المســـتقلة على حدود 1967وعاصمتها القدس الشرقية.

الأخوة الكرام...

إن المملكة العربية السعودية حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية، ورفع المعاناة الإنسانية عن شعبها الشقيق، وتجدد بلادي رفضها وإدانتها للهجمات التي تشنها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران على الأعيان المدنية والمنشآت الحيوية في المملكة والإمارات العربية المتحدة وممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر ، بهدف زعزعة أمن المنطقة واستقرارها، وتُشيد بما يبذله تحالف دعم الشرعية في اليمن في هذا السياق من جهود لدرء التهديد عن المنطقة ، كما تجدد المملكة التأكيد على مبادرتها لإنهاء الصراع الدائر في اليمن، وتدعم الجهود الأممية والدولية للتوصل إلى حل سياسي، وفقاً للمرجعيات الثلاث: "المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216"، كما تواصل المملكة مساعيها في الدور الإنساني الذي تقوم به ممثلةً في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لدعم الشعب اليمني الشقيق في مختلف الجوانب، وعبر برامج ومشروعات تنفذ بالشراكة مع المنظمات الدولية.

وتجدد المملكة إدانتها للهجوم الإرهابي الذي استهدف مطار أبو ظبي الدولي، وتؤكد على وقوفها التام مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة أمام كل ما يهدد أمنها واستقرارها.

أصحاب المعالي والسعادة...

تؤكد بلادي على أمن واستقرار المنطقة، وتدين السياسات العدوانية لإيران، وتدعم الجهود الدولية لمنع حيازتها للسلاح النووي، وتدعوها للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعودة بصفة عاجلة إلى الالتزام بخطة العمل الشاملة لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بضمان استدامة الأمن والأمان والازدهار في المنطقة.

أيها الإخوة الكرام...

وفي الختام، تنظر بلادي بعين التفاؤل على قدرة دولنا وشعوبنا العربية على تحقيق ما نصبوا إليه من رفعة وتقدم وازدهار مستمدين ذلك من قوة انتمائنا، وما حبانا الله به من كفاءات بشرية وثروات طبيعية وموروث حضاري عربي وإسلامي عريق، يمكننا من بناء مستقبل واعد لأجيالنا القادمة في وطننا العربي.

وأدعو الله بأن يتكلل اجتماعنا بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

*****

5 – وتحدث معالي المهندس محمد ريكان الحلبوسي، رئيس مجلس النواب – جمهورية العراق الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

{كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

صدق الله العظيم

-معالي الأستاذ صقر غباش رئيسَ الاتحاد البرلماني العربي، رئيسَ المجلسِ الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

-معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين

-معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية

-السيداتُ والسادةُ رؤساءَ البرلمانات والمجالس ورؤساءَ الوفودِ

-السيداتُ والسادةُ أصحابَ المعالي والسعادةِ وأعضاءَ الوفود والسلك الدبلوماسي المشاركون والمراقبون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إنه لمن دواعي السرورِ والبهجة أن يلتئم مجلسُنا هذا مجدداً في دورتِه الثانية والثلاثين ناشطاً في مهامِه، جاداً في تعزيز العلاقات بين شعوبِنا ودولِنا، عازماً على تذليل الصعوبات للوصول إلى أفضلِ الفرصِ والحلول من أجل حلحلة المشكلات المزمنةِ ومعالجةِ المستجدات الطارئة، ولأجل خلقِ رؤيةٍ موحدةٍ إزاء التحديات التي تمر بها الأمةُ العربية، والتي عانت وتعاني بسببها شعوبُ المنطقة وهي تتطلع إلى اللحظة التي تنتشلُها من هذه الأوضاعِ المرهقة والأزماتِ المتتابعة.

إخواني وأخواتي

تنطوي المرحلةُ على تحدياتٍ مختلفة تتطلب معالجاتٍ هي الأخرى مختلفةٌ واستثنائيةٌ وفاعلةٌ وجوهرية تتجاوز الهوامشَ القابلةَ للتأجيل إلى المتن العاجلِ الهام، وتضع في حساباتِها مناطقَ الخلل التي تتمدد للحيلولة دون توسعِها، وخلقَ الأجواءِ المناسبة لتفاهماتٍ ومقارباتٍ تجمعُ ولا تفرقُ ومبادئَ متفقٍ عليها دون التفاصيلِ التي نختلف عليها

بالضرورةِ بعيداً عن مُكن الشيطان، على أن تكون حواراتُنا ضمن قائمةِ مهام ترتبُ الاولوياتِ ضمن سلمِ الاهمِ ثم المهمِ، في إطار الضروریاتِ المتمثلةِ بحفظِ وحمايةِ المعتقداتِ والأرواحِ والاموالِ وتجنيبِ الشعوبِ أخطارَ الحروب والمجاعاتِ وصيانةِ سيادةِ الدولِ والحكوماتِ ووحدة الاوطان.

أصحابَ السيادة والمعالي والسعادة

يبرهن انعقادُ مجلسِنا على تبني السيداتِ والسادةِ الرؤساء نهجِ التفكيرِ الجماعي والاقتراحِ البنَّاء خدمةً لقضايا الأمةِ، ومساهمةً في الجهدِ التشاركي، وتحقيقاً للغاياتِ النبيلةِ المرجوة من هذا الاجتماعِ لمناقشةِ قضايانا العادلة وفي مقدمتِها القضيةُ الفلسطينية التي لن تفقدَ حضورَها واهتمامَها وأولويتِها رغم كلِ المتغيرات والظروفِ والأحوال، لتبقى قضيةَ الأمة العربية والاسلامية (المصيرية والأولى) ضمن موقفٍ موحدٍ يندرج تحت ثابتٍ غيرِ قابلٍ للتفاوض أو التعديل، وهو حقُ العودةِ وإقامةِ الدولةِ الفلسطينية المستقلة وعاصمتِها القدس الشريف.

المجلس الموقر

لقد تجاوز العراق مرحلةً حساسةً ومهمةً بعد إجرائِه الانتخابات الأخيرةَ والتئامِ مجلس النواب فيه والشروعِ في الاجراءات الدستورية والقانونية لاختيار رئيس الجمهورية، ثم تكليفِ الحكومة الجديدة التي ستعمل على إنجاز برنامجِها الإصلاحي الذي أُجريت الانتخاباتُ لأجله بعد مطالبات شعبية ووطنية بالذهاب إلى انتخاباتٍ مبكرة وتشكيلِ حكومةٍ قادرة ومقتدرة على تلبية مطالبِ الشعب العراقي في الحياةِ الحرةِ الكريمةِ ومعالجةِ الوضع الاقتصادي وتعزيزِ القدراتِ الأمنية للتغلبِ على بقايا الخلايا الإرهابية بعد معركةٍ مصيرية خاضها العراق بجيشه وشعبه وحقق فيها انتصارا تاريخيا بإسقاطِ دولةِ الخرافة وتحريرِ الأرض والمضي قدما بمعالجة مخلفات هذه المواجهة من خلال إعادةِ النازحين والعملِ على إعادة إعمار المناطق المحررة، وضمانِ حقوق الشهداء والجرحى الأبطال الذين حرروا أرضَهم بدمائِهم الزكية، وبفضل وحدةِ ودعمِ شعبِهم ومرجعياتِهم الدينية والاجتماعية، ونحن اليوم على أعتابِ تغييرٍ حاسمٍ وجوهري في تعزيز بناءِ مؤسساتِ الدولةِ وحمايةِ مسارِ العملية السياسية والتداولِ السلمي للسلطة والتقدمِ بثقةٍ وثباتٍ كتيارٍ موحدٍ في تنفيذ مشروع الاصلاح الذي تتبناه الاغلبية الوطنية لتحقيق السيادةِ وترسيخ النهجِ الديمقراطي الاتحادي ، بما يضمن حقوقَ الجميع من خلال منهجيةِ التنسيقِ مع القوى الوطنية المؤمنة بالمشروع.

السيدات والسادة الرؤساء

يعاني وطنُنا العربي من أزماتٍ طال انتظارُ حلِها وتعاني شعوبُه من توترات أودت بحياة الآلاف من المدنيين بسبب الصراعات الدائرةِ في تلك البلدان، وفي مقدمةِ تلك الأزمات الأزمتان السورية واليمنية، وضرورة العملِ الجاد والفعال لإنهائِها وفق القرارات الدولية والعربية النافذة وبما يحقق سيادةَ واستقرار هذه البلدان، وتجدر الإشارة كذلك إلى الأوضاعِ السياسية والاقتصادية الصعبة في لبنان والسودان، وضرورةِ تعبيدِ الطرق لاستكمال المسار السياسي في ليبيا، إضافة الى التهديداتِ والهجماتِ النكراء التي تطال دولاً عربيةً وتهدد استقرارَها نتيجة الأعمالِ المسلحة الهمجية العابرةِ للحدود، والتي تهدد بمجملِها أمنَ واستقرارَ المنطقة، ونرى أن الحلَ يكمنُ في الذهاب إلى تسويةٍ تاريخيةٍ لكل تلك الأزمات وخصوصا التي ترتبط ببعضِها بشكلٍ جدليٍ مفهومِ الأسبابِ والنتائجِ للجميع، وكلُ ذلك يتطلب مصارحةً حقيقيةً وشجاعةً في الطرح والمعالجة، وتنازلاتٍ بينيةً تنعكس على الجميعِ بربحِ الاستقرارِ والأمنِ العربي والاقليمي الشامل.

وفي الختامِ أتقدم بجزيلِ الشكرِ والامتنان للأخوة في جمهوريةِ مصر العربية على الضيافةِ العربيةِ المتميزةِ المعهودة في ملتقى العربِ الدائم قاهرةِ المعز، أعزّ اللهُ أهلَها، والشكرُ موصولٌ لجميع أخواتي واخواني السادةِ الرؤساءِ ووفودِهم الكريمة مع خالص التمنيات باجتماعٍ مثمرٍ يتجلى وينعكسُ على واقع الأمةِ حاضراً ومستقبلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

6 – وتحدث معالي الشيخ خالد بن هلال بن ناصر المعولي، رئيس مجلس الشورى – سلطنة عُمان الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينْ، والصلاةُ والسلامُ على رسولهِ الأمينْ، وعلى آلهِ الطاهرين وأصحابه الغُر الميامينْ، ومن سارَ على نهجهم إلى يوم الدين.

معالي الأخ / صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سعادة/ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء الوفود المُشاركة

السيدات الزميلات والسادة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتُه...

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نكون معكم اليوم في هذا المؤتمر الهام، وأودُ أنْ أتقدّمَ بالشكرِ الجزيل والتقدير لمعالي الأخ / صقر غباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، على دعوته الكريمة لنا لِلمُشاركةِ في أعمال المؤتمر بدورته الثانية والثلاثين حول التضامن العربي، وأتقدّمُ كذلك بخالصِ الشُكرِ والتقدير إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي على حسْنِ الاستقبال وحفاوةَ الترحيب، فلكم منا كل الشكر والامتنان، على حسن الإعداد والتنظيم لأعمال هذا المؤتمر، والذي بلا أدنى شك سيكون عملاً له بصمته في الرؤى والمقترحات الهادفة والبنّاءة، لتعزيز وتقوية صفوفِ الأمة العربية وتماسُكَ وحدَتُها، وصلابة أركانها، وصولاً إلى جملة من التوصيات التي من شأنها إرساء أسس السلام والاستقرار لأُمَّتنا العربية.

أصحاب المعالي والسعادة الكرام،،

يأتي انعقادُ هذا المؤتمر حول "التضامن العربي" في دورته الثانية والثلاثين، وإننا عند تسليط الضوء على مجمل التطورات والتحديات المتسارعة والظروف التي تحيط بعالمنا العربي، فإننا نجد بأن المرحلة المقبلة تتطلب منا مزيداً من الحِنكة البالغة، وعمق النظر في تناول مختلف الموضوعات والملفات المتعلقة بجوانب التنمية المُستدامة وما يعود بالنفع والتقدم لمجتمعات يسودها التآخي والاستقرار، لمواصلة مسيرة التنمية في واحة من الأمن والسلام والاستقرار والرخاء الاقتصادي.

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة الكرام،،

إننا ندرك جميعاً أهمية العمل الجماعي في بناء الأمم والحضارات وتقدّم الشعوب، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتكاتف والتآزر والعمل والتخطيط يداً بيد، لبنيان عربيّ ثابت وراسخ، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج وسير عملها وتقييمها بما يتوافق مع التطورات والأوضاع العامة حيث أن النمو الاقتصادي المستدام والشامل شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، والتي يمكن أن تُساهم في تحسين الرفاه الاجتماعي والثروات الطبيعية والمعطيات التي تؤهلنا لتحقيق النمو الاقتصادي في بلداننا العربية.

أصحاب المعالي ... أصحاب السعادة... أيها الحضور الكريم...

نسأل الله عزَّ وجل أن يُحقق هذا المؤتمر ما تتطلع إليه أمتنا العربية من تكاتف في الجهود، وتوحيد للرؤى خدمةً للمصالح العُليا لشعوب دولنا. وبأن يحفظ – الله – عالمنا محفوفاً بنِعم الأمن والسلم والأمان، وأن نكون كما عهدنا أخوة متحابين مُتماسكين كالبنيان الواحد، وأن يُنزل السكينة على عباده إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، نعم المولى ونعم النصير.

وفي ختام كلمتي أكرّر شكري وتقديري والوفد المرافق إلى الاتحاد البرلماني العربي على حسن التنظيم، والحرص على إنجاح أعمال هذا المؤتمر، وتحقيق أهدافه المنشودة، متمنياً لكم جميعاً التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

*****

7 – وتحدث معالي السيد حسن بن عبد الله الغانم، رئيس مجلس الشورى – دولة قطر الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ معالي الأستاذ صقر بن غباش
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
أصحاب المعالي رؤساء المجالس والبرلمانات العربية
ورؤساء الوفود المشاركة في هذا المؤتمر
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله،

يطيب لي مخاطبة جمعكم الكريم أصالة عن نفسي ونيابةً عن وفد مجلس الشورى القطري المشارك في هذا المؤتمر. وأتوجّه بالشكر والتقدير لرئاسة وأمانة الاتحاد على الدعوة وعلى حسن الاستقبال والتنظيم الجيد لهذا المؤتمر الذي ينعقد اليوم حول التعاضد والتضامن العربي.

الإخوة والأخوات،

نلتقي اليوم ودول عربية كثيرة تشهد توترات وعدم استقرار، حتى تداعينا لهذا المؤتمر لنحيي التضامن والتعاضد العربيين. وها قد عاد الزمان كهيئته يوم تأسس هذا الاتحاد الذي جاء وليداً لأجواء التضامن والعمل العربي المشترك الذي عاشته الأمة العربية في يونيو عام 1974م، ونصت ثلاث من أهدافه التسعة على السعي لتحقيق التضامن باعتبار الاتحاد مرتكزاً جوهرياً له، وحلقة وصل بين الحكومات العربية والشعوب لتنفيذ قرارات مؤتمرات الاتحاد الداعمة للتضامن العربي، ولتعزيز الحوارات البرلمانية وتنسيق الجهود في مختلف مجالاته.

إن إحياء الدعوة لتحقيق هذا الأساس الذي قام عليه الاتحاد بعد مرور زهاء أربعة عقود يبين أننا تقاصرت همتنا عن تحقيق التضامن يوم كان التضامن لزاماً في ربوع الوطن العربي، ويوم كانت الحاجة أكثر إلحاحاً لحماية لحمتنا وتضامننا، لأننا لو عملنا من أجله لكنّا اليوم في غنى عن الدعوة للتضامن الذي كنّا نفترض أنه أساس منظماتنا الإقليمية السياسية والاقتصادية والبرلمانية.

الإخوة والأخوات،

لقد تعرضت وحدتنا وتكاتفنا لهزات عنيفة ووقعت خلافات بين دولنا وحكوماتنا حول مواقفنا من القضية الفلسطينية وحول سبل تحقيق السلام مع الكيان الغاصب، ولا زلنا منذ سبعة عقود ضحايا لمكائد العدو المشترك ورعاته وحماته. واليوم نلتفت يميناً أو يساراً فلا نرى الفتن والقتل والحروب والصراعات إلا في المنطقة العربية أو بلاد المسلمين، ولا يخفى على كل ذو فطنة أن يدرك لماذا لا تزال بلداننا، بالرغم من الموارد الهائلة والإمكانيات البشرية الكبيرة، عاجزة عن النهوض، بل خلافاً لذلك كلما نهضت دولة قليلاً تكالبت عليها الفتن والأزمات ويتم تدميرها لتعود إلى قاع الدول النامية.

لقد أصبح واقعنا العربي أسير المكائد والدسائس من أعداء الأمتين العربية والإسلامية. لقد شهدت منطقتنا ولا تزال تشهد الحروب والنزاعات العدمية التي أصبحت فيها أرواح البشر التي كرمها تُستباح وتُهدر كأن شيئاً لم يكن. وأصبحت حرمات المسلم التي وصفها رسولنا الكريم بأنها أعظم من حرمة البيت العتيق تُنتهك بسببُ الفتن التي زرعها أعداؤنا.

الإخوة والأخوات،

نحن في دولة قطر نؤمن بأننا جميعاً أمةٌ عربيةٌ واحدةٌ، وجُبلنا على المروءة وحب الخير للجميع وديننا يحثُنا على الفضائل والتآخي. لقد ظللنا ولا نزال ندعو لمعالجة جذور المشاكل التي تفضي للحروب والنزاعات والإرهاب والتطرف في منطقتنا العربية وفي كل أرجاء العالم. وأن نبذل قصارى الجهد في إصلاح ذات البين والتوسط بين الفرقاء والمتنازعين إما بين دولنا أو بين مكونات الدولة الواحدة. ومن هذا المنطلق أطلقت دولة قطر المبادرات لتعليم الشباب والفتيات في مناطق النزاع ولتوفير برامج تشغيل الشباب والوساطة بين المختلفين أو المتنازعين. وفوق هذا نرى أن أوْلى قضية يجب أن تتجه إليها أنظارنا هي قضية الأراضي العربية المحتلة، وضمان دعم الشعب الفلسطيني حتى يسترد حقه الكامل فوق أرضه وفوق القرارات والقوانين والمواثيق الدولية وخطة السلام العربية المقدمة عام 2002م. وبتحقيقه سيعم الاستقرار جميع بلداننا وتنطلق عجلة إنتاجنا ونحقق نهضتنا. وسيظل تراثنا وديننا ومصيرنا المشترك رباطاً يجمعنا ويقوي عضدنا فلن نتمزق إذا أبينا التفرق آحاداً (تأبي الرماح إذا اجتمعن تكسراً... وإذا افترقن تكسرت آحاداً).

ومع أننا نؤمن أن الخلاف سُنّة خالدة بين البشر، إلا أننا بتمسكنا بأواصر الوحدة والعزة والكرامة نتلاقى على ما يجمعنا لا على ما يفرقنا مرددين قوله تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا..}.

والله أسأل التوفيق لمؤتمرنا في جمع كلمتنا وفي الخروج بنتائج تخدم جميع الدول وتعزز الائتلاف والتعاضد والوحدة.

والسلام عليكم ورحمة الله،

*****

8 – وتحدث معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمّة – دولة الكويت الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبدالله، النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي الأخ العزيز / صقر غباش

رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود العربية

الأخوة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هناك سؤال دائماً ما يشغل بالي، ويحضر بقوة، عندما أحضر وأشارك في أي تجمع عربي ويكون عنوانه متعلقاً بالتضامن العربي

(هل التضامن العربي حقيقة أم كذبة؟)

(هل هناك شيء في التاريخ اسمه التضامن العربي؟)

أو بعبارة أخرى

هل العنوان الذي اختير للمؤتمر والمتعلق بربط كلمتي

(التضامن والعربي) عنوان عملي أم هو محض شعار؟

أقول هذا، لأن الكثير من الناس ينتقون من التاريخ محطات عجز فيها العرب عن ترجمة تضامنهم الى واقع عملي.

يستدعون سقوط الخلافة العباسية في بغداد وسقوط غرناطة واغتصاب فلسطين وغيرها كأمثلة عن العجز العربي والإسلامي، ويحاولون تلقيننا أول دروس النضج كما يتوهمون، فيقولون إنها الجغرافيا، والاستراتيجيا، والمصالح القطرية، وإن العالم لا يدار بالتضامنات الفارغة، والشعارات الفضفاضة، والعناوين البراقة العريضة،

لكنني، ولأسباب كثيرة، لم أقتنع،

وأزعم أن غيري من ملايين العرب والمسلمين لم يقتنعوا،

ليس لتهافت المعطيات الواقعية التي ذكرتها، وليس لكوننا أسرى لحنين تاريخي مزيف، بل أعتقد جازما، أن رفضي للاستسلام لواقع أن التضامن العربي غير موجود، سببه الأول هو التاريخ ذاته الذي يعج بمئات الأمثلة على ان التضامن العربي أمر حدث مراراً وتكراراً.

والسبب الثاني والأهم هو الإيمان،

الإيمان الذي يتعزز عبر التاريخ، بآلاف النماذج الفردية للعرب والمسلمين الذين لم يعترفوا بحدود وجغرافيا وهويات في إظهار تضامنهم مع إخوانهم.

إنه شيء فوق السياسة يا سادة، شرعي وثقافي ووجداني، وفي كثير من الأحيان، شيء فردي وشديد الذاتية.

ولن أستعرض هنا مئات الأمثلة لتلك التفاعلات العربية / العربية العابرة للحدود وخاصة على المستوى الشعبي والأهلي، فكرياً وفنياً وإعلامياً ورياضياً وإغاثياً، وقبل كل شيء التفاعلات السياسية التي وإن كانت في حدها الأدنى، إلا إنها موجودة ومحسوسة ويصعب حجبها وإنكارها.

علينا أيها السادة أن ننظر إلى التضامن العربي وإن كان لا يرقى الى مفهوم النصرة العملية أو (التداعي) كما وصفه الرسول الاكرم، على إنه مهم وفارق ومؤثر.

إن أسوأ ما قد يصيب المكلوم والمحتاج والمظلوم هو احساسه بأن لا أحد يكترث به، وإنه وحيد في المهب.

إن كل كلمة وإشارة وحركة رمزية ورسالة، تشكل فارقا مع من يحتاجها.

وربما أحداث الشيخ جراح في القدس ليست ببعيدة، فكلنا سمعنا من الفلسطينيين كيف كان التضامن العربي والعالمي معهم، دافعا فوق دوافعهم الوطنية على الصمود.

وأنا شخصياً وصلتني مئات الرسائل من الأراضي المحتلة، تثني على كل مواقف التضامن، سواء تلك التي خرجت من بلدي الكويت أو من كل الدول العربية الأخرى، لقد كانوا سعداء وممتنين لأنهم أحسوا بأنهم ليسوا وحدهم.

نعم، هم يعرفون أن التضامن والتعاطف العربي لن يشكل خللاً وفرقاً في ميزان القوة العسكرية على الأرض، هم ليسوا سذجاً، لكنهم يعرفون أن التضامنات بكل أشكالها البسيطة ترهب العدو، وتقلق راحته، وتقض مضجعه، وتحرجه، وفوق كل ذلك ترفع من معنويات الصامدين.

لذلك أيها الأخوة، فإن هذا التفاعل الطبيعي الذي نحسه تجاه بعضنا له اسم واحد فقط لا غير وهو (التضامن العربي) وهو اسم حقيقي جداً، لشيء حقيقي جداً.

أقول حقيقي، لأن التسمية النبوية لهذا الميل الفطري، تركزت على كل مظاهر هذا التضامن.

فقال النبي الأكرم: "مثلُ المؤمنين في تَوادِّهم، وتَرَاحُمِهِم، وتعاطُفِهِمْ. مثلُ الجسَدِ إذا اشتكَى منْهُ عضوٌ تدَاعَى لَهُ سائِرُ الجسَدِ بالسَّهَرِ والْحُمَّى".

وإذا لم يكن التواد والتراحم والتعاطف، تمظهرات للتضامن، فعن أي علامات للتضامن نتحدث؟

ولأن التواد والتراحم والتعاطف، معانٍ تحتاج دائماً إلى ترجمة عملية، فكانت على الدوام مجسدة على الأرض بشكل واقعي، بدءاً من حمل البندقية في أزمنة ما، وانتهاء بالتصدق بالمال، وكتابة رسالة، وحمل لافتة.

لقد أسماه نبينا الكريم (التداعي) بكل ما تحمله الكلمة من عملية وتعبئة وترجمة.

ولأننا في زمن غير جيد على ما يبدو، فلا بأس أن نسميه (التضامن) وهو أضعف الإيمان.

الأخوة الحضور ....

أردت بكلامي هذا أن أذكّر نفسي أولاً، وأذكركم، بأن كل اجتماع ومؤتمر وتجمع عربي، يركز على قيم التضامن العربي، هي خطوة مهمة، وهي ليست تجمعات لبيع الكلام وإبداء التعاطفات الفارغة، كما يريد لنا تجار الهزيمة واليأس أن نقتنع به، بل هي ممارسة تنطوي على إصرار محمود، لأنْ نتجمع دائماً كعرب، وأن نتعاطى قضايا العرب أياً كانت على إنها قضايانا، وليست قضايا الغير والآخر.

في الختام ....

أجد من الواجب علي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أخي معالي / صقر غباش، على حسن إدارته وقيادته للاتحاد البرلماني العربي طيلة الفترة الماضية، متمنياً في ذات الوقت لأختي العزيزة معالي / فوزية بنت عبدالله زينل، رئيسة مجلس النواب البحريني، كل التوفيق والنجاح في تولي رئاسة الاتحاد في الفترة القادمة.

شكراً لكم على حسن الاستماع، وشكرا لكل المشاركين على التفاعل مع ملفات المؤتمر المهمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

9 – وتحدث دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب – الجمهورية اللبنانية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

سعادة رئيس الاتحاد البرلماني العربي

الزملاء أصحاب الدولة والسيادة والسعادة.

الحضور جميعاً السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من إقرأ باسم ربك الذي خلق

من لدن بسم الله الرحمن الرحيم:

{قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ}

صدق الله العظيم.

من وحي التعاضد والتآزر وما يعكسه كلام رب السماوات والأرض رب العالمين من دعوة دائمة للتضامن والشكر ومن لا يشكر المخلوق لا يشكر الخالق.

منه أبدأ

باسم لبنان واللبنانيين كل الشكر للأشقاء العرب كل العرب من المحيط الى الخليج ومن خلالهم الشكر موصول لمصر... هبة الله وهبة النيل لوقوفهم في كافة المراحل والحقبات والملمات الصعبة دعماً ومؤازرة للبنان في مختلف المجالات من أجل تمكينه لصنع قيامته وترسيخ سلمه الأهلي ودعم صموده ونهوضه ومقاومته وصون إنجازاته وآخر أشكال هذه المؤازرة والتضامن والدعم الذي تجلى ولم يزل بأبهى صورة أخوية صادقة... وإنسانية راقية منذ انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 وهو مستمر جسراً وطيداً من مصر حتى الأمس القريب.

كما أجدد الشكر والتحية والثناء للمساعي الحميدة والسعي الدؤوب الذي بذله ولا يزال سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدعم أسس العمل العربي المشترك وتمتين أواصر الأخوة العربية.

هي مصر... هي العروبة... هي قلبنا... هي فينا... ونحن بها... هي كما النيل يسير بنا ويسري في عروقنا كما الدم... هي ملء الكنانة منكفيك يا نيل...

شكراً لمصر لشعبها الطيب لمجلسها النيابي على استضافته أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثانية والثلاثين تحت عنوان التضامن العربي في ربوع قاهرة المعز.

الزملاء الأعزاء..

انطلاقاً من صورة المشهد العربي على طول مساحته الجغرافية أقولها بكل صراحة وشفافية واعذروني سلفاً إذا ما كانت الصراحة في هذا المقام جارحة، إلا أن المرحلة لم تعد تحتمل إلّا قول الحقيقة ومصارحة شعوبنا والوقت لا يسير لصالحنا والظرف في الزمان والمكان يستدعي تقديم مقاربات لقضايانا وللتحديات والمخاطر التي تحدق بنا جميعاً من دون استثناء، أن المشهد العربي سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وصحياً واستراتيجياً ربما تحضر فيه كل الأشياء المفيدة لكل قطر على حدى، وأيضاً تحضر الكثير من الأشياء والعناوين التي تهدد أمننا القومي وتسيء إلى هويتنا العربية وإلى تراثنا ولغتنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا والأخطر تسيء لقيم الإسلام الأصيل وكل الرسالات السماوية السمحاء.

نعم للأسف تحضر كل تلك الأشياء ويغيب شيء محوري وأساسي في صيرورة وجودنا وتألقنا واستقرارنا ومنعتنا في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، يغيب أو يغيّب التضامن العربي، تغيب أو تغيّب الوحدة في الموقف والرؤى والرؤية حيال قضايانا المصيرية ومصالحنا المشتركة ومصيرنا الواحد.

إن صورة الحرائق المندلعة في الثوب العربي على تخوم كل أقطارنا تارة بصراعات جهوية وتارة أخرى بنزاعات بينية وأطواراً باحتراب داخلي أهلي بأبعاد طائفية ومذهبية مقيتة.

كلها حرائق يؤجج نيرانها الخارج على قاعدة "فرق تسد".

مخطئ كل الخطأ من يعتقد أن عدم تطويق هذه الحرائق وعلى هذا النحو من الانتشار السريع في هشيم انقساماتنا وتشظينا على محاور الانقسام الطائفي والمذهبي والجهوي والمناطقي يمكن أن يسلم منه قطر من أقطارنا ولا يمكن أن نسلم جميعاً.

أيها السادة

هي لحظة، الجميع مدعو فيها الى التقاط فرصة الاستثمار على الوحدة وعلى صياغة عقد جديد من التضامن والتعاون العربي المشترك في مختلف المجالات خاصة في المجال الأمني في مواجهة أي محاولة لإعادة انتاج المشروع الإرهابي التكفيري بفكرة الظلامي التدميري المسيء والمشوه للقيم الإسلامية.

وآخر نموذج لإعادة انتاج هذا المشروع هو ما حصل في الأسبوعين الماضيين في محافظة الحسكة السورية ناهيك عن جملة من العمليات الإرهابية التي استهدفت القوات العراقية في عدد من المحافظات في العراق الشقيق، فضلاً عن ما يتم تسجيله من عمليات تجنيد لعشرات الشبان وتأطيرهم في خلايا من لبنان وغير لبنان خدمة لهذا المشروع الإرهابي المدمر والعابر للحدود.

أيها المؤتمرون

يضاف الى ما تقدم من عناوين، ثمة عناوين أخرى هي دائماً من الأهداف الاستراتيجية لعمل الاتحاد البرلماني العربي من بينها موضوع إشراك المرأة في كل ما يصنع حياة الدولة والمجتمع وتعزيز دور الشباب وإعادة إحياء السوق العربية المشتركة التي انشأناها قبل السوق الاوروبية المشتركة، والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ويبقى الهدف الاستراتيجي الأسمى والذي يجب أن يتقدم على كل الأولويات هو القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى فإذا كانت فيما مضى تستلزم تضامناً عربياً ملحاً فهي اليوم وإزاء ما يتهدد أولى القبلتين ومسرى النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم وقبة الصخرة وكنيسة القيامة والمسجد الأقصى من محاولات ومخططات تهويدية وتوسعة لرقع الاستيطان على نحو غير مسبوق، فضلاً عما يحصل من حملات إعدام يومي للأطفال وللشبان في مدن ومخيمات الضفة وما يحصل من تجريف للبيوت ومحاولات لا تتوقف للاستيلاء على حي الشيخ جراح وحصار مستمر لقطاع غزة واستمرار للاعتقال التعسفي لعشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من بينهم مئات الأطفال والفتيات والنساء والأخطر والأدهى إجهاض حق الشعب الفلسطيني بالعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هي اليوم تستلزم تضامناً عربياً استثنائياً ليس على النحو الذي هو حاصل اليوم.

إن مقاييس انتمائنا للعروبة وللإسلام وللمسيحية وللإنسانية هي فلسطين والانتصار لقضيتها في التحرير والعودة وإقامة الدولة المستقلة وبالتوازي نناشد الأخوة الفلسطينيين على مختلف توجهاتهم الفصائلية الى وجوب تنحية الخلافات جانباً وتصليب الوحدة الفلسطينية باعتبارها حجر الزاوية الذي على أساسه يتحقق الحلم الفلسطيني لا بل الحلم العربي بكل عناوينه الوحدة والمقاومة هما كلمة سر انتصار وتحرير فلسطين.

وعليه وبناءً على ما تقدم واستناداً على المبادئ التي ينطلق الاتحاد البرلماني العربي كإرادة برلمانية عربية لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة المجتمع العربي لتحقيق التقدم والسلام بين الأقطار العربية وباعتباره صيغة وإطاراً عربياً متحرراً من ضرورات الحكومات أحياناً ومن التزامات الأنظمة ومعبراً الى حد كبير عن تطلعات الشعوب والمجتمعات في الحرية وتعزيز قيم التضامن والحوار والديمقراطية.

أرى أن الاتحاد مدعو الى عدم التلكؤ في صياغة مشروع حقيقي لبناء صيغة تحقق التضامن العربي فعلاً لا قولاً ممارسة لا شعاراً من خلال تفعيل الدبلوماسية البرلمانية بكل أشكالها على مختلف المستويات واللجان.

أيها المؤتمرون

الزميلات والزملاء الأعزاء

في الختام اسمحوا لي من موقع تمثيلي البرلماني للشعبة البرلمانية اللبنانية وكدولة مؤسسة لجامعة الدول العربية ومؤسسة للاتحاد البرلماني العربي وعضو أساسي لواضعي شرعة حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة وأول ديموقراطية في العالم وأول مدرسة للحقوق وطليعة الدول التي تبنت قضايا العرب وبالرغم من الظروف الراهنة التي تعصف بهذا البلد الذي أحبه العرب كل العرب وأحب العرب كل العرب، بادلوه الوفاء ويبادلهم الوفاء يهمني في الختام أن أؤكد على جملة من الثوابت حتى لا يثار الشك حول لبنان واللبنانيين

أولاً: أن لبنان واللبنانيين يفصلهم عن موعد الانتخابات التشريعية أقل من ثلاثة أشهر سوف نتمسك ومتمسكون بإجراء الانتخابات وإنجاز هذا الاستحقاق بكل شفافية وبعيداً عن أية ضغوط ونرفض رفضاً مطلقاً أي محاولة لتأجيل هذا الاستحقاق وعليه ندعو الاتحاد البرلماني العربي الى المشاركة من خلال لجنة يشكلها للإشراف على العملية الانتخابية.

ثانياً: نؤكد من موقعنا البرلماني والسياسي حرص لبنان على بناء أفضل العلاقات مع أشقائه العرب كل العرب على قواعد الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة الدول وأمنها واستقرارها واستقلالها وحريتها المقدسة

ثالثاً: نجدد التأكيد على تمسك لبنان والتزامه بتطبيق واحد من منجزات التضامن العربي وهو اتفاق الطائف كإطار ناظم للعلاقات بين اللبنانيين.

رابعاً: نعلن عن دعمنا وتأييدنا لكافة مساعي الحوار القائم بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برعاية عراقية مشكورة، آملين أن يفضي هذا الحوار الى نتائج إيجابية لما فيه مصلحة البلدين وأكثر ومن خلالهما مصلحة الأمتين العربية والإسلامية وشعوب المنطقة.

خامساً: نعلن دعمنا المطلق لوجوب عودة سوريا الى موقعها ودورها في النظام الرسمي العربي فالعروبة تبقى منقوصة ومنتقصة من دون سوريا التي كانت وستبقى من حيث الموقع والدور والاستراتيجيا ممراً إلزامياً لتحقيق التضامن العربي وعنصراً إيجابياً فيه.

أتمنى لأعمال المؤتمر التوفيق والسداد في تحقيق الأهداف في التضامن والحوار والوحدة، وأن لا نكون في القول والعمل لا سمح الله مصداقاً للآية الكريمة: "بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى"، إنما عهدنا وأملنا أن نكون جسداً واحداً كالبنيان المرصوص اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

*****

10 – وتحدث معالي المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب – جمهورية مصر العربية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي الأخ العزيز صقر غباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي،
أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية العربية،
السيدات والسادة الحضور،

نلتقي اليوم للمرة الأولى حضورياً في اجتماعات اتحادنا الموقر مند تفشي جائحة كورونا، والتي تسببت في تعقيد المشهد ليس في عالمنا العربي فحسب، بل وفي العالم بأسره، ولعل انعقاد أعمال مؤتمرنا هذا وسط تلك الظروف الاستثنائية العالمية خير دليل على إرادة حقيقية وصادقة في استعادة روح التضامن العربي في مواجهة تلك التحديات المتشابكة والمعقدة التي تحيط بعالمنا العربي، امتثالاً لآمال وطموحات شعوبنا العظيمة.

الحضور الكريم،

تفرض علينا التحديات النوعية التي تواجه عالمنا العربي، وتهدد حاضر ومستقبل أمتنا العربية أن نصيغ مقاربتنا العربية، التي من شأنها أن تشكل دليلاً مُوحداً لكيفية مواجهة تلك التحديات، وخطوة رئيسية نحو استعادة روح التضامن والعمل العربي المُشترك، وهي ضرورة وجودية لعالمنا العربي تفرضها عوامل عدة في مقدمتها التاريخ المُشترك واللغة الواحدة وضرورات البقاء وحفظ الأمن القومي العربي في مواجهة كافة مهدداته والحفاظ على وحدة وتماسك وسيادة الدول العربية، مما يضعنا نحن البرلمانيين أمام مسؤولياتنا كممثلين للشعوب العربية في إيجاد سبل مُثلى لتحقيق الوحدة العربية باعتبارها قاطرة التضامن العربي.

السيدات والسادة الحضور،

لم تبرح القضية الفلسطينية مكانها بوصفها قضية العرب الأولى، فلا يزال عدم التوصل لحل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ركناً رئيسياً يعوق تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي في المنطقة في ظل افتقار المجتمع الدولي لإرادة سياسية حقيقية لوضع حد طال انتظاره لهذه القضية وفقاً للمرجعيات الدولية ذات الصلة، والتي ترتكز على إعمال مبدأ حل الدولتين وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يفرض علينا نحن الدول العربية توحيد مسارات تحركنا لدعم الشعب الفلسطيني وتبيان قضيته العادلة أمام المجتمع الدولي.

لقد وضعت مصر على عاتقها من منطلق مسؤوليتها التاريخية الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وبذلت في سبيل دعم القضية الفلسطينية كل غالٍ ونفيس من أجل الدفاع عن هذه الحقوق، وإبطال أي محاولة للالتفاف عليها، ولم تكتف مصر بالتحرك الجاد والمكثف من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وإنما انخرطت أيضاً في جهود بناءة ومكثفة من أجل جمع الأشقاء الفلسطينيين على كلمة سواء، فضلاً عن الانخراط البنّاء في جهود إعادة الإعمار تخفيفاً عن كاهل الشعب الفلسطيني الشقيق.

الحضور الكريم،

ما زال الإرهاب يشكل خطراً جسيماً بالنظر إلى ما يمثله من تهديد نوعي لأمن واستقرار دولنا ومجتمعاتنا العربية، وثغرة رئيسية في جدار الأمن القومي العربي وهو ما جعل مواجهته أمراً حتمياً تفرضها ضرورات إرساء الأمن والاستقرار في منطقتنا، وهي المواجهة التي تستلزم منا تضافر جهودنا العربية المُشتركة حتى نستطيع تجاوز ويلات وتداعيات هذه الظاهرة البغيضة، ومن هنا فإنني أدعو إلى صياغة مقاربة عربية تعاونية لمواجهة تلك الظاهرة ترتكز على أسس شاملة بحيث لا تقتصر فقط على الحل الأمني والعسكري وإنما تراعي الأبعاد الفكرية والدينية والاجتماعية والثقافية عند المواجهة فضلاً عن تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ووضعها موضع التنفيذ هي وكل الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة التي تضمن تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله وتتبع مرتكبي الجرائم الإرهابية ومعاقبتهم العقاب الرادع على ما يقترفون بحق الشعوب العربية من جرائم وآثام أملاً في مواجهة تستأصل تلك الظاهرة من جذورها.

وعلى صعيد الحقوق المائية العربية، فإنني أود أن أعرب عن تقدير الشعب المصري للتضامن العربي مع جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان في التأكيد على أن الأمن المائي للدولتين جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض المساس بحقوقهما في نهر النيل وفي القلب منها الحق في الحياة، وفي ذات الوقت دعوة الجانب الإثيوبي إلى التخلي عن سياساته المتعنتة والوقف الفوري للإجراءات الأحادية، وصولاً إلى اتفاق عادل ومتوازن ومُلزم حول ملء سد النهضة وتشغيله بالشكل الذي يُعزز من التنمية والاستقرار في المنطقة.

الأخوة والأخوات

لعلكم تتفقون معي في أن تحقيق التكامل الاقتصادي يُمثل جسراً رئيسياً يمكن أن نعبر من خلاله إلى تضامن عربي أكثر رسوخاً، فمن الأهمية بمكان إعادة إحياء مشاريع التكامل العربي وإزالة كافة المعوقات السياسية والاقتصادية التي تقف في طريق تحقيقها والذي من شأنه أن يحقق طفرات تنموية مُستدامة في عالمنا العربي وتمثل نقلة حقيقية في حياة الشعوب العربية وواقعها التنموي، بحيث تتحول خطط التنمية الشاملة العربية إلى واقع يحيا في ظله المواطن العربي، ويستشعر أثره.

السيدات والسادة الحضور،

لعلنا الآن في أحوج ما يكون للتكاتف والتضامن أكثر من أي وقت مضى في ظل الأمواج العاتية التي تضرب استقرار دولنا ومجتمعاتنا، وهو ما يُحتم علينا نحن البرلمانيين أن نكون على قدر ما حملتنا إياه شعوبنا العربية التزاماً بالمسؤولية التاريخية المُلقاة على عاتقنا في تلك الحُقبة الزمنية، وكلي ثقة ويقين بأن أمتنا العربية سوف تتجاوز تلك التحديات، وستمضي بخطى واثقة نحو مستقبل واعد مزدهر تستحقه وتطمح إليه، وشعوبنا العربية العظيمة جديرة به.

في الختام أشكر حضراتكم جميعاً على حسن الاستماع وأتمنى لأعمال مؤتمرنا التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

*****

11 – وتحدث سعادة السيد حمد أحمد الرحومي، النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي –دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي الأخ/ صقر غباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي؛

معالي الإخوة رؤساء البرلمانات العربية؛

السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي أن أتوجه بوافر الامتنان والشكر لمعالي الأخ/ صقر غباش – رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على ما بذله إبان فترة رئاسته للاتحاد البرلماني العربي من جهود مخلصة ومميزة في دعم أعمال هذا الاتحاد ومسيرة العمل البرلماني العربي المشترك.

كما يسعدني أن أتقدم بوافر تقديري لجامعة الدول العربية ولجمهورية مصر الشقيقة على رعايتهم لأعمال الدورة الحالية للاتحاد البرلماني العربي، ودعهم المستمر واللامحدود للتعاون العربي المشترك .

الإخوة والأخوات،

لعل المبدأ الأساسي الحاكم لسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة هو تعزيز الروابط والمواقف العربية المشتركة، والدفاع عن كل ما هو من شأنه إقرار الحقوق والمكتسبات العربية، والمساندة الدائمة لشعوبنا العربية في مواجهة تحدياتها الآنية والمستقبلية. كما أننا في المجلس الوطني الاتحادي حريصون كل الحرص على استثمار أدوات الدبلوماسية البرلمانية للتأكيد على ثوابت مواقفنا العربية المشتركة في المحافل الإقليمية والدولية، ودعم وتعزيز وحدة العمل البرلماني العربي الجماعي .

ولعل النهج الرشيد والرؤى الثاقبة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. ونائبه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة هو ذات السبيل الذي أرساه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان –طيب الله ثراه– في تعزيز وحدة الصف العربي، وتجاوز الخلافات العربية – العربية تحقيقاً لموقف عربي موحد تجاه أي قضية عربية. فإمارات العروبة كانت وستظل دوماً معيناً لا ينضب، وزاداً فعالاً لكل أشقاء العروبة في مواجهة تحدياتهم وتحقيق طموحاتهم.

الإخوة والأخوات،

وفي هذا الإطار فإن الظروف السياسية المعقدة التي يمر بها عالم اليوم تتطلب استمرار الحوار، والتعاون بين أهل البلد الواحد لوضع خارطة طريق لإنهاء الأزمات السياسية والاقتصادية في كل من لبنان، وليبيا، والسودان، والصومال، وأي دولة عربية شقيقة أخرى فنحن نأمل للجميع سيادة السلام والاستقرار، والأمن، والرخاء لشعوبنا العربية.

وأؤكد لكم أن الإمارات لن تدخر جهداً سواء حكومة أو برلماناً في المساهمة الجادة والفعالة لمساعدة الأشقاء في التغلب على مختلف التحديات.

كما أن الشعبة البرلمانية الإماراتية تؤكد على أن الاعتداءات الإرهابية الحوثية على أراضي المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة تمثل انتهاكاً ساخراً لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، وأحكام القانون الدولي الإنساني، والمحاكم الدولية؛ لأن استهداف المدنيين الأبرياء يعد عملاً من أعمال القرصنة الدولية وجريمة حرب يعاقب عليها الحوثيون أمام المحاكم الدولية.

وتطالب الشعبة البرلمانية الإماراتية التأكيد على أن جماعة الحوثي منظمة إرهابية، وأن يدعو بياننا الختامي كافة المنظمات البرلمانية الاقليمية والدولية إلى الاعتداد بقرار جامعة الدول العربية رقم (8725) باعتبار هذه الجماعة منظمة إرهابية، وأن يتم التعامل مع قادتها وعناصرها على أنهم إرهابيون ومطلوبون للعدالة الدولية.

كما نؤكد على موقفنا الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني وفق مرجعيات القرارات الدولية المتضمنة لحقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

الإخوة والأخوات،

إن النظر بعين الاعتبار لأهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية؛ سيسهم جدياً في تخفيف حدة الصراعات والنزاعات في منطقتنا العربية، وتحقيق الأمن والسلم بها. وسيضيف مزيداً من الثقة والتعاون بين دول المنطقة.

وفي هذا الشأن فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم مثالاً ملهماً في توظيف العلوم المتقدمة في الطاقة النووية لغرض الاستفادة منها في الاستخدامات السلمية في مجالات تخدم تقدم البشرية في علومها المستقبلية. بدلاً من استخداماتها العسكرية التي تهدد أمن الإنسان وتنذر بعواقب وخيمة على مستقبل البشرية.

وفي الختام نأمل أن يحقق مؤتمرنا هذا النتائج المبتغاة وبما يضمن تعزيز دور البرلمانيين العرب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

*****

12 – وتحدث سعادة السيد محمد أكرم العجلاني، نائب رئيس مجلس الشعب – الجمهورية العربية السورية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي رئيس اتحاد البرلمان العربي السيد صقر غباش المحترم...

معالي رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين السيدة فوزية زينل المحترمة...

سعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني السيد فايز الشوابكة المحترم...

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة الأكارم...

من سورية العروبة وعبق الياسمين ننقل إليكم تحيات السيد حموده صباغ رئيس مجلس الشعب السوري وأعضاء المجلس متمنين لكم النجاح والتوفيق.

السيدات والسادة الأفاضل:

يأتي انعقاد هذه المؤتمر في ظل ظروف نحن أحوج ما نكون فيها كشعوب عربية إلى بذل المزيد من الجهود للوصول إلى أفضل صيغ للتضامن العربي وخاصة فيما يمكن أن تقدمه البرلمانات كونها تدعم شعوبها وآمالهم وآلامهم.

فالأمة العربية تواجه اليوم تحديات جسام تستدعي تنسيقاً أكبر فيما بينها من أجل مستقبل أفضل لشعوبها.

إن حالة التراجع في مستوى التنسيق في المرحلة السابقة أوصلنا إلى ما نحن عليه من حال، لذلك نتمنى أن يكون هذا المؤتمر فاتحة نهج جديد لاتخاذ خطوات جدية في مستوى التعاون بما يصب في مصلحة الجهد العربي المشترك الذي يحفظ وجودنا ويفرض احترامنا أمام الأمم والدول الأخرى وتحقيق أهدافنا.

إن لمّ الشمل العربي بات الآن ضرورة قصوى لمواجهة المخاطر التي تهدد وجودنا ومصالحنا كأمة لها تاريخ وحضارة امتدت لآلاف السنين والحفاظ على مستقبلها.

السيادات والسادة:

واجهت كثير من الدول العربية مخاطر كثيرة كانت تستدعي حضوراً أكبر لنا نحن البرلمانيين للمساعدة في حلّها وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومعاناة شعبها.

كما تعلمون أيها السيدات والسادة ما عانته سورية ومنذ أكثر من أحد عشر عاماً من أشرس حرب إرهابية مدعومة من دول كبرى في مخطط كان وما زال يستهدف القضاء عليها كدولة لها حضور ومواقف من قضايا المنطقة وعلى الرغم من أننا صمدنا وانتصرنا على تلك العصابات لكن ما زلنا نعاني من حصار اقتصادي جائر وما زال جزءاً من أراضينا محتلاً من الكيان الصهيوني والاحتلال الأمريكي والاحتلال التركي وما زال النهب مستمراً لثرواتنا لمنع شعبنا من الاستفادة منها، ومنعنا من دعم استقلالنا وبناء مستقبلنا.

هذه الحرب التي أدت إلى تدمير ممنهج لمعظم البنى التحتية التي بنيت بعرق أبنائها من مدارس وجامعات ومشافي ومحطات ماء وكهرباء وطرق ومساجد وكنائس وغيرها.

إلا أن الشعب العربي السوري بصموده وبسالة جيشه وتضحياته وحكمة وتبصر قائده السيد الرئيس بشار الأسد استطاع أن يواجه هذه الحرب ونحن الآن بعد أن دحرنا هذا الإرهاب من معظم أراضينا أكثر تصميماً على استعادة باقي ترابنا المحتل بكل الوسائل المتاحة.

إن دعم سورية في مواجهة هذه الحرب والدعم اللامحدود لها من أجل استمرارها، أصبح ضرورياً، وخاصة بعد إصرار هذه الدول الداعمة لهذه الحرب على تطوير أدوات عدوانها في صورة إجراءات اقتصادية أحادية الجانب مفروضة على الشعب السوري عبر منعها من نفطها وغازها وفحمها وغيرها من الثروات أثّر وما زال يؤثّر على حياة شعبنا في مختلف النواحي المعيشية أدّت إلى صعوبة إدخال المواد الأساسية إليها مما أثّر على مستوى الخدمات المقدمة في النواحي الصحية والتعليمية وغيرها من مجالات الحياة وما قطع مياه الشرب عن أهلنا في الحسكة لأكثر من مليون إنسان من المحتل التركي ومنع تمرير مياه الفرات سوى مثال عما نواجهه من حصار، وما يسمى قانون قيصر سوى حلقة في إطار هذا الحصار لمنع الدول الأخرى من التعاون مع سورية.

فسورية كانت وما زالت تمد يدها إلى أشقائها العرب، لتعمل معهم على أن تكون أمتنا أفضل لنواجه التحديات معاً، فأهلاً وسهلاً بكم في دمشق قلب العروبة النابض الحاضنة للعمل العربي المشترك والمدافعة دوماً عن قضايا أمتنا المصيرية.

عشتم وعاشت أمتنا العربية

*****

13 – وتحدث سعادة السيد موسى حديد، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني– دولة فلسطين الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي الأخ/ صقر غباش المحترم
رئيس الاتحاد البرلماني العربي

سعادة الأخ/ فايز الشوابكة المحترم
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي
الاخوة والأخوات رؤساء البرلمانات والمجالس العربية المحترمين
الأخوة الأعضاء

الحضور الكريم

بداية أنقل لكم تحيات الأخ روحي فتوح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وزملائي في هيئة رئاسة المجلس، ويسعدني أن أتحدث إليكم وأنتم تمثلون أبناء الأمة العربية، وتلتقون اليوم تحت شعار "التضامن العربي" الذي نحن كعرب أحوج ما نكون إليه في ظل الظروف المعقدة والمركبة التي تمر بها أمتنا العربية.

أيتها الأخوات أيها الأخوة

إنّنا في دولة فلسطين طالما كنا وما زلنا وسنبقى دعاة تضامن وتعاون لما فيه مصلحة الأمة العربية وخير شعوبها، وطالما افتخر الشعب الفلسطيني واعتزّ بعروبته وكان الأحرص ومعه قيادته ممثلة برئيسها سيادة الأخ محمود عباس على تمتين العلاقات البينية العربية، ورفض التدخلات الخارجية أياً كانتْ في شؤونها الداخلية، لأنه عندما تكون الأمة العربية بخير، وتعيش دولها وشعوبها في أمن واستقرار وازدهار، فإن الشعب الفلسطيني وقضيته بخير، وكلما شكّل ذلك مصدر قوة لشعبنا تعينه على مواجهة العدو الأول والمركزي للأمة العربية وهو الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يخفي مطامعه، ويسعى لاستغلال الحالة التي تمر الأمة العربية ليستكمل تنفيذ أهدافه الاستعمارية، ليس في فلسطين فحسب، بل في المنطقة العربية برمتها.

لذلك، آمل أن يخرج مؤتمرنا هذا بتوصيات تناسب حجم المخاطر التي تتعرض له الأمة العربية، تلجم عدوان الاحتلال وغطرسته، وتوقف محاولات تمدده الاستعماري في منطقتنا.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى الحاجة الماسة وخاصة مع اقتراب عقد القمة العربية في الجمهورية الجزائرية الشقيقة لاسترداد آليات العمل العربي المشترك لمصلحة أمتنا ومستقبل أجيالها، إلى جانب تفعيل وتنفيذ قرارات القمم العربية بشأن القضية الفلسطينية، وبخاصة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام نصاً وروحاً وتسلسلاً.

أيتها الأخوات أيها الأخوة

لا أريد أن أستفيض بشرح ما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإرهابيين ضد أخوتكم في فلسطين، من إرهاب الدولة المنظم ونظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" الذي يمارس على الفلسطينيين من النهر إلى البحر، فهذا الاحتلال المجرم يشن حرباً مفتوحة على الأرض الفلسطينية وشعبها ومدنها وقراها وأريافها ومخيماتها وجبالها، وعلى القوت اليومي للفلسطينيين، ويشن حرباً مسعورة ضد مدينة القدس المحتلة ومقدساتها المسيحية والإسلامية، والمسجد الأقصى المبارك بوابة الأرض إلى السماء، مسرى الرسول محمد عليه السلام ومعراجه إلى السماء.

ولكِنْ حقٌ علينا أن نقولها وواجب الأخوّة عليكم أن تسمعوها، بأن الشعب الفلسطيني يتعرض كل يوم للقتل والاعتقال والاضطهاد وتستباح مقدساته ليل نهار، وتنهب أرضه، ويعدم أطفاله ونساؤه وشبابه، ويُزجُّ بالآلاف من خيرة بناته وأبنائه في السجون، وتصادر أملاك الأوقاف الإسلامية والكنائس والمواطنين، وتصادر أراضي المقابر الإسلامية وتنتهك حرمة الأموات فيها، كما يحدث في مقابر الصحابة والشهداء في القدس.

إنّ ما يجري اليوم في فلسطين، ومنذ النكبة عام ١٩٤٨، من محاولات مستميتة من قِبل الاحتلال الإسرائيلي لمحو الوجود العربي الفلسطيني الأصيل في فلسطين، وتشويه وتزوير التاريخ والهوية والحضارة العربية المتجذرة في أرضها منذ ما يزيد على خمسة آلاف عام، واجهها أبناء الشعب الفلسطيني بكل شجاعة وكبرياء، سلاحهم إرادتهم الحرة وإيمانهم بعدالة قضيتهم وبحتمية الانتصار ونيل حقوقهم التي ضحّى لأجلها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى، وأكثر من مليون أسير بطل، منهم القادة والأطفال والنساء والشيوخ والشباب.

أيها الأخوة أيتها الأخوات

إنّ ما تقوم به حكومة المستوطنين بقيادة المستوطن نفتالي بينت اليوم من عمليات التطهير العرقي والتهجير القسري وهدم المنازل وبناء وتوسيع المستعمرات الاستيطانية ومصادرة الأراضي، خاصة في الأغوار الفلسطينية، وفي مدينة القدس المحتلة عاصمة دولة فلسطين وبلدتها القديمة وأحيائها في الشيخ جراح وبلدة سلوان المقدسية، واضطهاد واعتقال أصحابها وطردهم من بيوتهم بقوة الإرهاب، وتمكين منظمات الإجرام الاستيطانية من السيطرة عليها، هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب منا كبرلمانيين، ليس فقط الإدانة والاستنكار، بل الضغط على حكوماتنا

العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية المتعاقبة لدعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في كل تلك الجرائم والثبات على أرضه، وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت لأجل القدس وحمايتها من غول التهويد الاستعماري الذي يحاول ابتلاعها، ويتزامن كل ذلك مع هدم البيوت في النقب ومدن وقرى الجليل والمثلث بالأراضي المحتلة عام 1948.

أدرك حقيقة الأوضاع العربية وغياب التنسيق الكافي وضرورة إعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك وإعلاء مصالح أمتنا فوق كل اعتبار، ولكن كانت وما تزال وستبقى القضية الفلسطينية بكل أبعادها محل إجماع عربي رسمي وشعبي، ولذلك فالشعب الفلسطيني يتأمل من أمته كل الدعم والإسناد الفعلي لوقف المشروع الاستيطاني الاستعماري، وإنقاذ القدس من خطر التهويد والضياع، وإذا ما تخلّفنا عن واجبنا تجاه القدس وفلسطين، فإن الأجيال العربية القادمة لن ترحم أحداً منّا.

أيتها الأخوات أيها الأخوة

إننا نطرح عليكم أن نتشارك في إعداد خطة عربية لتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية العربية، لشرح معاناة الشعب الفلسطيني التي يسببها استمرار الاحتلال لأرضه ومصادرة حقوقه في تقرير مصيره والعيش في دولته المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وحشد الدعم البرلماني الدولي نصرةً لتلك الحقوق، وإدانة الاحتلال والاستيطان ونظام الفصل العنصري، ومواجهته وعزله، والعمل على توسيع الاعتراف بدولة فلسطين، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من جرائم الاحتلال وإرهابه.

أيتها الأخوات أيها الأخوة

لقد انتظر الشعب الفلسطيني وقيادته كثيراً تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستثمر كل فرصة ممكنة لتحقيق السلام الذي ينهي الاحتلال، ويمكّنه من تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم وفقاً للقرار رقم 194 لعام 1948م، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

ولكن للأسف الشديد لقد فشل المجتمع الدولي نتيجة تقاعسه عن الانتصار لقراراته وللقانون الدولي، في ظل مماطلة الدول الكبرى بالقيام بواجباتها، وامتناع الإدارة الأمريكية الجديدة عن الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ تعهداتها حتى فقدتْ مصداقيتها ودورها كراعٍ منفرد للسلام، وتخلّى مجلس الأمن الدولي عن تحمل مسؤولياته في تنفيذ قراراته تجاه فلسطين وإنهاء احتلالها ووقف الاستيطان والقتل والاعتقال وممارسة الفصل العنصري ورفع الحصار الإسرائيلي الظالم عن قطاع غزة.

فكانت النتيجة مضاعفة معاناة شعبنا، وتشجيع حكومة الاستيطان والفصل العنصري على السير على نهج سابقاتها في إفشال أية فرصة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وارتكاب المزيد من القمع والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، لأنها تعلم سلفاً –كما هو الحال منذ 74 عاما من الإجرام – أنها ستفلتُ من المحاسبة والعقاب.

لذلك، أقترح عليكم تشكيل لجنة أو فريق قانوني حقوقي متخصص من الاتحاد البرلماني العربي يستعين بخبرات دولية، لمتابعة ما ترتكبه سلطات الاحتلال من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كجريمتي الاستيطان والفصل العنصري، لمساعدة دولة فلسطين على تقديم لوائح الاتهام ضد مرتكبي تلك الجرائم لمساءلتهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم على جرائمهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، مع العلم أن كل تلك الجرائم تم توثيقها في تقارير لمنظمات حقوقية دولية، كتقرير منظمة العفو الدولية الذي أصدرته قبل أيام، بعنوان "الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين"، وتقرير منظمة هيومن رايتس وتش الصادر في 27 نيسان2021، وتقرير الإسكوا في 15 آذار 2017.

وأيضاً، وفي ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قرصنة لأمواله من قبل إسرائيل والتراجع الحاد في الدعم المالي الدولي، بهدف الضغط على شعبنا وابتزازه بحقوقه المشروعة، فإننا ندعوكم للطلب من الحكومات العربية توفير الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين تنفيذاً لما ورد من التزامات في شبكة الأمان المالية العربية التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد رفضنا المطلق لمشروع السلام الاقتصادي الذي تطرحه القوة القائمة بالاحتلال – إسرائيل – كبديل عن وقوف مشروعها الاستيطاني الاستعماري وإنهاء احتلالها، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس.

وهنا نؤكد أن الحل يكون بإنهاء الاحتلال، ليتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده وثرواته الطبيعية واستثمارها، ليعيش حراً كريماً وعزيزاً في وطنه، وهذا يتطلب منا أيضاً دعوة الدول والشركات التي ما تزال تعمل أو تتعامل مع الشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل وتعمل في المستوطنات في فلسطين المحتلة، التوقف فوراً عن ذلك، كخطوة ضرورية لعزل الاستيطان وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، التزاماً بما أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن "القائمة السوداء" لتلك الشركات.

أيها الأخوة أيتها الأخوات

لا أريد الإطالة عليكم، ولكن، نظراً لاستمرار تنكر دولة الاحتلال الإسرائيلي للاتفاقيات الموقعة، وإمعانها في الاستيلاء المتسارع على أرض دولة فلسطين في محاولة لعرقلة انجاز الاستقلال والسيادة للشعب الفلسطيني على أرضه وفق قرارات الشرعية الدولية، فقد اتخذ المجلس المركزي الفلسطيني قبل أيام مجموعة من القرارات المهمة على المستويين الداخلي والخارجي والعلاقة مع الاحتلال الاسرائيلي، ومن أبرزها إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بكافة الاتفاقات مع دولة الاحتلال (إسرائيل) وفي مقدمتها:

- تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل لحين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967 بعاصمتها القدس الشرقية ووقف الاستيطان.
- وقف التنسيق الأمني بأشكاله المختلفة.
- تحديد ركائز عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة ذات السيادة.

أيها الأخوة أيتها الأخوات

أمام كل ما تقدم، يصبح لنا كامل الحق في العمل بكافة الوسائل لإجبار الاحتلال على الرحيل عنّا وعن أرضنا وانتزاع كامل حقوقنا غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة، وتنفيذ حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها بالقوة، فلن نقبل باستمرار الوضع القائم، والقبول بأية بدائل تنتقص من حقوقنا الوطنية.

فهذه فلسطين أرضنا ولا وطن لنا سواها، وسنبقى فيها أعزاء كرماء حتى يرث الله الأرض وما عليها، ولن نرحل، ولن نفرط بحق من حقوقنا مهما تضاعفت الضغوط واشتدت الخطوب.

وشكراً لحسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

*****

14 – وتحدث سعادة السيد محمد صباري، النائب الأول لرئيس مجلس النواب – المملكة المغربية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أصْحَابَ المعالي والسعادة
السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي،
رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية،
السادة رؤساء البرلمانات والمجالس العربية،
ضيُوفَ المؤتمر ممثلي المنظمات الشقيقة والصديقة،
أيها الحَضُورَ الكرام،

نتشرَّف باللقاء هُنَا على أرضِ مِصْرَ الكريمةِ، في الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمرنا العام للاتحاد البرلماني العربي في أفقٍ مفتوحٍ على التضامن العربي والمزيدِ من تعميقِ أَوَاصِرِ الأُخُوةِ والتفكيرِ الدائم في صيانةِ كياننا العربي وتَمْنِيعِهِ وتَقْوِيةِ إرادتنا الجماعية مهما كانت درجات الائتلاف والاختلاف داخل الأسرة العربية، ومهما كانت الرؤى متعددةً، متباينةً أحيانًا، بين الأَشِقَّاء.

وعَلَيَّ في بداية هذه الكلمة أن أتقدمَ بجزيلِ الشكر إلى معالي الرئيس الأستاذ صَقْر غَبَّاشْ الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني العربي، وكذا عَطُوفَة الرئيس السابق للاتحاد، رئيس مجلس النواب الأردني السابق المهندس عاطف طراونة، على ما بَذَلَاهُ معًا من جهود فاضلةٍ خيِّرةٍ لترجمةِ أهدافِ ومبادئ ومواثيقِ وتعهداتِ الاتحادِ البرلماني العربي إلى حيز الواقع، وذلك بالرغم من الظروف الاستثنائية التي اجتاحت وطنَنَا العربي، في ظل انتشار جائحة كورونا – كوفيد 19، وتداعياتها، وبالخصوص على المستوى المؤسساتي والاقتصادي والتواصلي. كما أُنَوِّهُ بجهودِ واجتهاداتِ ومبادراتِ الأمانةِ العامةِ للاتحاد وحِرْصِ السيد الأمين العام وفريق عمله في بيروت على الأداء والحضور وضمان الاستمرارية الضرورية في هذه الظروف.

ونحن في المملكة المغربية لا نَعْتَبِرُ مطلقًا أن حضورَنا في المحافل البرلمانية العربية، مجردَ حضور بروتوكولي بلا قيمةٍ فعلية. ومن منطلق المنطق المؤسساتي وثقافة الاعتدال السياسي والواقعية الفكرية والتاريخية والأخلاقية التي يَنْهَجُها المغرب، فقد دأَبْنَا دائمًا على القول إن مواصلةَ التلاقي والحوار والتداول والإنصاتِ المتَبَادَلِ بين الأشقاءِ في الساحةِ العربية يَظَلُّ مكسَبًا سياسيًّا للأمة العربية التي تَتَنَازَعُها كثيرٌ من الأهواءِ والعواصِفِ والنَّزَعَاتِ المُقْلِقَة، فضلًا عن عددٍ غيرِ قليلٍ من التَّوتُّرات والتحدياتِ الداخلية والخارجية.

وسيكون من قبيلِ العَبَث أن يعتَبِرَ البعضُ، من الملاحظين أو من بعضِ مواطنينا العرب، أن مؤسساتِنا ومؤتمراتِنا البرلمانية العربية لا جَدْوَى منها. صحيح أَنَّ سَقْفَ الطموحاتِ في الساحة العربية عَالٍ، والتراكُمَ السَّلْبي للخَيْبَاتِ والعَثَرَاتِ ولبعضِ حالاتِ الإفلاس هنا أو هناك التي كَشَفَتْ عنها تطوراتُ واقِعِنا العربي، لَمِمَّا يَدْعُونا أكثر فأكثر إلى التمسك بإطارات العمل العربية. وضمن هذه الإطارات بطبيعة الحال، ثمةَ حاجةٌ أكثر إلى المؤسساتِ البرلمانية العربية وما تُمَثِّلُه من إرادةٍ جَمْعِيَّةٍ، وما تُعَبِّر عنه من قِيَمٍ، وما يُحرِكُها من مبادئَ ومُثُلٍ بغَضِّ النظر عما قد نلاحظه من تَبَايُنٍ على مستوى التجربةِ والأداءِ والحضورِ والفاعليةِ والمردودية، فالمبدأ الأساس أننا جَسَدٌ واحدٌ مرصوصٌ، نَتَكامَلُ ونَتَبادَلُ ونَقْتَسِمُ ونتَحاوَرُ ونتخَاطَبُ... ونتَضَامنُ في الحقّ، وفي المَوْقِفِ العربي العقلاني المشترك، الواقعي الحكيم الذي يعرف الواقعَ الملموس ويُقَدِّرُ الإمكانياتِ والممْكِنَات.

لقد ظلَّ الاتحاد البرلماني العربي ولا يزال مؤسسةً تُمَثِّلُ حدًّا أدنى من التوافُق والتعاقد بين مكونات المؤسسات التشريعية، وليس لدينا أوهام في هذا السيّاق، فما قام به الاتحاد بتَعدُّدِ أَعضائِهِ وخصوصياتهم، وفي ظل الرئاسات المختلفة التي تعاقبت على رأْسِ الاتحاد، وفَّر لأمتنا مَرْصَدًا مسؤولًا يُعبِّر بالقَدْر الممكن عن أفقنا الوحدوي، وعَمَّا يَجْمَعُنا ويُوَفِّرُ الأسباب الضرورية لتضامُن الجِسْم البرلماني العربي، ومواجهة التحدياتِ أو مختلف أَنواع العدوان على بعض أقطارنا العربية كما هو الشأن بالنسبة للاعتداءات على المملكة العربية السعودية أو على دولة الإمارات العربية المتحدة، فَضْلًا عن مواصلة التزامنا العربي المشترك الصريح، الجاد، المسؤول بالدفاع عن قضيتنا العربية المركزية، قضية الشعب العربي الفلسطيني الشقيق وحقه في تحقيق استقلاله وبناءِ دولته الوطنية المستقلة، وكذا مواجهة كافة أنواع الغُلُوِّ والتَّطرُّف والعنف والإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والبَشَر وما إلى ذلك من مخاطِرَ تمسُّ بالأمن القومي العربي ومتطلبات الوحدة والاستقرار والسيادة الوطنية.

والأمل إن شاءَ اللَّهُ تعالى أن نواصل حوَارَنا ولقَاءَاتِنا ولو بالحدّ الأَدنى الضروري من نُقَطِ الِالتقاء والتقارب والائتلاف ومن الحِسِّ اللازم لترتيب الاختلافات.

والسلام عليكم.

*****

15 – وتحدث سعادة السيد محمد علي الشدادي، نائب رئيس مجلس النواب – الجمهورية اليمنية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي الاستاذ صقر غباش
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة
معالي السيدة فوزية بنت عبدالله رئيسة مجلس النواب مملكة البحرين
معالي السفير أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية
معالي رؤساء البرلمانات
سعادة رؤساء الوفود المشاركة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يسعدني أن نشارك معكم في أعمال المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، في ظروف بالغة التعقيد تمر بها أمتنا العربية، من سيء إلى أسوأ، لقد تعمدت بعض الدول الإقليمية لجعل بعض بلدنا ساحة لتصفية حساباتها، والبحث عن مصالحها غير المشروعة، وإخضاع البلدان العربية لهيمنتها والتدخل في شؤونها.

في ظل غياب الدفاع العربي المشترك عن الأمة العربية، أننا اليوم في أمس الحاجة لمراجعة سياستنا وعلاقاتنا بالدول ومعرفة من هو الصديق، ومن هو العدو الذي يريد أن يدمر وطننا العربي انتقاماً وطمعاً، للسعي وراء وهم الحلم بالعودة إلى الإمبراطوريات القديمة، على دماء وأشلاء شعوبنا، وتدمير مقدراتنا.

واليوم المشاهد كثيرة أمام أعيننا فيما حصل في بعض بلداننا.

وبلدي اليمن، ما يعانيه اليوم بسبب انقلاب مليشيات الحوثي، المدعومة من إيران على الشرعية الدستورية، وعلى الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادي، وعلى مخرجات الحوار الوطني وعلى قرارات الشرعية الدولية، لقد استخدمت هذه الميلشيات كل الأعمال الإرهابية العدوانية، بإطلاق الصواريخ المحرمة دولياً على المدن اليمنية، وعلى مخيمات النازحين، الذي نتج عنها قتل الأطفال والنساء والشيوخ.

ولم تسلم من صواريخه وطائراته المسيرة الدول المجاورة، فقد تعرّضت المدن والأعيان والمطارات في المملكة العربية السعودية، للمئات الصواريخ والطائرات المسيرة، المصنّعة في إيران، وما تعرّضت له مؤخراً دولة الإمارات العربية المتحدة، من استهداف مطار أبو ظبي، ونتج عنه وفاة وإصابة مدنيين.

وكذا القرصنة البحرية، واختطاف سفينة مدنية تحمل علم دولة الإمارات، واستهداف البواخر في البحر وزراعة الألغام البحرية، في الممر الدولي، وهذا يهدد الملاحة الدولية.

إن هذه الأعمال البربرية التي تقوم بها مليشيات الحوثي، المدعومة من إيران، تحتاج من الدول العربية ومن المجتمع الدولي، لموقف حازم أمام تلك الجرائم والانتهاكات، والوقوف أمام من يدعم تلك المليشيات، والتي تمده بالصواريخ والمسيرات، وهي إيران وذلك باعتراف قادتها، وهذا يعد انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن 2216 و2231.

كما أطلب من المؤتمر أن يدعم قرار الجامعة العربية بتصنيف مليشيات الحوثي منظمة إرهابية.

إن نتائج الحرب المدمرة التي تشنها مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، أدت إلى أزمة اقتصادية في بلدي لم تشهد لها مثيل، وفاقمت المعاناة الإنسانية، وانعدام الأمن الغذائي والخدمات، وكذا النزوح الداخلي والخارجي، ولولا تدخّل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وكذا الهلال الأحمر الإماراتي، وجمعية الهلال الكويتية، لتقديم المساعدة الغذائية، وكذا الدوائية لكانت الكارثة أكبر. فلهم من الشعب اليمني كل التحية والتقدير، على ما يقومون به من أعمال إنسانية.

وكذا الشكر لكافة دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية على ما قدموه لليمن، ووقوفهم بجانب الشرعية الدستورية لإنهاء انقلاب مليشيات الحوثي.

السيدات والسادة..

برغم ما تمر به بلادي اليمن، فإننا لا ننسى قضيتنا الأولى، قضية فلسطين، قضية العرب، وما يعانيه الشعب الفلسطيني، من تدمير وهدمٍ للمنازل، ومصادرة اللحريات، وانتهاكاتٍ للمقدسات.

كما نشكر جهود جمهورية مصر العربية، بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية.

كما ندعم قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

كما نتمنى لإخواننا في ليبيا والسودان، تجاوز هذه المرحلة الانتقالية، والعبور إلى الاستقرار والبناء.

وفي الختام.. لا يسعني إلا أن اشكر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، على جهودهم المبذولة في أنشطة الاتحاد وعلى الترتيبات والاعداد للمؤتمر، كما نشكر معالي الأستاذ صقر غباش، على ترؤسه الاتحاد، وعلى جهوده في تمثيل الاتحاد في البرلمان الدولي، والمحافل الدولية في الفترة السابقة. ونتمنى لمعالي السيدة فوزية بنت عبد الله التوفيق في مهامها في رئاسة الاتحاد البرلماني العربي.

نتمنى لمؤتمركم النجاح

شكرا لكم..

*****

16 – وتحدث سعادة السيد سعيد محمد محمود، عضو مجلس الشعب – جمهورية الصّومال الفيدرالية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

. معالي السيد: صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي.

. معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل، رئيسة مجلس النواب، مملكة البحرين الشقيقة.

. معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية

. معالي رؤساء البرلمانات العربية

. أعضاء البرلمانات الدولة العربية

. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

. الجمع الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أيها السادة أولاً أودّ أن أقدّم الشكر لمعالي السيد صقر غباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، ورئيس الاتحاد البرلماني الإماراتي، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي على دعوته الكريمة في عقد هذا الاجتماع الهام، مؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، كما أشكر جمهورية مصر العربية الشقيقة قيادة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

السيد الرئيس اسمح لي أن أنقل إلى معاليكم تحيات معالي السيد محمد مرسل اشيخ عبد الرحمن رئيس مجلس الشعب الصومالي، وتهنئته على انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي إلى معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل، رئيسة مجلس النواب، مملكة البحرين، كما أثني جهود معالي السيد صقر غباش الذي تحقق في ظل رئاسته للاتحاد التقدم والازدهار على حفظ وحدة وتوحيد الأشقاء العرب.

وأيضاً، الشكر موصول إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد فائز الشوابكة على جهوده وحرصه في تيسير سير انعقاد اجتماع الأشقاء، مما يُعزّز على روح الأخوة، كما بذل جهداً كبيراً على اجتماع الأشقاء النواب في هذا الظرف المهم.

وفي الختام، مجلس الشعب الصومالي دائماً مع أشقائه في العمل العربي المشترك، لما فيه خير ومصلحة الأمتين العربية والإسلامية.

وشكراً لكم على حسن استماعكم.

*****

هذا وكانت اللجان قد اجتمعت خلال فترة إلقاء السيدة والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود كلماتهم، وأعدّوا تقاريرهم التي تم عرضها على المؤتمر في جلسته الختامية وتمّت الموافقة عليها بعد ادخال تعديلات على تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية وذلك على النحو الآتي:

تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الاتحاد،
معالي رئيس المؤتمر،
أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،
السادة المشاركون الأفاضل،
يشرفني أن اعرض عليكم تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية:

اجتمعت لجنة **الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية** في الساعة الخامسة عشرة والنصف من يوم الخميس الواقع في 17 شباط / فبراير 2022، وحضر هذا الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية، الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. المملكة العربية السعودية.
6. الجمهورية العربية السورية.
7. جمهورية الصومال الفيدرالية.
8. جمهورية العراق.

9.سلطنة عُمان.

10.دولة فلسطين.

11.دولة قطر.

12.دولة الكويت.

13.الجمهورية اللبنانية.

14.جمهورية مصر العربية.

15.المملكة المغربية.

16.الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم انتخاب سعادة الدكتور عبيد محمد الوسمي، وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية، رئيساً للجنة، وسعادة الشيخ أحمدو أدبدا، عضو مجلس المستشارين المملكة المغربية، مقرراً.

بعد ذلك أقرّت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع القرارات السياسية والبرلمانية.

2- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

القرارات السياسية[1][2]

يؤكد الاتحاد البرلماني العربي، أن "التضامن العربي" قد بات ضرورة أساسية وملحّة في ظل المستجدات الدولية الراهنة، وأداة فعالة لدرء المخاطر، والتصدي للهجمات الاستعمارية والإرهابية التي تستهدف وحدة الصف العربي، عبر ضرب الاستقرار وزرع بذور الفتنة والانقسام بين أبناء الدول العربية الواحدة تلو الأخرى، ناهيك عن

[1] **طلب ممثل الشعبة البرلمانية في لبنان تثبيت تحفظه على منهجية اعداد مسودة مشاريع القرارات السياسية، وأن يتضمن التقرير التوجهات العامة للقضايا العربية.**

[2] **بعد عرض التقرير في المؤتمر تحفظ ممثل الشعبة البرلمانية في سوريا أنه لم يرد في التقرير الى أهمية وضرورة عودة سورية الى الجامعة العربية، اضافة إلى عدم الإشارة إلى الاحتلالين الأميركي والتركي لجزء من الأراضي السورية.**

تدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية، ونسف مقومات الحياة المستقرة الآمنة، وكل ما يمتّ بصلة للتنمية الشاملة والديمقراطية والعيش المشترك. وعليه فإن اللجنة توصي بما يلي:

1- مناشدة القادة العرب الأجلاء في القمة العربية القادمة، بذل جميع الجهود الممكنة لتنقية الأجواء العربية وتسوية الخلافات بين الدول العربية، بغية الشروع بتعزيز أسس الأمن العربي بمجمله، التي توفر البيئة الملائمة للنهوض بالواقع العربي المتردي والسير قدماً نحو الاستقرار والازدهار، فمن دون بيئة آمنة ومستقرة لا يمكن تحقيق ما نصبو إليه.

2- العمل الجاد قولاً وفعلاً على إعطاء الأولوية للترابط الوثيق بين مفهوم الأمن العربي على مستوى الدولة الواحدة، ومستقبل الأمن القومي العربي، الأمر الذي يؤتي ثماره بتوحيد طاقات الأمة العربية، وصون وجودها التاريخي، وضمان مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- يؤكد مجددا أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية، ويطالب الحكومات العربية بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمراته ومجالسه السابقة، وبشكل خاص ما أقره المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في المملكة الأردنية الهاشمية فبراير / شباط 2020 .

4- التأكيد أنه لا سلام وأمن ولا استقرار في المنطقة دون حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه وفي مقدمتها تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين على اساس القرار رقم 194 لعام 1948، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

5- توجيه تحية اعتزاز وافتخار لصمود الشعب الفلسطيني الذي يخوض مقاومته الشعبية في مواجهة الاحتلال والمستوطنين على امتداد الأرض الفلسطينية، وبشكل خاص عمليات التهجير والتطهير العرقي التي يتصدى أبناء وبنات القدس بصدورهم العارية، لإفشال مشاريع الاستيطان والإحلال والتهويد، مؤكدين على شرعية نضال ومقاومة ابناء الشعب الفلسطيني، الذين يسطرون أروع معاني التضحية والفداء دفاعاً عن عروبة فلسطين ومقدسات الأمتين العربية والإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، ووقف السياسات الاستيطانية الخبيثة للكيان الصهيوني تجاه قطاع غزة المحاصر والسماح لهم بإدخال المساعدات الطبية والانسانية العاجلة[1].

6- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، والرفض المطلق لأية مشاريع أو حلول أو محاولات لفرض تسوية منقوصة على الشعب الفلسطيني لا تلبي حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

[1] **بعد عرض التقرير في المؤتمر تقدم ممثل الشعبة البرلمانية في قطر بإضافة هذه الفقرة على البند الخامس.**

7- دعم موقف دولة فلسطين وقرار مؤسساتها بمواصلة رعاية عائلات الشهداء والأسرى واستمرار رعاية الجرحى، فهم مناضلون من أجل حرية وطنهم واستقلاله وسيادته، ومطالبة المؤسسات القانونية والانسانية الدولية، بتحمل مسؤولياتها بإلزام الاحتلال بإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ووقف الانتهاكات بحقهم، وتوفير الحماية اللازمة لهم.

8- مطالبة القمة العربية القادمة التي ستنعقد في الجمهورية الجزائرية تفعيل وتنفيذ قرارات القمم العربية بشأن القضية الفلسطينية وبخاصة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام نصاً وروحاً وتسلسلاً، وإقرار خطة عربية موحدة سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

9- مطالبة الحكومات العربية اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية العاجلة وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، تنفيذاً لقرارات القمم العربية، وقرارات الاتحاد البرلماني العربي.

10- الطلب من الحكومات العربية توفير الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين تنفيذاً لما ورد من التزامات في شبكة الأمان المالية العربية التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، في مواجهة الحصار المالي والقرصنة الإسرائيلية للأموال الفلسطينية، توفير المساعدات العاجلة والانسانية للشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة وان تساهم في تسهيل فتح المعابر[1].

11-الطلب من اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني العربي وبالاستعانة بخبرات عربية ودولية متابعة ما ترتكبه سلطات الاحتلال من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من استيطان وفصل عنصري، والتي تم توثيقها من قبل منظمات دولية، كتقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٠٢٢/٢/٤، وتقرير منظمة هيومن رايتس وتش في 27 نيسان 2021، وتقرير الإسكوا في 15 آذار 2017، لمساعدة دولة فلسطين على تقديم لوائح الاتهام ضد مرتكبي تلك الجرائم لمساءلتهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم امام المحكمة الجنائية الدولية.

12- رفض صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق ترامب، بما في ذلك قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس الموحدة عاصمة إسرائيل ونقل سفارتها من تل ابيب الى القدس ورفض استمرار العمل بها، ورفض وإدانة قرار حكومة الاحتلال نقل وزاراتها ومقراتها وإداراتها إلى مدينة القدس المحتلة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[1] **بعد عرض التقرير في المؤتمر تقدم ممثل الشعبة البرلمانية في قطر بإضافة هذه الفقرة على البند العاشر.**

13- مطالبة الدول التي افتتحت سفارات أو مكاتب تمثيلية او تجارية لها في مدينة القدس المحتلة بالتراجع عنها لانتهاكها الصارخ للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد أن القدس مدينة فلسطينية محتلة، وأن تلك الخطوات لن تُغير من الوضع السياسي والقانوني والتاريخي للمدينة.

14- دعوة الإدارة الأمريكية لتنفيذ ما أعلنه رئيسها ووزير خارجيتها، حول الالتزام بحل الدولتين ووقف التوسع الاستيطاني ووقف سياسة الطرد القسري للفلسطينيين من أحياء القدس والحفاظ على الوضع التاريخي في المسجد الأقصى، وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، وإعادة فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. والطلب من الادارة الامريكية مخاطبة الكونغرس الأمريكي لإلغاء قراره الصادر عام 1987بشأن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ورفض أن تبقى تلك التعهدات بدون تطبيق، وعدم ربطها بموافقة الاحتلال .

15- تثمين جهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية الهاشمية على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس في رعايتها وحمايتها وصيانتها، ورفض كل محاولات القوة القائمة بالاحتلال المساس بهذه الرعاية والوصاية ودعم دور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الحفاظ على الحرم القدسي الشريف ضد خروقات واعتداءات سلطات الاحتلال.

16- الإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وبما تقوم به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس من جهود.

17- التأكيد مجددا على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري بكافة أشكاله وصوره ومظاهره ووجوب تحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته بتنفيذ قراراته خاصة القرار رقم 2334 لعام 2016 الذي رفض كافة اشكال الاستيطان وطالب بوقفه فورا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

18- مطالبة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن، الدول إلزام الاحتلال وقف سياسة التطهير العرقي التي ينفذها، خاصة في القدس المحتلة كما يجري الآن في حي الشيخ جراح واحياء بلدة سلوان، والاغوار الفلسطينية المحتلة، وهدم المنازل والاستيلاء عليها بالقوة وطرد سكانها الشرعيين، ومصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والكنائس والمواطنين، ومصادرة اراضي المقابر الإسلامية خاصة بالقدس.

19- مطالبة مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته في تنفيذ قراراته بوقف السياسات والإجراءات الاستيطانية التي تتبناها وتنفذها حكومة المستوطنين بزعامة نفتالي بينت، والتي تسير على نهج سابقاتها في إفشال أية فرصة لتحقيق

السلام والأمن والاستقرار وفقاً لقرارات الشرعية الدولية التي نصت على إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة وعاصمتها مدينة القدس وحل قضية اللاجئين وفق القرار١٩٤.

20- مطالبة المنظمات الدولية ذات الاختصاص بوضع الخطط اللازمة لتصنيف منظمات استيطانية يهودية منها "تدفيع الثمن" و"شبيبة التلال" و"الحارس الجديد" منظمات ارهابية، كونها تمارس القتل والارهاب وتعتدي على المواطنين الآمنين في بيتوهم، وتصادر الأراضي وتدمر المزارع، بحماية جيش الاحتلال.

21- مطالبة الأمم المتحدة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفق قرارها الذي أصدرته في دورتها الطارئة عام 2018، واستنادا الى نصوص اتفاقيات جنيف ذات الصلة؛ والعمل مع البرلمانات والحكومات العربية وغيرها لتحقيق هذا الهدف.

22- مطالبة المجتمع الدولي تبني وتنفيذ رؤية الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين التي طرحها في مجلس الأمن في 2018/2/20 لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات على أساس القانون الدولي و قرارات الشرعية الدولية برعاية دولية، وانشاء آلية حماية دولية للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية لحماية الشعب الفلسطيني والخروج بقرارات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة المستوطنات الاستعمارية، وتمكين دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 من ممارسة استقلالها وسيادتها، وحل قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة رقم 194 وإطلاق سراح الأسرى، وحل سائر القضايا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بسقف زمني محدد.

23- التأكيد على مواصلة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) مهامها المنصوص عليها في قرار انشائها رقم 302 لعام 1949 وعدم التعامل مع أي إطار لا يتوافق مع هذا القرار، والحفاظ على دورها حتى تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 القاضي بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم، ودعوة الجهات الدولية المانحة تقديم الدعم المالي اللازم للوكالة، لتمكينها من ممارسة مهامها بصورة مستدامة.

24- رفض مشروع السلام الاقتصادي وتقليص الصراع الذي تطرحه القوة القائمة بالاحتلال -إسرائيل- كبديل عن وقف مشروعها الاستيطاني، والتأكيد أن الحل يكون بإنهاء الاحتلال، ليتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده وثرواته الطبيعية واقتصاده في ظل دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

25- دعوة الدول والشركات التي ما تزال تعمل و/أو تتعامل مع الشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل و/أو تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الى التوقف فورا عن ذلك، كخطوة ضرورية لعزل

الاستيطان وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، التزاما بما أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن "القائمة السوداء" لتلك الشركات.

26- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الإقليمية وبرلمانات العالم لرفض وإدانة القوانين العنصرية التي يقرها "الكنيست الإسرائيلي"، وحث برلمانات الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين للطلب من حكوماتها الاعتراف بها.

27- دعوة الأشقاء في دولة فلسطين إلى سرعة العمل على إنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة الوطنية، بتنفيذ اتفاقيات المصالحة الوطنية والانخراط في وحدة وطنية شاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

28- التأكيد انه وفي ظل تنصل الاحتلال من التزاماته القانونية الدولية، فإن للشعب الفلسطيني كامل الحق في العمل بكل وسائل المقاومة المشروعة لإجباره على الرحيل عن أرضه وانتزاع كامل حقوقنا غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة وحق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها بالقوة، ودعم حركة المقاطعة الدولية (B.D.S) بمقاطعة دولة الاحتلال ودعوة أحرار العالم للانضمام اليها، نصرةً للعدالة ورفضاً للاحتلال والاستيطان.

29- حث البرلمانات الوطنية في الدول العربية كافة على التواصل الفعال والمثمر مع السلطات التنفيذية في بلدانهم لتعزيز التضامن العربي، وإرساء مفهوم الأمن العربي المشترك، ليكون أساساً ومخرجاً وحيداً لما نعانيه من أزمات قاتلة تتفرّد ببلداننا وشعوبنا العربية بشكل استعماري توسعي منهجي ومدروس.

30- يدين بشدة اية محاولة هدفها المسّ بأرض وشعب وسيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودولة الإمارات العربية الشقيقة من قبل ميليشيا الحوثي، واعتبارها منظمة ارهابية تهدد الأمن والسلم في اليمن والاقليم، وبذات الوقت يشدّد إدانته لأي اعتداء على اية دولة عربية شقيقة، ويؤكد دعمه لكافة الجهود التي تقوم بها الدول العربية الشقيقة في المحافظة على سلامة أراضيها وشعوبها والقاطنين على أرضها.

31- دعم الجمهورية العربية السورية، في جهودها الرامية لمحاربة الإرهاب الدولي الذي يستهدفها، وتقديم العون لها للخروج من أزمتها بعيداً عن أي تدخلات خارجية هدفها النيل من سيادتها ووحدة ترابها الوطني، ومساندتها لاسترجاع كامل الجولان السوري المحتل، والتأكيد على أن جميع الإجراءات والقرارات الإسرائيلية-الأمريكية، لفرض السيادة الإسرائيلية على الجولان لاغية وباطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية.

32- رفض وادانة التدخل التركي في الشمال السوري وليبيا الشقيقة، وتوفير السبل اللازمة لزيادة التنسيق والتعاون بين الدول العربية والمجلس الرئاسي والحكومة الليبية، ودعم مساعي الشعب الليبي الشقيق للحفاظ على أمنه واستقراره وسيادته[1].

33- تأييد جهود الحكومة العراقية ومختلف الفعاليات الدينية والاجتماعية وعموم الشعب العراقي، للخروج من أزمته، بغية استعادة السيادة العراقية الكاملة، والعمل بفعالية لبناء العراق ودفعه باتجاه الاستقرار والازدهار.

34- رفض قطع مياه الأنهار القادمة من إيران تجاه العراق، وكذلك ايقاف بناء السدود على نهري دجلة والفرات من قبل تركيا، والذي أثر سلباً على العراق وسوريا، مما أدى إلى زيادة نسبة التصحر.

35- التأكيد على التضامن العربي مع كل من مصر والسودان، في أن الأمن المائي للدولتين هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض المساس بحقوقهما في نهر النيل، ودعوة الجانب الاثيوبي إلى التخلي عن سياسته المتعنتة والوقف الفوري للإجراءات الأحادية الجانب وصولاً إلى اتفاق عادل ومتوازن ملزم حول ملء سد النهضة، وتشغيله بالشكل الذي يعزز من التنمية والاستقرار في المنطقة.

36- رفض التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفض الخطوات التصعيدية التي تتخذها إيران لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، ومطالبة النظام الإيراني بالكف والامتناع عن تمويل ودعم الجماعات التي تؤجج النزاعات والصراعات في المنطقة العربية، وإيقاف دعم وتمويل وتسليح المليشيات الطائفية والتنظيمات الإرهابية والانفصالية.

37- التضامن مع الشعب اللبناني الشقيق ومساندته في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها حالياً من أجل استعادة عافيته واستقراره، وإعادة الحياة الطبيعية لجميع مؤسساته، بغية صون سيادته ووحدته الوطنية.

38- الالتزام بالعمل معاً على صون وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي واستتباب الأمن فيها، والحث على ضرورة تقديم المساعدة للحكومة الفدرالية في الصومال لتمكينها من بسط سلطة القانون ونشر قيم الحوار والديمقراطية، لا سيما مع تحوّل تحركات الإرهاب الدموي والتطرف الأعمى إلى منطقة القرن الأفريقي.

39- التأكيد على دعم السودان الشقيق في الدفاع عن سيادته وأمنه واستقراره، وسعيه الدؤوب لتحقيق التناغم والوفاق بين مختلف الفرقاء الوطنيين الذين يعملون مع جميع الأطراف الدولية المعنية لبناء دولة قوية قادرة على تمكينه من تجاوز المحن السياسية والمصاعب الاقتصادية.

---

[1] **عدلت هذه الفقرة بناء على طلب ممثل الشعبة البرلمانية في ليبيا بعد أن تم عرض التقرير في المؤتمر.**

40- توجيه كل الدعم اللازم للشرعيةِ الدستورية في اليمن لإنهاء انقلاب حركة الحوثي الإرهابية واستعادة الدولة، ومساعدة جميع القوى الوطنية اليمنية في بناء دولة قوية عبر حوار لا يستثني أحد، استناداً إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، مع التأكيد على ضرورة دعم الجهود المبذولة من أجل معالجة الأزمة الانسانية المتفاقمة بشكل خطير جداً والتي تهدد معظم أبناء الشعب اليمني.

41- نَدعو الشّعب التونسي الشقيق بجميع أطيافه السياسية الوطنية إلى تجاوز الخلافات السياسية، والعمل بشكل متناغم بين جميع المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، بغية الحفاظ على مسيرة الديمقراطية الفاعلة، والتوصل إلى صيغة توافقية تحفظ أمن البلاد واستقرارها، وتجنّبها مخاطر الوقوع في حالةٍ من الفوضى والتشرذم، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة وتردي الأوضاع المعيشية بسبب تبعات جائحة كورونا، ونجدّد تأكيدنا على أن الحوار البنّاء والشفاف بين مختلف الأطراف الوطنية الفاعلة هو السبيل الوحيد للتوصّل إلى حكم تشاركي فعّال وديمقراطي، يُعيد لجمهورية تونس الشقيقة ألقها ودورها الريادي في العالم العربي.

42- التأكيد على أنّ الانتقال السلمي للسلطة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مثال يُحتذى، ونتمنى للجزائر المزيد من التقدّم والازدهار.

43- يؤكّد على مواقفه الداعمة للمملكة المغربية الشقيقة، في الحفاظ على سيادتها على كامل ترابها الوطني، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، استجابة لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. [1]

44- التأكيد على جميع قرارات الاتحاد البرلماني العربي السابقة والحالية، ذات الصلة برفض كل أشكال الاعتداء أو التدخل الأجنبي والخارجي في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية بشكل مباشر أو غير مباشر.

45- الاستمرار بتطوير النظم والتشريعات البرلمانية وتحسينها، خصوصاً ما يتعلق بحقوق الإنسان العربي وكرامته، وتمكين الشباب، وتفعيل ودعم مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي والبرلماني والتنموي.

46- مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يمر بها الوطن العربي، فهي لا تقل خطورة عن التحديات الأمنية والسياسية، فالأمن العربي المشترك يمثل الأرضية التي تصبو إليها الشعوب العربية كافة لإحياء المشاريع الاقتصادية العربية، التي تعزز مناعة الحصن العربي وقوته في مجابهة الهجمات الاستعمارية على اختلاف شدتها وقسوتها.

47- الابتعاد عن الاستقواء بالقوات الاجنبية العدوة لضرب الأمن والسلم والاستقرار في أي بلد عربي.

*****

[1] **موافقة الشعب البرلمانية الحاضرة عند التصويت بالإجماع على البند ٤٣ وتحفظ ممثل الشعبة البرلمانية في الجزائر.**

القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية

أولاً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني العربي:

- توصي لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية بضرورة إنشاء وتفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى.

ثانياً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي

1. إعداد مذكرة تتناول القضايا الأساسية التي ستعرض أمام الجمعية العامة 144، والجمعية 145 للاتحاد البرلماني الدولي، لتوزع على أعضاء الوفود العربية المشاركة.
2. تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود المشاركة قبل انعقاد الجمعية 144، والجمعية 145، والتنسيق مع المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بـ:

أ. وضع جدول أعمال الجمعيتين 144 و145، وإعلام الشعب الأعضاء مسبقاً ببنوده،

ب. دراسة إمكانية تقديم طلب باسم المجموعة العربية لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعيتين 144 و145،

ج. التعاون مع ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

د. التشاور حول ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي–إن وجدت،

هـ. إعداد تقرير عن وقائع ونتائج الجمعية 144 والجمعية 145 وتعميمه على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد،

و. التغطية الإعلامية المباشرة لعمل الجمعية 144 والجمعية 145 من خلال موقع الاتحاد الإلكتروني وكذلك من خلال نشرة الاتحاد: ***"البرلمان"***.

ز. فتح وتفعيل حسابات للاتحاد البرلماني العربي في مواقع التواصل الاجتماعي، والتغطية المباشرة واللاحقة لكافة نشاطات الاتحاد.

****

ثالثاً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي:

التباحث مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأمور التالية:

أ. ضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي كون المؤتمر 14 شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:

عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين.

وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا.

ب. تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في عام 2022 تحت عنوان:

"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في العالم العربي وإفريقيا "

ج. عقد المؤتمر العربي – الإفريقي الخامس عشر في خلال عام 2022، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإجراء مشاورات مع الشعب البرلمانية العربية من أجل تحديد مكان وزمان الاجتماع.

د. تفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية بين البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية.

هـ. حث البرلمانات العربية والأفريقية على الطلب من حكوماتهم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

*****

رابعاً – العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى :

1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.
2. تعزيز العلاقة مع البرلمان العربي.
3. تعزيز العلاقة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
4. مواصلة وتعزيز العلاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية والدورات التي ينظمها الطرفان.
5. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.
6. المشاركة في الاجتماع السنوي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
7. المشاركة في المؤتمرات السنوية لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الأمريكية.

8. العمل على توقيع مذكرات تعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتفعيلها.
9. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور مؤتمرات الاتحاد المستقبلية.

واختتمت اللجنة أعمالها في تمام الساعة السادسة مساءً من يوم الخميس الواقع في 2022/02/17.

*****

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الاتحاد،
معالي رئيس المؤتمر،
أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،
السادة المشاركون الأفاضل،

يشرفني أن أعرض عليكم تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية:

اجتمعت **لجنة الشؤون المالية والاقتصادية** في الساعة الحادية عشرة من يوم الخميس الواقع في 17 شباط / فبراير 2022، وحضر الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5.جمهورية جيبوتي.

6.المملكة العربية السعودية.

7.الجمهورية العربية السورية.

8.جمهورية الصومال الفيدرالية.

9.جمهورية العراق.

10.سلطنة عمان.

11.دولة فلسطين.

12.دولة قطر.

13.جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

14.دولة الكويت.

15.الجمهورية اللبنانية.

16.دولة ليبيا.

17.جمهورية مصر العربية.

18.المملكة المغربية.

19.الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم انتخاب سعادة الأستاذ الدكتور نمر السليحات، عضو مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، رئيساً للجنة، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد صديق خوشناو، عضو مجلس النواب في جمهورية العراق، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- الحساب الختامي لعام 2019.

2- مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2020.

3- الحساب الختامي لعام 2020.

4- مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2021.

5- الحساب الختامي لعام 2021.

6- مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2022.

7- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية:

أولا– الحساب الختامي لعام 2019:

1. الموافقة على مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية 2019، وحسابات ميزانية بناء المقر الدائم للاتحاد.
2. الموافقة على تقرير المحاسب القانوني.
3. التوصية بإسقاط الديون على الجمهورية العربية السورية من عام 2011 ولغاية العام 2019، نظراً لعدم دعوتها، وكذلك التوصية بشطب أية ديون على الدول للسنة التي لا يتم دعوتها.
4. اظهار فوائد الوديعة، وكم العائد منها.
5. حل مشكلة الوديعة بتفويض الأمانة العامة للاتحاد بمتابعة الموضوع بما يحفظ حقوق الاتحاد فيها.

ثانياً– مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2020:

1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2020.

2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2020 والبالغة (1,402,710) فقط مليون وأربعمائة وألفان وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي لا غير.

3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المبين أدناه (مرفق رقم 1)، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2020، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها، والبالغة ما مقداره (1,282,710) فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

4- إقرار الايرادات التي ستنجم عن استثمار مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي عبر "MED INCOME FUN I"، لدى بنك البحر المتوسط في بيروت، وتحويل الفائدة الناجمة عن الاستثمار إلى ميزانية الاتحاد لعام 2020، والمقدرة بمبلغ إجمالي قدره (120,000) فقط مائة وعشرون ألف دولار أمريكي لا غير، وتفويض السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، لاتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تحويل الوديعة من استثمار إلى وديعة نظراً للظروف الحالية التي تمر فيها المصارف في دولة لبنان الشقيق.

5- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2019، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقّات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد، وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات.

6- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

7- تكليف المحاسب القانوني إلياس غانم بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2020.

8- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

مرفق رقم (1)

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في موازنة عام 2020 بالدولار الأمريكي

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2020	
		النسبة	المبلغ
.1	الأردن	**3.22**	**41,360**
.2	الإمارات	**8.36**	**107,250**
.3	البحرين	**3.22**	**41,360**
.4	تونس	**4.02**	**51,700**
.5	الجزائر	**7.13**	**91,520**
.6	جيبوتي	**0**	**–**
.7	السعودية	**8.36**	**107,250**
.8	السودان	**2.08**	**26,730**
.9	سوريا	**5.60**	**71,500**
.10	الصومال	**0**	-
.11	العراق	**8.36**	**107,250**
.12	عُمان	**4.11**	**52,800**
.13	فلسطين	**0.45**	**5,610**
.14	قطر	**8.36**	**107,250**
.15	جزر القمر	**0**	-

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2020	
		النسبة	المبلغ
.16	الكويت	**8.36**	**107,250**
.17	لبنان	**3.22**	**41,360**
.18	ليبيا	**8.36**	**107,250**
.19	مصر	**7.13**	**91,520**
.20	المغرب	**7.13**	**91,520**
.21	موريتانيا	**0.45**	**5,500**
.22	اليمن	**2.08**	**26,730**
الإجمالـي		**100**	**1,282,710**

ثالثاً– الحساب الختامي لعام 2020:

1. مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية 2020، والايرادات والنفقات خارج الميزانية، وحسابات ميزانية بناء المقر الدائم للاتحاد.
2. تقرير المحاسب القانوني.

رابعاً– مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2021:

1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2021.

2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2021، والبالغة (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفقاً للجدول المبين في هذه المذكرة، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2021، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها. والبالغة ما مقداره (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2020، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقّات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز بالموافقة على تحويل مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد إلى حساب الاحتياطي لميزانية الاتحاد البرلماني العربي.

5- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

6- الموافقة على ما قامت به الأمانة العامة للاتحاد من اجراءات لتحويل مبلغ الوديعة من استثمار الى وديعة لأجل، واتخاذ كافة الاجراءات لحماية أموال الاتحاد.

7- تكليف المحاسب القانوني إلياس غانم بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2021.

8- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

مرفق رقم (1)

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في موازنة عام 2021 بالدولار الأمريكي

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2021	
		النسبة	المبلغ
.1	الأردن	**3.22**	**41,360**
.2	الإمارات	**8.36**	**107,250**
.3	البحرين	**3.22**	**41,360**
.4	تونس	**4.02**	**51,700**
.5	الجزائر	**7.13**	**91,520**
.6	جيبوتي	**0**	**-**
.7	السعودية	**8.36**	**107,250**
.8	السودان	**2.08**	**26,730**
.9	سوريا	**5.60**	**71,500**
.10	الصومال	**0**	-
.11	العراق	**8.36**	**107,250**
.12	عُمان	**4.11**	**52,800**
.13	فلسطين	**0.45**	**5,610**
.14	قطر	**8.36**	**107,250**
.15	جزر القمر	**0**	-
.16	الكويت	**8.36**	**107,250**
.17	لبنان	**3.22**	**41,360**

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2021	
		النسبة	المبلغ
.18	ليبيا	**8.36**	**107,250**
.19	مصر	**7.13**	**91,520**
.20	المغرب	**7.13**	**91,520**
.21	موريتانيا	**0.45**	**5,500**
.22	اليمن	**2.08**	**26,730**
الإجمالـي		**100**	**1,282,710**

خامساً– الحساب الختامي لعام 2021:

1. مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية 2021، والايرادات والنفقات خارج الميزانية، وحسابات ميزانية بناء المقر الدائم للاتحاد.
2. تقرير المحاسب القانوني.
3. العمل مستقبلاً عند إعداد الحساب الختامي على وضع ملخص يبين ويوضح بشكل موجز النتائج المالية، والأهداف المتحققة.
4. التوصية بحضور المحاسب القانوني اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية لعرض ملخص عن الحسابات.

سادساً– مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2022:

1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام **2022**، مع التأكيد على الأمور التالية:

- **التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية**، ودعم القضية الفلسطينية بكل السبل والوسائل المتاحة، (الهدف الأول من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
- **تعزيز الحوار الدبلوماسي البرلماني العربي**، (الهدف الثاني من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
- **تعزيز الحوار البرلماني، وبالخصوص الحوار العربي – الآسيوي لاسيما مع الجمعية البرلمانية الآسيوية** (الهدف الثالث من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).

- **العمل على تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي** (الهدف الرابع من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).

- **العمل على تعزيز دور الشباب** (الهدف الخامس من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
- **إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة، ووضع** مؤشرات قياس لمعرفة المعوقات التي تعيق تطبيق السوق العربية المشتركة، والاتفاقيات التجارية (الهدف السادس من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
- **العمل على تفعيل التنمية المستدامة** (الهدف التاسع من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل).
- **وضع استراتيجية للسنوات الأربعة القادمة (2023–2026) والتوصية بأن يتم التأكيد فيها على اهداف تتعلق بدعم الصحة، ودعم التعليم والتدريب،** وبحيث يتم مناقشتها في اجتماع اللجنة التنفيذية القادمة، وفي الوقت نفسه يتم مراجعة مؤشرات الأداء للاستراتيجية السابقة وما تم تنفيذه وماهي التحديات والعوائق، **والتوصية** بدعوة اللجنة المالية والاقتصادية للاجتماع لمناقشة الاستراتيجية قبل رفعها الى اللجنة التنفيذية.
- **التوصية** بتفعيل دور اللجنة المالية والاقتصادية.
- **التوصية** بان يتم تحديد اسم الوفد المشارك في اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية قبل فترة وجيزة من انعقاد المؤتمر من أجل دراسة مشروع الموازنة وكذلك الحساب الختامي.
- **التوصية** بضرورة حضور رئيس اللجنة المالية والاقتصادية اجتماعات اللجنة التنفيذية.

2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2022، والبالغة (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفقاً للجدول المبين في هذه المذكرة، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2022، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها، والبالغة ما مقداره (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2021، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقّات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز بالموافقة على تحويل مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد إلى حساب الاحتياطي لميزانية الاتحاد البرلماني العربي.

5- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

6- طالب مندوب الجمهورية العربية السورية في اللجنة المالية والاقتصادية بإعادة مقر الاتحاد البرلماني العربي من بيروت الى دمشق لتوفير المبالغ التي تدفع نتيجة النقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي.

7- تكليف المحاسب القانوني الياس غانم بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2022.

8- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة، مع الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات اللجنة المالية والاقتصادية.

مرفق رقم (1)

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في موازنة عام 2022 بالدولار الأمريكي

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2022	
		النسبة	المبلغ
.1	الأردن	**3.22**	**41,360**
.2	الإمارات	**8.36**	**107,250**
.3	البحرين	**3.22**	**41,360**
.4	تونس	**4.02**	**51,700**
.5	الجزائر	**7.13**	**91,520**
.6	جيبوتي	**0**	**-**
.7	السعودية	**8.36**	**107,250**
.8	السودان	**2.08**	**26,730**
.9	سوريا	**5.60**	**71,500**
.10	الصومال	**0**	-
.11	العراق	**8.36**	**107,250**
.12	عُمان	**4.11**	**52,800**
.13	فلسطين	**0.45**	**5,610**
.14	قطر	**8.36**	**107,250**
.15	جزر القمر	**0**	-
.16	الكويت	**8.36**	**107,250**
.17	لبنان	**3.22**	**41,360**
.18	ليبيا	**8.36**	**107,250**

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2022	
		النسبة	المبلغ
.19	مصر	**7.13**	**91,520**
.20	المغرب	**7.13**	**91,520**
.21	موريتانيا	**0.45**	**5,500**
.22	اليمن	**2.08**	**26,730**
الإجمالـي		**100**	**1,282,710**

واختتمـت اللجنـة أعمـالهـا في تمـام السـاعـة الثـالثـة عشـرة من يوم الخميس الواقع في 2022/02/17.

*****

تقرير لجنة شؤون المرأة والطفولة

معالي رئيس الاتحاد،

معالي رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،

السادة المشاركون الأفاضل،

يشرفني أن أعرض عليكم تقرير لجنة شؤون المرأة والطفولة:

اجتمعت **لجنة شؤون المرأة والطفولة** في السـاعة الثانية عشرة من يوم الخميس الواقع في 17 شباط / فبراير 2022 وحضر الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. المملكة العربية السعودية.
6. الجمهورية العربية السورية.
7. جمهورية العراق.

8. سلطنة عمان.

9. دولة فلسطين.

10. دولة قطر.

11. دولة الكويت.

12. جمهورية مصر العربية.

13. المملكة المغربية.

14. الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم بالانتخاب انتخاب سعادة الدكتورة فاطمة عبد الجبار الكوهجي، عضو مجلس الشورى – مملكة البحرين، رئيساً للجنة، وبالتزكية انتخاب سعادة الدكتورة محاسن محمد الجاغوب، عضو مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية، مقرراً.

وبعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- خطة عمل لجنة شؤون المرأة والطفولة.

2- المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية.

3- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية:

أولاً – وضع مقترحات لتنفيذ خطة عمل لجنة شؤون المرأة والطفولة:

1- متابعة العمل على تنفيذ الهدف الرابع المتعلق بتنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي من الاستراتيجية الموضوعة للاتحاد البرلماني العربي للفترة الممتدة بين الأعوام 2018-2022، والتي وافق عليها المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد الذي انعقد في الرباط يومي 20-2017/03/21.

2- دعوة اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة المرأة والطفولة إلى الاجتماع في أقرب وقت من أجل وضع آليات لتفعيل دور المرأة استناداً إلى المقترحات المقدمة من الشعب البرلمانية العربية.

3- العمل على جَسر الفجوة الواسعة بين النصوص القانونية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه المرأة العربية، والتأكيد على ضرورة اعتماد آليات لتنفيذ خطة عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي، والمتضمنة البنود التالية:

1. وضع خارطة طريق عربية لتحقيق التوازن بين الجنسين تتضمن أهدافاً لتعزيز التوازن بين الجنسين ونسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية وفي المؤسسات المحلية وهياكلها التنفيذية، فضلاً عن تقديم تقرير سنوي بالاعتماد على هذه الخارطة إلى لجنة المرأة في الاتحاد.
2. التأكيد على حق المرأة في تولي مختلف الوظائف والمناصب الحكومية والعامة، والمساهمة أيضاً في المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن حقها في اختيار مهنتها ونوع عملها، والتمتع بفرص العمالة والمساواة في الأجر، وتلقي التدريب المهني، والحق في الضمان الاجتماعي.
3. تشجيع مشاركة المرأة في المنظمات النسائية وتكثيف الإجراءات والأنشطة الهادفة لصد انتهاكات حقوق المرأة في المنطقة العربية وحمايتها من جميع أشكال العنف الأسري والمهني والمجتمعي.
4. التركيز على تعليم المرأة وتدريبها وتشجيعها في مجال ريادة الأعمال في المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن توفير فرص عمل حقيقية للنهوض بواقع المرأة الاقتصادي، عبر تقديم الدعم المؤسساتي والمالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تقودها المرأة، وإيجاد الآليات التحفيزية اللازمة، ومنح القروض بشروط ميسرة لدعم القوة الاقتصادية للمرأة.
5. تسهيل وصول المرأة إلى التكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات، الأمر الذي يوفر لها المعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة والتوجهات الجديدة في سوق العمل، وتطوير المهارات والمعرفة.
6. القيام بإحصائيات عن واقع المرأة العربية على المستويين الوطني والإقليمي، خاصة في مجال التشغيل وريادة الأعمال، والحرص على تزويد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بهذه الاحصائيات من أجل تزويد هذه المعلومات للمجالس والبرلمانات العربية من أجل تنزيلها على مواقعهم الالكترونية المخصصة للجنة المرأة، بغية رصد التقدم المحرز بشكل مناسب، ناهيك عن التعريف بالتجارب الناجحة، وتبادل أفضل الممارسات والخِبْرات، وتحليل دور المرأة في تطوير اقتصاديات المنطقة.
7. توفير ظروف عمل آمنة وملائمة للمرأة، عن طريق اعتماد سياسة عامة توفّق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية والخاصّة، والاستثمار في مرافق رعاية الأطفال داخل أماكن العمل والحرص على سن نصوص قانونية واضحة تتعلق بمنح إجازات الأمومة وإجازات الرضاعة وغيرها.
8. وضع استراتيجية عربية حول دور المرأة في التصدي للإرهاب وتعزيز السلام، من خلال التنشئة الصحيحة للطفل.
9. توظيف الإعلام لتوسيع آفاق المجتمع ونظرته اتجاه عمل المرأة في المجالات غير التقليدية، وتوفير البيانات والمعلومات عن الفرص الاستثمارية التي تهم المرأة. والعمل على تصميم خطاب إعلامي عن قضايا المرأة، يقضي بالتوجه إلى جميع أفراد الأسرة وطرح مشاكلهم ضمن رؤية إعلامية

واضحة، تركز على المرأة في الريف والحضر والبوادي، وليس على النخب النسائية في المدن والعواصم فقط.

10. التقريب بين التشريعات العربية الناظمة لمختلف شؤون المرأة في مختلف الدول العربية، وضمان التزامها بالمعايير الدولية المنظمة للحقوق السياسية.
11. حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بالمرأة، ودعوتها لمراجعة التحفظات عليها.
12. وضع آلية تواصل بين الاتحاد البرلماني العربي والمنظمات الدولية والهيئات البرلمانية المعنية بشؤون المرأة والطفل، لاسيما في اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، والإفريقي، والإسلامي، وكذلك في مؤتمرات التعاون البرلماني العربي – الإفريقي.
13. التأكيد على مشاركة البرلمانيات العربيات في الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، وتزويد الأمانة العامة للاتحاد بالتشريعات العربية في مجال المرأة والطفولة لنشرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد.
14. تفعيل دور لجنة المرأة من خلال الاجتماع مرتين في العام على الأقل، وتقديم تقرير سنوي شامل أمام مؤتمر الاتحاد، تعرض فيه منجزات اللجنة خلال عام كامل، وكذلك برامجها وخطتها المستقبلية لإيجاد الدعم الكافي لإنجازها، والتوصية بدعوة الذوات الأعضاء الذين حضروا اجتماع لجنة المرأة الحالي.
15. إيلاء المرأة الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي اهتماماً خاصاً، وإعداد تقارير حول ما تعانيه من انتهاكات لحقوقها، ودعمها لتمكينها من الصمود.
16. وضع حد لظاهرة مكافحة تسرب الأطفال من التعليم، فضلاً عن مكافحة عمالة الأطفال.
17. التأكيد على وضع آليات وبرامج لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال والنساء.

ثانياً – المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية:

1. **رحبت اللجنة** بالدعوة التي تقدمت بها الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين، إلى استضافة أعمال المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية خلال العام 2022، شاكرة للشعبة البرلمانية في مملكة البحرين على دعوتها.
2. المحاور المقترحة للمؤتمر:

- **المحور الأول: التمكين السياسي وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة**

اتخاذ التدابير الملائمة لتعديل بعض القوانين، ومنها قانون العمل، والتي تحدّ من مشاركة المرأة الفعالة في بناء الدولة والمجتمع، فضلاً عن إصلاح النظم الانتخابية لجعلها أكثر ملاءمة لتمثيل المرأة، وسن النصوص التشريعية المتعلقة بمكافحة التمييز القائم على النوع في الدساتير والقوانين الانتخابية، وهذا يشمل: البرلمان، والأحزاب السياسية الوطنية، ومؤسسات السلطة التنفيذية للدولة، والمؤسسة التشريعية والقضاء.

- **المحور الثاني: التمكين الاقتصادي ومشاركة المرأة في التنمية المستدامة والعمل التطوعي:**

تسليط الضوء على دور المرأة في ضبط السياسات التنموية والبرامج الاقتصادية، ودورها الفاعل والمؤثر في النهوض بالأسرة والمجتمع ككل.

- **المحور الثالث: التمكين الاجتماعي والصحي والتعليمي للمرأة وتوفير السبل لحمايتها**

تمكين المرأة اجتماعياً وصحياً وتعليمياً هو السبيل الوحيد لبناء مجتمع سليم معافى قادر على مواجهة جميع التحديات التي تتهدد أمتنا العربية والإسلامية، فالمرأة تمثل نصف الطاقات البشرية العربية تقريباً، وهي في ذات الوقت تلعب دوراً محورياً في تنشئة كل المجتمع وتطوره الذي يبقى مرهوناً بمشاركتها الفاعلة في شتى المجالات.

واختتمت اللجنة أعمالها في الساعة الرابعة عشرة من يوم الخميس الواقع في 2022/02/17.

*****

وخلال فترة إلقاء السيدة والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود كلماتهم، تم اعداد مسودة مشروع البيان الختامي الذي عرض على المؤتمر في جلسته الختامية، وتمت الموافقة عليه بعد إضافة التعديلات التي قدمها السيدة والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.

وقد صدر عن هذه الدورة البيان الآتي:

البيان الختامي[1] الصادر عن
المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي
القاهرة – جمهورية مصر العربية
17–18 شباط/فبراير 2022

بدعوةٍ كريمة من معالي الأُستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، واعمالاً لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، واستجابة لمتطلبات التضامن العربي الذي بات حاجة مُلحّة في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها أمتنا العربية، وبتأييد من الأشقاء العرب، رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، انعقد في القاهرة، عاصمة جمهورية مصر العربية الشقيقة، المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، تحت عنوان "التضامن العربي"، وذلك يومي السابع عشر والثامن عشر من شهر شباط/ فبراير 2022.

وعبّر المؤتمرون عن إيمانهم الراسخ والعميق بأهمية التضامن العربي سبيلاً وحيداً لدرء الأخطار المحدقة بأمتنا العربية، وردع الطامعين بخيرات بلادنا العربية، وردّ المعتدين على أعقابهم خائبين.

وقد أقرّ المشاركون البيان الختامي التالي:

نحنُ رؤساءُ البرلماناتِ والمجالس العربية المجتمعون في المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي،

إذ نأخذ بعين الاعتبار ما تشهده بعض بلداننا العربية من اضطرابات وصراعات ونزاعات وتدخلات خارجية تسعى إلى تشتيت وحدة الصف العربي، وزرع بذور التفرقة والاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، ونشر آفة الإرهاب العابر للحدود والقارات، والفكر الظلامي المتطرف الذي يقتات على ضعف الشعوب وخلافاتها،

وإيماناً منّا بأهمية التعاون والتنسيق بين برلماناتنا الوطنية بهدف توحيد الرؤى وجَسْرِ الفجوات بين الواقع الذي نعيشه والمستقبل الزاهر الذي نصبو إليه جميعاً، بما ينطوي عليه ذلك من تشخيص لمواطن الضعف والقوة على حدّ سواء، وصولا إلى تطبيق مفاهيم التضامن العربي والعمل العربي المشترك،

[1] طلب رئيس الشعبة البرلمانية في لبنان تثبيت تحفظه على البيان الختامي

وإذ نستذكر المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي، لا سيما ما يتعلق منها بتكريس مبدأ الشورى، الذي يُعدّ أحد المبادئ الأساسية في تراث الأمة العربية والإسلامية، وبتقوية وتعزيز وحدة العمل البرلماني العربي الجماعي لما له من دور حيوي وفاعل في خدمة قضايا التحرر والوحدة والتقدم، ليس على مستوى العالم العربي حسب، بل على مستوى المجتمع الإنساني وازدهاره واستقراره،

وانطلاقاً من واجبنا، بصفتنا البرلمانيين الممثلين لشعوبنا، في تجسيد مفاهيم التضامن العربي، وتوحيد الكلمة ورص الصفوف للدفاع عن وحدة الكيان العربي وحقوقه الكاملة، وعلى رأسها حقوق الأشقاء الفلسطينيين، الصامدين في فلسطين العروبة وقدسها الشريف، الذي سيبقى منارة للعرب والمسلمين، فإن شعار مؤتمرنا هو "التضامن العربي"، اليوم وغداً، وعليه **فإننـا:**

1. **نُجدّد موقفنا التضامني الراسخ** مع فلسطين الشقيقة، ودعمنا الدائم والمستمر لقضية العرب المركزية والمحورية "فلسطين"، إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من إقامةِ دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، بما يتوافق مع القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، **مؤكدين** على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري بجميع أشكاله وسياسة التطهير العرقي التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي.
2. **ونُوجّه** تحية اعتزاز وفخر بصمود الشعب الفلسطيني الذي يخوض مقاومته الشعبية في مواجهة الاحتلال والمستوطنين على امتداد الأراضي الفلسطينية، وبشكل خاص في القدس، لإفشال مشاريع الاستيطان والاحلال، مؤكدين على شرعية نضال الشعب الفلسطيني ودعم موقف دولة فلسطين وقرار مؤسساتها بمواصلة رعاية عائلات الشهداء والأسرى والجرحى.
3. **ونُطالبُ** الاتحادات والملتقيات البرلمانية الإقليمية والدولية بمتابعة وفضح ما ترتكبه سلطات الاحتلال من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والعمل على تقديم مرتكبيها للعدالة الدولية.
4. **ونؤكّد** على أن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حق تاريخي اعترفت به دول العالم قاطبةً، مجددين رفضنا وبشكل قاطع العبث بالوضع القانوني القائم في القدس وما تمثله من رمزيةٍ بصفتها مهبط الرسالات وعاصمة الديانات، بالإضافة إلى رفضنا الواضح لأي مخططات خبيثة تهدف إلى تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً.
5. **وندين** استمرار الميليشيات الحوثية بالتصعيد ومحاولاتِها لفرض سيطرتِها بالقوة على المناطق اليمنية وندين كذلك تجاهلَهُم لدعوات مجلس الأمن والمجتمع المدني، حيث لا يمكن إحراز تقدم لإنهاء الأزمة اليمنية دونَ وقف الأعمال العدائية التي تقوم بها الميليشيات الحوثية ووضع حدٍ لانتهاكاتِها المتكررة ضد اليمنيين.

6. وفي سياق دعم وصيانة الأمن القومي العربي، **ندين** بشدة أي محاولة هدفها المسّ بأرض وشعب وسيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودولة الإمارات العربية الشقيقة من قبل ميليشيا الحوثي، ونستنكر في ذات الوقت الهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيرة التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة باعتبار أن تلك الهجمات تمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن العربي والدولي، ونؤكد دعمنا الكامل لحقهما في الدفاع عن سلامة أراضيهما وسيادتهما ومواطنيهما وأمنهما.
7. **نؤكد** على أهمية تعاون البرلمانات العربية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216) لسنة 2015 الذي يحظر توريد الأسلحة للجماعة الحوثية، وعلى القرار رقم (8725) لعام 2022 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية الذي يطالب الدول كافة تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية.

8. **ونشدد** على أهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية لما لذلك من أثر فاعل في تقليل حدة الصراعات والنزاعات في المنطقة والعالم وفي تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا نؤكد أهمية دعم توظيف العلوم المتقدمة في الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً.
9. **ونؤكد** التضامن العربي مع كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وأن الأمن المائي للدولتين هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ونرفض المساس بحقوقهما في نهر النيل وفي القلب منها الحق في الحياة، وفي ذات الوقت ندعو الجانب الأثيوبي إلى التخلي عن سياساته واجراءاته الأحادية، وصولاً إلى اتفاق عادل ومتوازن ومُلزم حول ملء سد النهضة وتشغيله بالشكل الذي يعزز من التنمية والاستقرار في المنطقة.
10. **بناء على ذلك، نؤكّد على أهمية تبني طريق التضامن العربي** سبيلاً لمواجهة جميع التحديات الخارجية والداخلية ولتعزيز وحدة الصف العربي، وتجاوز الخلافات العربية–العربية، وفي هذا تتجلى أهمية الحاجة لتبادل الخبرات التشريعية والبرلمانية والتجارب الناجحة بين البرلمانات العربية، وتنسيق جهود التحرك البرلماني لتوحيد الرؤى البناءة، وتجاوز العقبات، وصولاً إلى تشكيل موقف عربي موحد تجاه أي قضية عربية أو إقليمية أو دولية.

11. **ونُجدّد،** نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، تأكيدنا على ضرورة إعادة صياغة الاستراتيجية العربية، وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية، التي أثبتت جدواها وفاعليتها في ضمان التواصل بين الحكومات العربية وبرلماناتها الوطنية من أجل ترتيب الأولويات، والخروج بموقف عربي موحد وشامل وقادر على تهيئة عوامل صمود الأمة العربية ومنعتها في وجه الطامعين والمستعمرين، بالإضافة إلى تعزيز دورها وحضورها الفاعل والمؤثر في المحافل الإقليمية والدولية.

12. **ونُرحبُ** بأي مبادرة عربية تُجسّد التضامن والتكاتف الإنسانيين في أوقات المحن والأزمات والأوبئة والكوارث، بمعزلٍ عن الاختلافات في المواقف والآراء السياسية، فنحن أمة واحدة لا يمكن لنا إلا أن نكون كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

13. **ونُشدّد** على أن استمرار الحوار والتشاور بين الأشقاء من شأنه أن يُسهم في إثراء النقاش، وفي تقديم رؤية أكثر وضوحاً لمختلف القضايا العربية الجوهرية، وعلى رأسها قضية فلسطين الشقيقة، واليمن الشقيق، ولبنان الشقيق الذي يعاني انهياراً اقتصادياً لم يسبق له مثيل، أو أي دولة عربية شقيقة أخرى، خصوصاً في ظل الظروف السياسية العصيبة والمعقدة التي يمر بها العالم أجمع، ومن ضمنه منطقتنا العربية.

14. نؤكد على أهمية احتواء وحل جميع الخلافات العربية داخل البيت العربي ومنع اي تدخلات إقليمية في هذا الشأن بما يضمن سلامة وأمن الدول العربية وتحقيق استقرارها ونموها. وفي هذا السياق نؤكد على حل الأزمة السورية والحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها وأمنها، وضرورة تحقيق الاستقرار في جمهورية السودان الشقيقة، والإسراع بتشكيل الحكومة الليبية الوطنية بعيدا عن كل تدخلات خارجية، والحفاظ على سيادة الصومال ووحدة أراضيه.

وفي إطار ما اجتمعنا عليه، فإن الاتحاد البرلماني العربي يتقدم بجزيل الشكر لجمهورية مصر العربية الشقيقة على حسن استضافتها لمؤتمرنا الثاني والثلاثين، مثمنين مواقف سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ودوره الملموس في دعم أسس العمل العربي المشترك وتكريس مفاهيم التضامن العربي في شتى المجالات التي تخدم أمتنا العربية والإسلامية.

حرر في القاهرة– جمهورية مصر العربية –يوم الجمعة الواقع في الثامن عشر من شباط/فبراير 2022.

*****

وصدر عن الدورة أيضاً:

انتقال الرئاسة:

أ – انتقال رئاسة الاتحاد خلال الفترة من 04 آذار / مارس 2019 إلى 27 أيلول / سبتمبر 2020، من الشعبة البرلمانية الأردنية ممثَّلةً في شخص معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأسبق في المملكة الأردنية الهاشمية، إلى الشعبة البرلمانية الإماراتية ممثَّلةً في شخص معالي الأستاذ صقر غبّاش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب– انتقال رئاسة الاتحاد، من الشعبة البرلمانية الإماراتية ممثَّلةً في شخص معالي الأستاذ صقر غبّاش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين الشقيقة، ممثّلة بشخص معالي الأخت السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب.

*****

تكريم الرئاسة:

أ–وافق المؤتمر على تقديم درع تكريم إلى الرئاسة السابقة للاتحاد، ممثَّلةً في رئاسة الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك تقديراً للجهود التي بذلت خلال فترة تولي رئاسة الاتحاد البرلماني العربي.

ب– وافق المؤتمر على تقديم درع تكريم إلى الرئاسة الأسبق للاتحاد، ممثَّلةً في رئاسة الشعبة البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك تقديراً للجهود التي بذلت خلال فترة تولي رئاسة الاتحاد البرلماني العربي.

****

تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الثامنة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2022/02/16، والمتضمنة الآتي:

1) **تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي**: تم الاتفاق على تأجيل عرض الميثاق والنظام الداخلي للاتحاد بصيغته المعدلة التي أقرتها اللجنة المصغرة واللجنة التنفيذية على المؤتمر الحالي، ريثما يتم اعادة دراسة الميثاق والنظام الداخلي للاتحاد نظرا لوجود متغيرات حدثت خلال الفترة السابقة الأمر الذي يستدعي اعادة النظر في التعديلات المرفوعة، وبالتالي الابقاء على الميثاق والنظام الداخلي للاتحاد بصيغته الحالية.

2) **تكليف اللجنة المصغرة**، بإعادة صياغة التعديلات على الميثاق والنظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي، وبما يتوافق مع الوضع الراهن، وإبلاغ جميع الشُّعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد، من أجل إبداء آرائهم، ومقترحاتهم حول ذلك، وإرسالها إلى الأمانة العامة للاتحاد، والدعوة إلى اجتماع لاحق للجنة المصغرة، يحدد من قبل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، من أجل دراسته، وإقراره، ورفعه إلى اللجنة التنفيذية.

*****

تقرير الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها السادسة والعشرين التي انعقدت في عمان بتاريخ 2019/09/19، حول تقرير الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد والذي انعقد في عمان يومي 17 و 18 /2019/09، والمتضمنة الآتي:

1. **الموافقة على النموذج الاسترشادي حول قانون مكافحة الإرهاب:**

النموذج الاسترشادي حول قانون مكافحة الإرهاب

المادة 1: تسمية القانون

يسمى هذا القانون بقانون مكافحة الإرهاب.

المادة 2: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الآتية، حيثما وردت في هذا القانون، المعاني المخصصة لها أدناه ما لم يقتضي السياق ذلك أو النص صراحة على خلاف ذلك:

1. **سلطة التحقيق** : وفقاً لكل دولة.
2. **الأجهزة الأمنية** : أي جهة رسمية ذات اختصاص أمني وفقاً لأحكام القانون الوطني.
3. **الإرهابي** : هو كل شخص طبيعي سواءً أكان مواطناً أو من رعايا الدولة أو مقيماً على أراضيها أو أقاليمها المحلية أو الممتدة قام و/أو شارك و/أو ساهم و/أو حرّض و/أو روّج و/أو سهّل و/أو تغاضى و/أو يسّر و/أو هدّد و/أو شرع و/أو خطط بذلك و/أو تستر و/أو موّل أي من الأفعال المنصوص عليها من الفقرتين 5 و6 من أحكام هذه المادة أو المادة 3 من احكام هذا القانون.

4. **الجماعة الإرهابية** : كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين (منظمة إرهابية) سواءً أكانوا مواطنين أو من رعايا الدولة أو مقيمين على أراضيها أو أقاليمها المحلية أو الممتدة قاموا و/أو شاركوا و/أو ساهموا و/أو حرّضوا و/أو روّجوا و/أو سهّلوا و/أو تغاضوا و/أو يسّروا و/أو هدّدوا و/أو شرّعوا و/أو خطّطوا و/ أو شاركوا مع علمهم بذلك و/أو آووا و/أو تستروا و/أو موّلوا أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرتين 5و6 من أحكام هذه المادة أو المادة 3 من أحكام هذا القانون.

5. **الجريمة الإرهابية**: هي:

أ. كل فعل مقصود أو التهديد به أو الامتناع عنه أياً كانت بواعثه وأغراضه أو وسائله يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو إحداث فتنة بهدف زعزعة الوحدة الوطنية.

ب. كل فعل من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بنظام الدولة السياسي أو الأمن القومي أو السلم الأهلي أو الاجتماعي.

ج. كل فعل من شأنه أن يؤدي إلى نشر الرعب بين الناس من خلال ترويعهم أو تعريض حياتهم أو سلامتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفِلَها الدستور والشريعة الإسلامية والقانون للخطر.

د. كل فعل مقصود تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الخاصة الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو احتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر.

هـ. كل عمل غير مشروع من شأنه إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه.

و. تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة و/أو القرارات الصادرة عن قيادة القوات المسلحة في حالة الطوارئ سواء أكانت تلك الأفعال موجهة ضد الدولة أو ضد أي دولة أخرى وصادرة من أقاليمها سواء تمت تلك الأعمال السابقة بأفعال مباشرة أو غير مباشرة أو بوسائل إلكترونية وكل فعل إيجابي أو سلبي وفقاً لتعريف القانون يؤدي لهذه النتيجة.

ز. استخدام التقنيات الإلكترونية الرقمية لترويع وتهديد وإخضاع الآخرين والتأثير عليهم سواء كانوا حكومات أو شعوب أو مجتمع دولي.

6. **الموّل**: هو كل من قدم أو جمع أو حاز أو مد أو نقل بقصد تمويل العمل الإرهابي أي نوع من الأموال النقدية أو غير النقدية أو الأموال المنقولة أو غير المنقولة وبأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة سواءً بوثائق أو صكوك أو من خلال وسيط أو بوسائل الكترونية أو رقمية أو بأي شكل كانت.

7. **الأموال المستخدمة في العمليات الإرهابية:** أي نوع من الأموال النقدية أو غير النقدية أو الأموال المنقولة أو غير المنقولة وبأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة سواءً بوثائق أو صكوك أو من خلال وسيط أو بوسائل إلكترونية أو رقمية أو بأي شكل كانت، استخدمت في العمليات الإرهابية.
8. **الامتداد الإقليمي للقانون:** تسري أحكام هذا القانون، وبالقدر الذي لا يتعارض مع مبدأ سيادة الدول والقوانين الدولية، ليعاقب على الأفعال التي تضر مصالح الدولة وتعدّ من قبيل الجريمة الإرهابية، حتى لو وقعت خارج إقليم الدولة.

المادة 3: وصف الأعمال الإرهابية

تعتبر الأعمال الآتية جرائم إرهابية محظورة:

1. تغيير النظام السياسي للدولة أو تعطيله بالقوة أو محاولة تقويضه.
2. القيام بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة من شأنها أن تُعرّض (الدولة) لخطر أعمال عدائية أو تعكّر صِلاتها بدولة أخرى سواءً بتقديم الأموال أو جمعها أو تدبيرها بقصد استخدامها لارتكاب عملٍ إرهابي، أو تمويل الإرهابيين سواءً وقع الفعل أو لم يقع داخل (الدولة) أو خارجها يتعلق بمواطنيها أو رعاياها أو المقيمين على أرضها أو مصالحها وتعرضهم لخطر أعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم.
3. الانتماء أو الانضمام أو الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأي جماعات مسلحة أو تنظيمات إرهابية أو تجنيد أو محاولة تجنيد أشخاص للالتحاق بها أو تدريبهم لهذه الغاية، سواء داخل (الدولة) أو خارجها.
4. تأسيس جمعية أو جماعة أو تشكيل مسلح أو تنظيم أو الانتساب إليه أو لأي جماعة أو تنظيم أو جمعية أو ممارسة أي منها لأي عمل بقصد ارتكاب أعمال إرهابية، في (اسم الدولة) أو ضد مواطنيها أو رعاياها أو المقيمين على أراضيها أو مصالحها في الخارج.
5. استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو استخدام التقنيات الرقمية، لترويع وتهديد وإخضاع الآخرين والتأثير عليهم، تحقيقاً لأهداف معينة أو أي وسيلة نشر أو إعلام أو إنشاء موقع الكتروني، لتسهيل القيام بأعمال إرهابية، أو دعم لجماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو الترويج لأفكارها أو تمويلها أو القيام بأي عمل من شأنه تعريض (اسم المواطنين)، أو ممتلكاتهم لخطر أعمال عدائية أو انتقامية تقع عليهم.
6. حيازة أو إحراز أو صنع أو استيراد أو تصدير أو نقل أو بيع أو تسليم مادة مفرقعة أو سامة أو كيمياوية أو جرثومية أو إشعاعية أو ملتهبة أو حارقة أو سريعة الاشتعال أو مفخخة للذات أو للآليات أو المحركات الميكانيكية أو الكهربائية أو المباني أو المرافق الخاصة أو العامة أو ما هو في حكم هذه المواد أو أسلحة أو ذخائر أو التعامل بأي منها على أي وجه.

7. الاعتداء على حياة (رئيس الدولة) أو حريته أو (زوجته) أو (ولي العهد) أو (أحد أوصياء العرش) في الأنظمة الملكية والأميرية ما لم يرد في تشريع آخر عقوبة أشدّ.
8. الاعتداء على حياة أو حرية ملوك وأمراء ورؤساء الدول وأولياء العهد للدول الأخرى، والوزراء وأفراد عائلاتهم، وأي ممثل أو موظف رسمي للدولة، أو منظمة دولية ذات صفة حكومية أو شعبية وأفراد أسرهم الذين يعيشون في كنف الدولة والمقررة الحماية لهم وفقاً للقانون الدولي.
9. كل فعل يرتكب بقصد إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة، بموجب الدستور أو منعها من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور أو تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة.
10. تشكيل جماعة بقصد سلب البشر والتعدي، على الأشخاص أو الأموال أو ارتكاب أي عمل آخر من أعمال السرقة.
11. الاغتيالات وعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن، أياً كانت الأسباب الدافعة إليها.
12. الأفعال والجرائم التي تقوم بها سلطات الاحتلال لدولة ما، بما في ذلك تدمير الممتلكات العامة أو الخاصة، والاعتقالات وعمليات الاختطاف، والقتل والاعدام والاحتجاز غير المشروع، ومصادرة الأراضي، واقتلاع الأشجار والمزروعات، وبناء المستعمرات، والاعتداء على المقدسات ودور العبادة.
13. كل من استولى لغرض إجرامي قيادة فصيل من القوات المسلحة أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مطار أو أي وحدة عسكرية أو مدنية، بغير تكليف من الحكومة.
14. كل فعل قام به من له سلطة عسكرية وطلب أو كلف أي كان، على تعطيل أوامر الحكومة.
15. الاستيلاء بالقوة على وسائل النقل المسجلة في الدولة أو التي تحمل علمَها، أو حرف مسارها أو تعريضها للخطر بقصد الإساءة للدولة، أو إرغامها على القيام بأعمال أو تقديم تنازلات أو اتخاذ مواقف معينة.
16. استخدام التقنيات الرقمية والطائرات المسيّرة والصواريخ الموجّهة، وما شابهها لترويع وتهديد وإخضاع الآخرين والتأثير عليهم، سواء كانوا حكومات أو شعوب أو مجتمع دولي تحقيقاً لأهداف معينة، أو لتعريض أمن المنشآت الحيوية أو الممتلكات العامة أو الخاصة للخطر.

المادة 4: الاختصاص الإقليمي للقانون

يسري هذا القانون على جميع الأعمال الإرهابية المرتكبة، على إقليم (اسم الدولة) سواءً تم على مجالها الإقليمي البري، أو البحري، أو الجوّي أو خارج الدولة بقصد الإضرار بمصالحها، ويشمل ذلك الأعمال التمهيدية أو الشروع المسبق لارتكاب فعل إرهابي، سواءً حصلت داخل إقليم الدولة الجغرافي أو إقليمها الممتد كالسفارات أو السفن أو الطائرات أو غيرها مما يعتبر من إقليم للدولة.

المادة 5: أحكام خاصة بالتحقيق

إذا وردت إلى جهة التحقيق معلومة ذات أساس وأدلة كافية وذات دلائل واضحة، بأن لأحد الأشخاص، أو مجموعة من أشخاص علاقة بنشاط إرهابي، فيجوز لجهة التحقيق أن تتخذ القرارات الآتية:

1. فرض الرقابة على محل إقامة المشتبه به وتحركاته ووسائل اتصالاته.
2. منع سفر أي شخص مشتبه به.
3. تفتيش مكان تواجد الشخص المشتبه به والتحفظ على أي شيء له علاقة بنشاط إرهابي، وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية النافذة.
4. فرض الحجز التحفظي على أية أموال يشتبه بعلاقتها بنشاطات إرهابية.
5. ضبط وحجز المشتبه بهم لأغراض التحقيق، والتوسع في التحقيق يكون وفقاً للضوابط المنصوص عليها في التشريعات والقوانين الوطنية.

المادة 6: العلم بالعمل الإرهابي

1. على كل شخص علم بوجود مخطط إرهابي أو اطلع على معلومات كلية أو جزئية ذات صلة بنشاط إرهابي ضد الدولة أو ضد مواطنيها أو رعاياها أو المقيمين على أراضيها أو مصالحها في الخارج أن يقوم بإبلاغ أية جهة ذات صلة.
2. تتولى الجهات المختصة التحقيق في البلاغات التي تقدم إليها بشأن مكان وجود المتهم أو المشتبه به بارتكاب جريمة إرهابية في مكان معين، وتأمر بضبط وإحضار المتهم أو المشتبه به لمباشرة التحقيقات.

المادة 7: العقوبات

1- كل من يقوم بتقديم معلومات وهو يعلم أنها كاذبة أو مضللة أو مختلقة عن عمل إرهابي يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في القانون الوطني.

2- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في الشريعة الاسلامية أو في أي قانون آخر:

أ. يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في القانون الوطني إذا نجم عن العمل الإرهابي ما يلي:

1. إلحاق الضرر ولو جزئياً في بناية عامة أو خاصة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو طائرة أو أي وسيلة نقل أو أي منشأة أخرى.
2. تعطيل سبل الاتصالات وأنظمة الحاسوب أو اختراق شبكاتها.

3. دعم وتمويل بوسيلة مباشرة أو غير مباشرة الأفراد والجماعات الإرهابية بقصد ارتكاب عمل إرهابي أو تمويل الإرهابيين سواء وقع العمل أو لم يقع داخل (اسم الدولة) أو خارجها متعلق بمواطنيها أو رعاياها أو المقيمين على أرضها أو مصالحها.

ب. يعاقب مرتكب العمل الإرهابي بالعقوبة المنصوص عليها في القانون الوطني في أي من الحالات الآتية:

1. إذا أفضى العمل الإرهابي إلى موت أشخاص.
2. إذا أفضى العمل الإرهابي إلى هدم بناء بصورة كلية أو جزئية وكان فيه شخص أو أكثر.
3. إذا تم ارتكاب العمل الإرهابي باستخدام المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيماوية أو الإشعاعية أو بواسطة أسلحة أو ذخائر أو ما هو في حكم هذه المواد.
4. كل من سعى أو تخابر مع دولة أجنبية أو أية جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو غيرها يكون مقرها داخل الدولة أو خارجها، أو مع أحد ممن يعملون لمصلحة هذه الدولة الأجنبية أو أي من الجهات المذكورة، وذلك بهدف ارتكاب أو الإعداد لارتكاب جريمة إرهابية داخل الدولة أو ضد أي من مواطنيها أو مصالحها أو ممتلكاتها أو مقار بعثاتها الدبلوماسية أو القنصلية أو مؤسساتها أو فروع مؤسساتها في الخارج أو ضد أي من العاملين في أي من الجهات السابقة أو ضد أي من المتمتعين بحماية دولية.
5. أتلف عمداً أو اختلس أو أخفى مستنداً أو محرراً خطياً أو إلكترونياً من شأنه تسهيل كشف جريمة إرهابية أو إقامة الدليل على مرتكبها أو عقابه.
6. كل من روّج أو أعدّ للترويج بطريق مباشر أو غير مباشر، لارتكاب أية جريمة إرهابية سواء بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى، مقروءة أو مرئية إلكترونية أو مسموعة أو غير إلكترونية.
7. صنّع أو جمّع أو حضّر أو جهّز أو استورد أو صدّر أو أدخل إلى الدولة أو أخرج منها أو حاز أو أحرز أو تصرف في المواد الجرثومية أو الإشعاعية أو الكيماوية السامة والعمل على نقلها أو شرع في نقلها لغرض إرهابي.
8. القيام بالاعتداء على حياة أو حرية ملوك وأمراء ورؤساء الدول، وأولياء العهد، ورؤساء الحكومات والوزراء وأفراد عائلاتهم، وأي ممثل أو موظف رسمي لدولة، أو منظمة دولية ذات صفة حكومية أو شعبية وأفراد أسرهم الذين يعيشون في كنفهم، المقررة لهم الحماية وفقاً للقانون الدولي.

ج. وتكون العقوبة المنصوص عليها في القانون الوطني، على الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (3) إذا كان الاعتداء لا يهدد الحياة.

د. يعاقب الشريك في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (8) من هذا القانون، بأي صورة من صور الاشتراك بما في ذلك التدخل في الجريمة أو التحريض عليها أو المساعدة في ارتكابها، بعقوبة الفاعل

الأصلي سواءً ارتُكِبت الجريمة داخل الدولة أو خارجها ويعتبر العمل الإرهابي تاماً، سواءً أكان الفعل المؤلف له تاماً أم ناقصاً أم شروعاً فيه تاماً أو ناقصاً.

هـ. يعاقب على المؤامرة التي تستهدف ارتكاب أي جرم من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بالعقوبة ذاتها المفروضة على ارتكاب الجرم نفسه.

و. يعاقب الممول بذات العقوبة المفروضة على مرتكب الجرم نفسه

ز. يعاقب على كل عمل إرهابي آخر، العقوبة المنصوص عليها في القانون الوطني.

ح. للجهات الوطنية المختصة بالإضافة للعقوبة المقررة الحق في:

1. إبعاد الأجنبي عن البلاد.
2. حظر أو تقييد أو منع الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة.
3. الإلزام بالإقامة في مكان معين.
4. حظر الاقتراب أو التردد على أماكن أو محال معينة.
5. الإلزام بالحضور يومياً وللمدة التي تراها الجهات الوطنية المختصة، مناسبة لتثبيت الإقامة الجبرية لدى الجهة المختصة.
6. حظر العمل في أماكن معينة أو مجال أنشطة محددة.
7. حظر استخدام وسائل اتصال معينة أو المنع من حيازتها أو إحرازها.
8. الإلزام بالاشتراك في دورات إعادة تأهيل.

ط. كل حكم يصدر بالإدانة في جريمة إرهابية فضلاً عن العقوبة المقررة للجريمة، يحكم بمصادرة الأموال والأمتعة والأسلحة والأدوات والمستندات وغيرها مما استخدم في ارتكاب الجريمة أو تحصل عليها.

ي. يعاقب على الشروع في ارتكاب أية جريمة إرهابية، بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة.

ك. يعاقب المحرض والمتدخل في ارتكاب أية جريمة إرهابية، بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة.

ل. يُعفى من العقوبة كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة، قبل البدء في تنفيذ الجريمة ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة، إذا حصل البلاغ بعد تنفيذ الجريمة وذلك إذا مكن الجاني السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

م. لا تسقط العقوبة المحكوم بها بالتقادم أو بمرور الزمن.

المادة 8: أحكام خاصة

أ – على المحكمة أو الجهة الوطنية المختصة:

1. إغلاق وحجب قنوات وصحف وإذاعات ومواقع إنترنت وكل وسيلة إعلامية أو ما في حكمها، تدعو إلى الإرهاب، أو تروّج له بأية طريقة من الطرق، ومنعها من ممارسة عملها وبما لا يخل أو يقيد من الحريات الصحفية.
2. حظر استخدام أو حمل أو اقتناء الأسلحة بأنواعها، وبما لا يتفق مع القوانين الوطنية.
3. الإشراف المباشر ولمدة تراها الجهة الوطنية مناسبة على أية وسائل دعائية أو ترويجية أو أية جهة تعمل على ترويج الإرهاب أو الخطاب الإرهابي.

ب – تتكفل الدولة بتوفير الحماية اللازمة للشهود والمبلغين، في أي علانية أو الدعاوى التي تؤدي شهادة أو تقرير كل منهم فيها إلى الكشف عن عمل إرهابي أو أدلتها أو أي من مرتكبيها، وتشمل الحماية ذوي الشهود والمبلغين والخبراء والمكلفين برعايتهم من الأقارب حتى الدرجة الثانية.

المادة 9: المتضررون من الجرائم الإرهابية

يحق للمتضررين وبدعوى مستقلة المطالبة بالتعويض من المدانين بجرائم الإرهاب.

المادة 10: حضور المحامي للتحقيق

يجوز للمتهم الذي سيخضع للتحقيق، طلب محامٍ لحضور إجراءات التحقيق وفقاً للتشريعات والقوانين الوطنية.

المادة 11: اختصاص المحكمة النوعي

تكون للدعاوى المتعلقة بالإرهاب صفة الاستعجال.

المادة 12: المقاومة المشروعة

إن مقاومة الاحتلال، بكافة أشكالها وصورها، لا تُعدّ من أنواع الإرهاب المنصوص عليها في مواد هذا القانون.

المادة 13: الكفاح المسلح

لا يعتبر الكفاح المسلح و/أو أي من أعمال المقاومة في حالة الاعتداء على الدولة من قبل أية دولة أخرى أو سلطة احتلال من قبيل الأعمال الإرهابية الواردة في هذا القانون.

المادة 14: تقادم الدعوى الجنائية وتقادم العقوبة

لا تسري الأحكام الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية وسقوط العقوبة على الجرائم الإرهابية.

*****

2. **الموافقة على النموذج الاسترشادي حول قانون المرأة:**

النموذج الاسترشادي حول قانون المرأة

المادة (1)

يسمى هذا القانون بـ **(قانون المرأة)**

المادة (2) تعريفات

يكون للعبارات والألفاظ الآتية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلّت القرينة على خلاف ذلك:

أ. **الدولة:** الدولة المصادقة على القانون.

ب. **الجهة المختصة:** الجهة الوطنية المعنية.

ج. **التشريعات:** هي القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة.

د. **المرأة:** هي كل أنثى بالغة.

المادة (3) العنف ضد المرأة

كل سلوك يمارس ضد المرأة مدفوع بأي شكل من أشكال التمييز ضدها من أي كان، من شأنه أن يؤدي إلى معاناة أو أذى أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو لفظي أو اقتصادي أو سياسي.

المادة (4) التمييز ضد المرأة

تعد أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس والذي من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس العدل والمساواة بين المرأة والرجل، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية، تمييزاً ضد المرأة.

المادة (5) حقوق المرأة

تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، المنصوص عليها في الدساتير والقوانين والأنظمة والاتفاقيات الدولية، ويتم ضمان هذه الحقوق وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.

المادة (6) حقوق المرأة العائلية

تتمتع المرأة بالحقوق العائلية الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

1. تحديد السن الأدنى للزواج ومنع إتمام أي عقد للزواج، قبل بلوغ أيٍّ من الطرفين ذلك السن، وفقاً للتشريعات النافذة.
2. موافقة المرأة على الزواج والرضا التام به، دون التعرّض للإكراه.
3. إلزاميّة توثيق عقود الزواج لدى الجهات الرسميّة وفقاً للتشريعات النافذة.

المادة (7) دائرة حماية حقوق المرأة

ينشأ لدى الجهة المختصة دائرة تُعنى بالعنف ضد المرأة، مهمتها تلقي الشكاوى وإحالتها إلى الجهة القضائية المختصة.

المادة (8) الإجراءات الاحترازية والحبس

1. يُحظر حبس المرأة مع الرجل بأي شكل من الأشكال، في حال مخالفتها لأحكام القوانين النافذة، ولا يجوز تفتيش امرأة إلا من قبل امرأة وفي معزل خاص.
2. يتم ضمان قيام المرأة المحتجزة والسجينة بممارسة حقوقها المتمثلة بالأمومة، كما يتم التكفل برعاية أطفالها طيلة فترة احتجازها أو سجنها.

****

3. **الموافقة على النموذج الاسترشادي حول قانون الطفل:**

النموذج الاسترشادي حول قانون الطفل

المادة (1)
تسمية القانون

يسمى هذا القانون بـ **"قانون الطفل"**.

المادة (2)
يكون للعبارات والألفاظ الآتية الواردة في هذا القانون
المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلّت القرينة على خلاف ذلك:

أ. الدولة: الدولة المصادقة على القانون

ب. الجهة المختصة: الجهة الوطنية المعنية.

ج. **التشريعات: هي القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة.**

د. **الطفل:** هو كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره مميزاً كان أو غير مميز.

هـ. القائم على رعاية الطفل: الشخص المسؤول قانوناً عن الطفل أو من يعهد إليه برعايته.

و. الأسرة الحاضنة: الأسرة البديلة التي يُعهد إليها بحضانة ورعاية الطفل من غير أسرة الطفل الأصلية.

ز. إساءة معاملة الطفل: كل فعل أو امتناع من شأنه أن يؤدي إلى أذى للطفل، يحول دون تنشئته ونموه على نحو سليم وآمن وصحي.

ح. العنف ضد الطفل: الاستخدام المتعمد للقوة ضد أي طفل من قبل أي فرد أو جماعة، تؤدي إلى ضرر فعلي جسدياً كان أو معنوياً يلحق ضرراً بصحة الطفل أو نموه أو بقائه على قيد الحياة.

ط. اختصاصي حماية الطفل: هو الشخص المرخص والمكلف من السلطة المختصة أو الجهات المعنية – حسب الأحوال – بالمحافظة على حقوق الطفل وحمايته في حدود اختصاصاته، حسبما ورد في هذا القانون.

ي. **إهمال الطفل: هو عدم قيام الوالدين أو القائم على رعاية الطفل، باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حياته وسلامته البدنية والنفسية والعقلية والأخلاقية من الخطر، وحماية حقوقه المختلفة.**

ك. **المصلحة الفضلى للطفل: هي جعل مصلحة الطفل، فوق كل اعتبار وذات أولوية وأفضلية في جميع الظروف ومهما كانت مصالح الأطراف الأخرى.**

ل. **إباحية الأطفال: يعتبر إنتاج أو عرض أو نشر أو حيازة أو تداول صور أو أفلام أو رسومات، عن طريق وسيلة من وسائل الاتصال أو شبكات التواصل الاجتماعية أو الألعاب الإلكترونية أو غيرها أو أية وسيلة أخرى، يظهر فيها الطفل في وضع مشين في عمل جنسي أو عرض جنسي واقعي وحقيقي أو خيالي أو بالمحاكاة استغلالاً للطفل في أمور إباحية.**

المادة (3)

1. تكفل الدولة حماية الأطفال وتوليهم رعايتها الخاصة وتعمل على تهيئة الظروف اللازمة، لتنشئتهم في كافة مناحي حياتهم تنشئة سليمة تحترم الحرية والكرامة والإنسانية والقيم الدينية الأخلاقية والاجتماعية في بيئة صحية.
2. لكل طفل حق التعبير عن آرائه بحرية، وتؤخذ هذه الآراء بما تستحق من الاعتبار وفقاً لسن الطفل ودرجة نضجه.
3. تكفل الدولة حق الطفل في اللعب والمرح والترفيه وفي تكوين التجمعات والنوادي، التي يمارس من خلالها نشاطاته الاجتماعية والثقافية والبدنية والعلمية، بما يتناسب وسنه ودرجة نضجه وفقاً للتشريعات النافذة.
4. تكفل الدولة أن تتضمن التشريعات كافة حق الطفل، في التمتع بكافة الحقوق والحريات العامة وأوجه الحماية والرعاية التي تكفلها للإنسان عامة وللطفل خاصة، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد.
5. تكفل الدولة أن يكون لكل طفل الحق، في اسم يميزه عن غيره يسجل عند الميلاد في سجلات المواليد، وفقاً لأحكام التشريعات ولا يقبل تسجيل الاسم، إذا كان منطوياً على تحقير أو إهانة لكرامة الطفل أو منافياً للمعتقدات الدينية أو مخالفاً للقوانين النافذة.
6. تكفل الدولة لكل طفل جنسية وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
7. تكفل الدولة أن تضمّن تشريعاتها للطفل، التمتع بجميع حقوقه الشرعية بحيث تشمل عدم التمييز بسبب مكان الميلاد أو الوالدين أو الجنس أو الدين أو العنصر أو اللون أو الإعاقة، أو أي وضع آخر، والانتفاع بكافة الحقوق كما تضمن حقه في ثبوت نسبه وفي الرضاعة والحضانة والنفقة ورؤية والديه، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
8. تكفل الدولة إصدار التشريعات التي تمنع إيذاء الطفل من قبل أي كان، وتعمل على التوعية وأن يكون تأديب الوالدين، أو أي منهما للطفل دون أي إهانة ودون أي تجريح ودون أي إيذاء جسدي أو معنوي.

9. تكفل الدولة ضمان حق الطفل في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وفقاً للتشريعات النافذة.
10. تشجع الدولة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، على تشغيل وإدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودور الحضانة ومراكز رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وكافة الأنشطة المتعلقة بقضايا وحاجيات الطفولة وفقاً للتشريعات النافذة.
11. تكفل الدولة عدم فصل الطفل عن والديه، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهناً بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقاً للتشريعات والإجراءات المعمول بها.
12. يكون للطفل الذي يُدعى أنه انتهك القانون الجنائي، أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك، الحق في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساسه بكرامته وقدره، وهو بريء إلى أن تثبت إدانته، وتهدف محاكمته إلى إعادة تأهيله اجتماعياً، ولا يسأل جنائياً ما لم يبلغ السن المنصوص عليه في التشريعات الوطنية من عمره، بل يخضع لأحد تدابير الرعاية وفقاً لأحكام القانون والتشريعات النافذة، تحقيقاً للحماية ومراعاة للطفولة.

المادة (4)
الحقوق المدنية للطفل

1. تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك ووفقاً للتشريعات، فإذا لم توجد سجلات أو وجدت، وتبين عدم صحة ما أدرج فيها جاز الإثبات بأي طريق شرعي، ويجوز أن يكون الإثبات من خلال استخدام وسائل فنية وطبية متخصصة، وفقاً للتشريعات النافذة.
2. تضمن التشريعات حقوق الحمل المستكن التي اعترفت بها التشريعات.
3. يكون التبليغ عن المواليد إلى الجهات المعنية ووفقاً لما هو وارد في التشريعات النافذة.
4. للطفل حق في أن يكون له اسم وجنسية يسجل بموجبها حين ولادته، وله الحق في معرفة والديه.
5. يُعرف الطفل باسمه واسم أبيه واسم جده ولقبه، وتبين التشريعات النافذة كيفية تسجيل الأشخاص لأسمائهم وألقابهم.
6. تكفل الدولة لكل طفل حقه في الحفاظ على هويته، بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره هذا القانون والتشريعات النافذة.

المادة (5)

حق الرضاعة للطفل

للطفل حق إرضاعه لغاية سنتين كاملتين، وترضع الأم طفلها ما لم يكن في إرضاعه ضرر بها أو بطفلها، بناءً على تقرير طبيب مختص فترضعه أخرى ممن يقبل الرضاعة منها ولو بمقابل.

1. إذا أرضعت الطفل امرأة أخرى يجب أن يكون ذلك بموافقة أبيه وبإشهاد شخصين من أقاربهما، وترضعه عن أمه رضاعة طبيعية ما لم تسقط حقها في الحضانة.
2. يتحمل الأب تكاليف إرضاع ولده إذا تعذر على الأم إرضاعه، ويعتبر ذلك من قبيل النفقة، ويكون ديناً لا يسقط إلا بالأداء أو بالإبراء.
3. تكفل الدولة منح الأم العاملة المرضعة إجازة أمومة لمدة تحددها التشريعات النافذة.

المادة (6)

نفقة الطفل

1. تكفل الدولة إصدار التشريعات اللازمة، لتيسير تمتع الطفل بالنفقة المقررة وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
2. تكون نفقة مجهول النسب من ماله إن وجد له، فإن لم يوجد تكون من قبل القائم على رعايته قانوناً، فإن لم يوجد ولم يتبرع أحد بالإنفاق عليه كانت نفقته على الدولة.

المادة (7)

على الجهات المختصة في حالة العثور على طفل مشرد أو متسول أو بلا مأوى، أو لأي سبب آخر، أن تسلمه إلى من تتوفر فيه الضمانات الإنسانية والأخلاقية لرعايته وفق الترتيب الآتي:

أ-أبواه أو أحدهما.

ب-من له ولاية أو وصاية عليه.

ج-أحد أفراد أسرته أو أقاربه.

د-أسرة كافلة تتعهد برعايته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو أعراف غير المسلمين حسب الحال.

هـ-جهة رسمية مختصة برعاية الأطفال.

المادة (8)

الرعاية الصحية للطفل

1. تتخذ الدولة الإجراءات والتدابير التي تكفل للطفل حق الرعاية الصحية، أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة من خلال:

أ- توفير الخدمات الصحية الأساسية وتأهيل الكوادر الصحية المدربة، لإدارة وتقديم الخدمات الصحية الأولية، والعمل على تطوير البنية التحتية لهذه الخدمات.

ب- مجانية المعالجة للأطفال، وإلزام جميع المؤسسات الصحية ومرافق خدمات الرعاية الصحية الأولية ومرافق إعادة تأهيل الأطفال، بتقديم الرعاية الصحية للأطفال، كل في مجال تخصصه وضمان متابعة المعالجة للأمراض المزمنة.

ج- تعميم التوعية الصحية الشاملة المتخصصة بصحة الأم والطفل.

2. تكفل الدولة للطفل اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الفعالة لإلغاء الممارسات الضارة بصحته.

3. تلتزم الدولة وتلزم القطاع الخاص عبر الأجهزة الصحية، بإجراء الفحص الكامل للأطفال حديثي الولادة والرضع، وإجراء ما يلزم من علاج أو تدخل جراحي مبكر لتلافي نشوء أي إعاقة أو إضرار بصحة الطفل مستقبلاً.

4. إلزام الراغبين في الزواج على عرض أنفسهم على الكشف لإثبات خلوهما من الأمراض الوراثية والمعدية.

5. حظر بيع أو توزيع أو استخدام التبغ والكحول وأي مواد مخدرة للطفل.

6. مع مراعاة أحكام البند (5) من هذه المادة يسمح باستخدام المواد المخدرة أو الكحول، بنسبها القانونية للضرورة ولغرض مشروع وتحت رقابة الجهات المختصة، ووفقاً للتشريعات النافذة.

7. إلزامية أن ترفق مع أوراق التحاق الطفل بالمدرسة، في مراحل التعليم قبل الجامعي، البطاقة الصحية بغرض تسجيل نتائج الفحص الطبي الدوري على الطفل، وما يطرأ على حالته الصحية من أمراض أو إصابات على أن تحفظ بالملف المدرسي.

8. إجراء الفحص الطبي للسمع والبصر اللازم لمرحلة ما قبل المدرسة، في دور الحضانة ورياض الأطفال ومؤسسات التعليم والتدريب والرعاية الحكومية، والتحقق من إجرائها في المراكز غير الحكومية منها.

9. توفير برامج العلاج النفسي للأطفال المصابين بالأمراض النفسية والعقلية.

10. التأكد من توافر لوازم الإسعافات الأولية ومتطلبات السلامة العامة وأجهزة إطفاء الحريق في المدارس ودور الحضانة ورياض الأطفال ومؤسسات الرعاية.

المادة (9)

البطاقة الصحية

1. تكون لكل طفل بطاقة صحية تسجل بياناتها في سجل خاص، بمكتب الصحة المختص أو الوحدة الصحية المختصة على النموذج المعد لذلك وتسلم لوالد الطفل أو الولي او المتولي تربيته بعد إثبات رقمها في شهادة الميلاد.
2. تقدم البطاقة الصحية عند كل فحص طبي للطفل في الجهات المختصة، ويثبت فيها الطبيب المختص الحالة الصحية للطفل والمطاعيم والأمصال الواقية من الأمراض السارية والمعدية، التي أعطيت للطفل وتواريخها وموعد عودته لأخذ الجرعات الأخرى.
3. يجب تقديم صورة من البطاقة الصحية ضمن أوراق التحاق الطفل بالمدرسة في مراحل التعليم قبل الجامعي وتسجل فيها نتائج الفحص طوال مراحل التعليم، وتحفظ في الملف المدرسي للطالب.
4. يجب تطعيم الطفل وتحصينه مجاناً في مكاتب الجهات المختصة، ووفقاً للنظم والمواعيد التي تحددها الجهات المختصة وذلك لوقايته من الأمراض المعدية والسارية.
5. يقع واجب تقديم الطفل للتطعيم والتحصين على عاتق والديه أو وصيه أو وليه أو الشخص الذي يكون الطفل في حضانته أو دور الرعاية الاجتماعية المعنية برعاية الأيتام.
6. يجب أن يباشر عملية التطعيم والتحصين كادر فني مؤهل مرخص له بمزاولة ذلك من الجهات المختصة.

المادة (10)

التعليم المجاني والإجراءات التعسفية

1. على الدولة السعي لتوفير التعليم المجاني في المدارس حتى نهاية المرحلة الثانوية.
2. لا يجوز توقيع أي من الإجراءات الآتية على الأطفال بالمدارس:

أ-العقوبات القاسية.

ب-التوبيخ بالألفاظ المهينة للكرامة.

ج-الحرمان من حضور الحصة ما لم يتسبب حضور الطالب في عرقلة سير الدراسة.

د-الطرد من المدرسة أثناء سير العملية الدراسية ما لم يرتكب الطالب فعلاً جسيماً يستوجب طرده وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة.

المادة (11)
تعليم الطفل

1. للطفل الحق في التعليم، وتكفل الدولة هذا الحق وفقاً لسياستها التعليمية المقررة بمقتضى التشريعات النافذة، حيث يكون التعليم الأساسي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع.
2. يحظر على أي شخص أو أي جهة حرمان الطفل، من التعليم الأساسي أو التحريض على تركه المدرسة.
3. تكفل الجهات المختصة حق التعليم للأطفال في المناطق الريفية أو الأقل حظاً.
4. يتم توفير فرص التعليم المناسبة للأطفال الذين لديهم صعوبات في التعليم.
5. تعمل الدولة على إنشاء المدارس ومراكز محو أمية الأطفال في كل المحافظات، ويجب أن تكون مستوفية للشروط التربوية لكل المراحل الدراسية المعتمدة، لدى وزارة التربية والتعليم وأن تستوعب الأطفال في سن القبول للدارسة، وأن توفر لها المستلزمات والوسائل المطلوبة.

المادة (12)
المؤسسات التعليمية ودور رعاية الطفل

يشترط لترخيص المؤسسات التعليمية ومؤسسات ودور رعاية الأطفال، استيفائها للمتطلبات والشروط البيئية والصحية والتربوية اللازمة، لعمل هذه المؤسسات والمنصوص عليها في التشريعات النافذة.

المادة (13)
مناهج تعليم الطفل

أ. يجب أن تهدف المناهج التعليمية، إلى تنمية الطفل على الاستقلالية والتفكير الحر وتنمية قدراته في البحث العلمي، بالإضافة الى تكوينه على أسس المنطق والتفكير السليم في ضوء قيم المجتمع السامية الأخلاقية والدينية وتكوين الطفل، تكويناً علمياً وثقافياً وتنمية شخصيته ومواهبه ومهاراته، ومهيئاً لاستكمال التعليم العالي على أساس تكافؤ الفرص بين الجنسين.

ب. يكون تعليم الطفل موجها نحو:

1. تنمية حب الوطن والإنتماء إليه.
2. تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.
3. تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في المواثيق الدولية.
4. تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية والحضارات المختلفة عن حضارته.
5. إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب.
6. تنمية احترام البيئة الطبيعية.

المادة (14)
حضانات الأطفال

تصدر الجهات المختصة تعليمات شاملة لترخيص وإدارة حضانات ورياض الأطفال.

المادة (15)
البرامج الثقافية والملاعب والمكتبات العامة

1. تكفل الجهات المختصة تأمين وتنفيذ برامج، تلبي حاجات الأطفال الثقافية في شتى مجالات الأدب والفنون والمعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، والاستفادة من التطورات العلمية والثقافية الحديثة.
2. تكفل الدولة تأمين مساحات لعب آمنة للأطفال، وتضمن وضع ذلك ضمن تشريعات تنظيم المدن والقرى والأرياف.
3. تعمل الجهات المختصة على إنشاء مكتبات عامة ونوادي ومسارح ومراكز لثقافة الطفل وإقامة معارض خاصة بالأطفال، لعرض رسومهم ونتاج اهتماماتهم ومواهبهم الإبداعية وذلك من أجل تعزيز ثقافة الطفل. كما وتعمل على وضع الخطط والبرامج الخاصة بتعزيز هويتهم الوطنية وتنمية ثقافتهم وشخصيتهم والعمل علي تنفيذها من خلال ما يلي:-

أ. توفير المراكز الثقافية والرياضية والترفيهية للأطفال وتهيئة البرامج الدينية والاجتماعية والثقافية والتربوية الهادفة وبصورة خاصة في الإجازة الصيفية، بما في ذلك برامج العمل الميداني ومعسكرات الشباب.

ب. توفير وسائل المعرفة والاتصال وإتاحة استخدام التقنيات الحديثة.

ج. تشجيع البحث العلمي في مجال كتب الأطفال ونشرها.

د. تشجيع التفكير الحر والمبدع وإبداء الرأي والمشاركة من خلال مناهج الدراسة في جميع المراحل العمرية وتشجيع إنشاء برلمانات للأطفال.

هـ. بث البرامج الإعلامية الهادفة ونشر المعلومات التي تساعد على تنمية بيئة آمنة للعب.

4. يحظر اصطحاب الأطفال لمشاهدة العروض المسرحية والسينمائية، التي لا تتناسب مع أعمارهم، وعلى المسؤولين عنها أن يعلنوا العمر المناسب لمشاهدة العرض بطريقة واضحة وباللغة العربية و/أو اللغة المعتمدة للدولة وفقاً للتشريعات النافذة.

5. تعمل المؤسسات الثقافية ودور النشر والمكتبات، على توفير الكتب والوسائل التي ترفع من مستوى وعي الأطفال وتنمية معارفهم ومهاراتهم، على أن تكون متاحة للاطلاع أو البيع بأسعار مناسبة.

المادة (16)
البرامج الموجهة للطفل

1. تشجع الدولة إمكانية حصول الطفل على المعلومات، ذات المنفعة الدينية الأخلاقية والتربوية والاجتماعية والثقافية والعلمية، التي تعزز رفاهيته الاجتماعية والمعنوية من المصادر المحلية والعربية والدولية.

2. تقوم الجهات المختصة بوضع استراتيجية إعلامية للبرامج الموجهة للطفل تستوعب ما تقدمه الحضارة الحديثة والتشجيع على:

أ. تنمية الوعي بالانتماء للوطن.

ب. ممارسة التفكير العلمي والقدرة على التعامل مع برامج وآليات التكنولوجيا.

ج. تنمية عادة القراءة، والتعلم الذاتي والبحث عن مصادر المعرفة.

د. التربية على احترام قيم المجتمع الدينية الأخلاقية والاجتماعية.

هـ. تنمية الإحساس بالجمال والتذوق للفنون.

و. تنمية الوعي بالحفاظ على نظافة البيئة.

المادة (17)
دور الحضانة

يعتبر داراً للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال، الذين لم يبلغوا سن الثالثة، وتخضع دور الحضانة لإشراف ومراقبة الجهات المختصة وطبقاً لأحكام التشريعات النافذة.

المادة (18)
الرعاية البديلة للطفل

تعمل الجهات المختصة على توفير الرعاية البديلة للأطفال، الذين وقعوا تحت ظروف أسرية حالت أو تحول بينهم وبين أن ينشأوا وسط أسرهم الطبيعية بوضعهم في أحد الأنظمة الآتية:

أ. الأسرة الحاضنة (البديلة).

ب. مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ج. الجمعيات والمؤسسات الخيرية

المادة (19)
الطفل ذي الإعاقة

1. تكفل الدولة للطفل ذي الإعاقة حق التمتع بحياة كريمة ورعاية اجتماعية وصحية ونفسية خاصة تنمي اعتماده على نفسه وتيسّر اندماجه في المجتمع.
2. للطفل ذي الإعاقة الحق في التأهيل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية، وعلى الدولة تقديم الأجهزة التعويضية والخدمات اللازمة لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة دون مقابل.
3. تنشئ الجهات المختصة المعاهد والمراكز والمؤسسات اللازمة، لتوفير خدمات تأهيل الأطفال المعوّقين، ويجوز للجهة المختصة في الترخيص بإنشاء مثل هذه المعاهد والمؤسسات وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها التشريعات النافذة.
4. تنشئ الجهات المختصة فصولاً ملحقة بمدارس التعليم النظامي، لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة بما يلائم قدراتهم واستعداداتهم وتحدد شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها، وفقاً للتشريعات النافذة.
5. تُعفى جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والأدوات والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل اللازمة للأطفال ذوي الإعاقة من جميع الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً للتشريعات النافذة.
6. على الدولة إعداد معلمي التربية الخاصة والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، وتوفير الحوافز اللازمة لهم لتشجيع أكبر عدد من العاملين في مجال رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة، على التخصص في التربية الخاصة، مع تطوير وتحديث البرامج التعليمية والتأهيلية التي تقدم لهم لزيادة كفاءتهم وفاعليتهم.

7. للقائمين على الأطفال ذوي الإعاقة الحق في إنشاء وتكوين جمعيات تعاونية وخيرية خاصة بهم وفقاً للتشريعات النافذة.
8. على الجهات المختصة نشر الثقافة الخاصة بقضايا الأطفال ذوي الإعاقة، عبر وسائل الإعلام المختلفة، بما يكفل تعميق الوعي الاجتماعي بحقوق الطفل ذو الإعاقة وحاجاته وقدراته في المجالات المختلفة ومساواته بغيره من الأطفال.

المادة (20)
الطفل العامل

1. يقصد بالطفل العامل في مجال تطبيق أحكام هذا الباب، من بلغ عمره خمسة عشر سنة ويحظر عمل من هم دون ذلك السن، كما يحظر تشغيل الطفل في الأعمال الصناعية قبل بلوغه سن السادسة عشرة.
2. على صاحب العمل الذي يشغل أطفالاً لديه، إبرام عقود عمل معهم، وفقاً لنماذج عقود العمل المعدة من قبل الجهات المختصة بهذا الخصوص.
3. يلزم صاحب العمل في حالة إصابة الطفل الذي يعمل لديه، بدفع أجوره كاملة وتكاليف ونفقات علاجه، فضلاً عن التعويض اللازم وفقاً للتشريعات النافذة أياً كان سبب الإصابة.
4. يجب إجراء الكشف الطبي على الأطفال قبل التحاقهم بالعمل، للتأكد من مدى ملاءمة لياقتهم البدنية والصحية للعمل الذي سيلتحقون به، وإعادة الكشف بشكل دوري في مدة أقصاها ستة أشهر، وللجهات المختصة أن تطلب إعادة الكشف الطبي قبل مرور الفترة المحددة، إذا تبين أن ظروف العمل أو لياقة الطفل العامل تقتضي ذلك ولا يتحمل الطفل العامل أي نفقات مالية، مقابل الكشف الطبي الذي يجرى عليه.
5. لا يجوز أن تزيد ساعات العمل اليومي للطفل العامل عن ست ساعات، تتخللها فترة أو أكثر للراحة بحيث لا يعمل الطفل أربع ساعات متتالية دون راحة، ولا يجوز أن تقل مدة الراحة عن ساعة واحدة ولا يبقى في مكان العمل فترة تزيد عن سبع ساعات، ولا يجوز أن يشغل الطفل ساعات عمل إضافية أو في أيام الراحة الأسبوعية أو الأعياد الدينية والوطنية أو ما شابهها، وفي جميع الأحوال يحظر تشغيل الطفل ليلاً فيما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً.
6. للطفل العامل الحق في الحصول على راحة أسبوعية إلزامية مدفوعة الأجر، مدتها أربع وعشرون ساعة متصلة على الأقل، كما يستحق الطفل إجازة سنوية مدفوعة الأجر، لا تقل مدتها عن المدة المستحقة لغيره من العاملين.

7. على صاحب العمل الذي يستخدم أطفالاً عاملين أن يضع سجلاً بالأطفال العاملين وأوضاعهم الاجتماعية والمهنية، يبين فيه اسم الطفل العامل وعمره، وولي أمره، وتاريخ مباشرة العمل ومحل إقامته وأي بيانات أخرى تعتمدها الجهات المختصة.
8. يحظر استخدام الأطفال في الأعمال الخطرة والصناعات التي يرجح أن تؤدي بطبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، ويجوز للجهات المختصة أن تحدد هذه الأعمال أو الصناعات.
9. يجب على صاحب العمل عند تكليف الطفل العامل، بعمل وضعه تحت إشراف شخص أو أشخاص من ذوي الخبرة في ذلك العمل، لضمان تدريب الأطفال على العمل وتحقيق الحماية المطلوبة لهم.
10. على صاحب العمل إدراج عمالة الأطفال تحت مظلة الضمان الاجتماعي، التي تضمن حق الطفل العامل ضمان حقوقه وتوفير عيش كريم وخاصة ما ينتج عنها من إصابات عمالية.

المادة (21)
حماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة

1. على الدولة اتخاذ الإجراءات والتدابير العلمية والعملية للتحقق من معاناة الأطفال، الذين يعيشون في ظروف صعبة، كالمتسولين والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والأطفال المعرضين لسوء المعاملة والمحرومين والمستغلين اجتماعياً، وضمان عدم استدراج الأطفال إلى الاقتراب أو مباشرة الأعمال غير المشروعة أو السقوط في ممارستها.
2. على الدولة حماية ورعاية الأطفال الأيتام وأطفال الأسر المفككة والأطفال الذين لا يجدون الرعاية ويعيشون على التسول، والقضاء على هذه الظاهرة ووضع الأطفال المتسولين والمشردين في دور الرعاية الاجتماعية، وتوجيههم إلى أن يكونوا أعضاء صالحين منتجين في المجتمع.
3. تعمل الدولة من خلال الجهات المختصة على:
أ. إنشاء مراكز لحماية الأطفال من التشرد والتسول واعتماد وإقرار ميزانية سنوية، ضمن ميزانيتها لإنشاء هذه المراكز وتشغيلها.
ب. إنشاء مؤسسات ودور الرعاية الاجتماعية.
ج. حماية الأطفال من سوء المعاملة وتعرضهم للتعذيب البدني والنفسي، وتقديم من يعرضون الطفل لمثل هذه الأعمال إلى القضاء، مع مراعاة الحق الشرعي والقانوني للأبوين في تأديب أبنائهم بما لا يتجاوز أحكام التشريعات والعرف والعادة.
د. حمايتهم من الوقوع في بؤرة الرذيلة بكل الوسائل التربوية والقانونية.

المادة (22)

حماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال

على الدولة حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والاقتصادي وعليها اتخاذ الإجراءات والتدابير المشددة لحماية الأطفال من:

أ. مزاولة أي نشاط لا أخلاقي.

ب. استخدامهم واستغلالهم في الدعارة أو غيرها من الممارسات غير المشروعة.

ج. على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لوقاية وحماية الأطفال، من استخدام المواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، ومنع استخدامهم في إنتاجها أو الاتجار بها.

المادة (23)

حماية الأطفال من أخطار النزاعات المسلحة

1. تعمل الدولة على احترام قواعد القانون الدولي المطبق عليها، في المنازعات المسلحة ذات الصلة بالطفل وحمايته من خلال:

أ. حظر حمل السلاح على الأطفال.

ب. بحماية الأطفال من آثار النزاع المسلح.

ج. حماية الأطفال الذين يعانون من قضايا الثأر.

د. عدم إشراك الأطفال في الحروب والنزاعات.

هـ. عدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة.

2. حماية الأطفال تحت الاحتلال ومعاملتهم معاملة حسنة وبما يضمن حقهم، في التمتع بحياة كريمة ورعاية اجتماعية وصحية ونفسية خاصة، وطبقاً للاتفاقيات الدولية.

المادة (24)

نوادي الأطفال

تعتبر نوادي الأطفال مؤسسات اجتماعية تربوية ثقافية رياضية تكفل توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال، من سن السادسة حتى الثامنة عشرة، عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة ووفقاً للتشريعات النافذة.

المادة (25)

أحكام ختامية

1. تكون للدعاوى المتعلقة بالأطفال صفة الاستعجال.
2. لا يجوز للمحكمة الأخذ بالأعذار أو الأسباب المخففة التقديرية المقررة للعقوبة، إذا وقع أي فعل فيه اعتداء جنسي على الطفل وكان مرتكب الفعل من غير الأطفال.
3. يرجع فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون إلى أحكام التشريعات النافذة.

*****

وضع نماذج استرشادي للقوانين:

وافق المؤتمر على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها السابعة والعشرين اجتمعت افتراضياً عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، بتاريخ 2021/02/25، بتكليف الفريق القانوني، المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد بوضع نموذج استرشادي حول قانون الجرائم البيئية، ونموذج استرشادي حول قانون الملكية الفكرية وقانون الجرائم الإلكترونية، ودعوة الفريق القانوني للاجتماع في الوقت الذي تراه رئاسة الاتحاد مناسباً.

*****

منح جائزة التميز البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت في عمان بتاريخ 2019/12/23، وعلى تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت افتراضياً عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، بتاريخ 2021/02/24، وعلى توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها السابعة والعشرين التي اجتمعت افتراضياً عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، بتاريخ 2021/02/25، وعلى تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي

انعقـدت في القـاهرة بتـاريخ 2022/02/16، وعلـى توصـية اللجنـة التنفيذيـة للاتحـاد في دورتهـا الثامنـة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2022/02/16، بمنح جوائز التمييز وفقاً لما يلي:

1–مرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان :

سعادة السيد حمد أحمد الرحومي	النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة
سعادة السيدة عفراء راشد عيد البسطي	عضو المجلس الوطني الاتحادي السابق – دولة الإمارات العربية المتحدة
سعادة السيد عيسى علي القاضي	عضو مجلس النواب – مملكة البحرين
سعادة المحامية دلال جاسم عبد الله الزايد	عضو مجلس الشورى – مملكة البحرين
سعادة الدكتورة جهاد عبدالله الفاضل	عضو مجلس الشورى – مملكة البحرين
سعادة السيد أحمد بن العربي المشرقي	عضو سابق في مجلس نواب الشعب – الجمهورية التونسية
سعادة السيد سالم بن علي بن سالم الكعبي	عضو مجلس الشورى – سلطنة عمان
معالي الأستاذ أنور الخليل	عضو مجلس النواب – الجمهورية اللبنانية
المرحوم نبيل سعد سعد عون	عضو مجلس النواب السابق – دولة ليبيا

2–مرشح الفئة الثالثة – أمين عام البرلمان:

معالي الدكتور محمد بن داخل المطيري	أمين عام مجلس الشورى – المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتور سيروان عبد الله إسماعيل	أمين عام مجلس النواب – جمهورية العراق
معالي السيد عبد الله المصري الفضيل	رئيس ديوان مجلس النواب – دولة ليبيا

*****

دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها السابعة والعشرين اجتمعت افتراضياً عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، بتاريخ 2021/02/25، بإعادة دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، خاصة فيما يتعلق بالمعايير، من قبل لجنة جائزة التميز البرلماني العربي، ودعوة لجنة جائزة التميز البرلماني العربي للاجتماع في الوقت الذي تراه رئاسة الاتحاد مناسباً.

*****

الترشح لمنح جائزة التميز البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت في عمان بتاريخ 2019/12/23، وعلى توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها السابعة والعشرين التي اجتمعت افتراضياً عن طريق منصة/ تطبيق زوم ZOOM، بتاريخ 2021/02/25، ، والذي تضمن الآتي:

1- **على سبيل التناوب ولدى استعراض الطلب المقدم لمنح جائزة التميز البرلماني العربي من الفئة الثالثة (فئة أمين عام) المقدم من الشعبة البرلمانية العراقية:**

فقد وجدت اللجنة أن الطلب المقدم من السيد أمجد عبد الحميد عبد المجيد بصفته الأمين العام الأسبق لمجلس النواب العراقي، **غير مطابق لشروط منح الجائزة، باعتباره عضواً في لجنة الجائزة،** وذلك خلافاً لأحكام المادة (12) من اللائحة التنظيمية لجائزة التمييز البرلماني العربي، **مما يتوجب استبعاد الطلب من عداد الطلبات المقبولة للبحث،**

وإذ تقدر اللجنة السيرة الذاتية وحسن السمعة والأخلاق ومقدار العطاء المقدم منه على مدار سنوات خدمته، إلا أن اللجنة وبتطبيق أحكام المادة (12) المشار إليها وتعزيزاً لمبدأ الحيادية والشفافية والالتزام بأحكام اللائحة التنظيمية تجد أن الطلب غير مطابق للشروط، مما يتوجب استبعاده وعدم النظر فيه، **مع الإشارة إلى أن هذا القرار لا يحول دون إمكانية تقدمه** بطلب ثان خلال العام القادم أو الأعوام التي تليه بعد انتهاء عضويته في لجنة الجائزة.

2- **وفيما يتعلق بالطلب المقدم من الشعبة البرلمانية العراقية لمنح جائزة التميز البرلماني العربي من الفئة الرابعة (فئة باحث برلماني)** والمتعلق بالدكتور فراس جاسم موسى:

تجد اللجنة وباستعراض حكم المادة (7) من اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي، أن الطلب المقدم يخالف أحكامها **باعتبار أنه لا يجوز للشعبة البرلمانية الواحدة اقتراح أكثر من مرشح واحد لفئات الجائزة.**

وحيث خلصت اللجنة إلى أن الشعبة البرلمانية العراقية قد تقدمت بطلبين لمنح الجائزة، لكل من السيد أمجد عبد الحميد عبد المجيد، والدكتور فراس جاسم موسى، وفي كتابين منفصلين غير موقعين من رئيس الشعبة أو نائبه أو الأمين العام.

وحيث وجدت اللجنة أن الكتابين المؤرخين في 2019/10/30 و 2019/10/31، على التوالي، موقّعَين من **مدير عام دائرة العلاقات العامة والتشريعات السيد سلام علي محمد**، ولم يرفق طيهما ما يفيد بصلاحية تفويضه خطياً بذلك من رئيس الشعب البرلمانية العراقية،

فإنّ اللجنة تجد أن هذين الكتابين واللذين على أساسهما قدم طلب الترشيحين مخالفين بذلك القواعد العامة في المخاطبات الرسمية ولروح النصوص الناظمة للائحة التنظيمية لمنح جائزة التميز البرلماني العربي، لما لأهميتها في مسيرة الاتحاد البرلماني العربي،

مما يستوجب استبعاد هذا الطلب من عداد الطلبات المقبولة للترشح.

مع الإشارة إلى أن هذا القرار لا يحول دون إمكانية تقديمه مرة أخرى وفقاً للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنظيمية **خلال العام القادم أو الأعوام التي تليها وفقاً لما ترتئيه الشعبة البرلمانية.**

3- **طلب رئيس وأعضاء اللجنة** من الشعب البرلمانية التكرم بالترشيح لجميع فئات الجائزة وعلى وجه الخصوص السادة والسيدات رؤساء المجالس والبرلمانات السابقين من الذين لازالوا على قيد الحياة أو ممن توفاهم الله.

*****

حول إقرار قائمة المنظمات المدعوة إلى حضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد:

وافق المؤتمر على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الثامنة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 16 شباط / فبراير 2022، بدعوة المنظمات العربية والدولية إلى حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة مراقب وهي:

أولاً– المنظمات والهيئات العربية:

1. جامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها.
2. البرلمان العربي.
3. اتحاد المغرب العربي.
4. مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.
5. اتحاد المحامين العرب.
6. اتحاد الحقوقيين العرب.
7. جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
9. منظمة المرأة العربية.
10. الاتحاد العام للصحفيين العرب.
11. اتحاد إذاعات الدول العربية.
12. ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.
13. منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية.
14. المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.
15. مؤسسة الفكر العربي.
16. المجلس الدولي للغة العربية.
17. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
18. الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.
19. اتحاد الشباب العربي.
20. الاتحاد العام للطلبة العرب.
21. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
22. الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب.
23. نادي البرلمانيين الأردنيين.

ثانياً – المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية:

24.الاتحاد البرلماني الدولي.

25.الاتحاد البرلماني الإفريقي.

26.منظمة التعاون الإسلامي.

27.اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

28.البرلمان الأوروبي.

29.الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

30.الجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

31.رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.

32.مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

33.برلمان البحر الأبيض المتوسط.

34.الاتحاد من أجل المتوسط.

35.الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

36.الجمعية البرلمانية الآسيوية.

37.اتحاد برلمانات دول أمريكا اللاتينية.

38.الاتحاد الدولي لحماية حقوق الطفل.

39.رابطة برلمانيون لأجل القدس.

*****

ملاحظة: كافة القرارات التي صدرت عن المؤتمر تم توزيعها بموجب الكتاب رقم 307، تاريخ 2022/03/31، ونُشرت على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي وفق الرابط التالي:

https://arabipu.org/upload/OrganUnion/30724285132.pdf

*****

وفي نهاية المؤتمر قرر المجتمعون:

1- قرر المؤتمر توجيه برقية شكر وامتنان إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي حفظه الله ورعاه، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة.

2-قرر المؤتمر توجيه برقية شكر إلى معالي المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، تعبيراً عن شكر المؤتمر لاهتمام الشعبة البرلمانية المصرية بإنجاح أعمال المؤتمر.

كذلك قرر المجتمعون توجيه الشكر:

1. **شكر المجلس الوطني الاتحادي، ممثلاً بمعالي الأستاذ صقر غُباش**، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على كل ما يقوم به من جهد لتمكين الاتحاد من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وحسن إدارة وتنظيم المؤتمر واجتماعات لجنة التميز واللجنة التنفيذية.
2. .**شكر مجلس النواب الأردني ممثلاً بمعالي المهندس عاطف الطراونة**، رئيس المجلس الأسبق، رئيس الاتحاد البرلماني العربي السابق، على ما قام به من جهود خلال فترة ترؤسه للاتحاد، وعلى الحفاوة والتكريم اللذين قُوبِلُوا بهما، في خلال اجتماعات اللجنة المصغرة، الفريق القانوني، اللجنة التنفيذية، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 15-19 أيلول / سبتمبر 2019.
3. **شكر سعادة السيد حمد أحمد الرحومي**، الذي ترأس اجتماع لجنة التميز واجتماع اللجنة التنفيذية نيابة عن معالي الأستاذ صقر غُباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي وحسن إدارته للاجتماع، القاهرة – جمهورية مصر العربية 16 شباط / فبراير 2022.
4. **شكر سعادة ناصر محمد اليماحي**، الذي ترأس الاجتماع الافتراضي للجنة جائزة التميز البرلماني العربي نيابة عن معالي الأستاذ صقر غُباش رئيس الاتحاد البرلماني العربي وحسن إدارته للاجتماع، 24 شباط / فبراير 2021.
5. **شكر سعادة الدكتور مصطفى ياغي**، عضو مجلس النواب الأردني، ممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على حسن إدارته لأعمال الجلسات، في خلال اجتماعات اللجنة المصغرة، الفريق القانوني، اللجنة التنفيذية، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية 15-19 أيلول / سبتمبر 2019.
6. **شكر الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي**، وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود ساهمت في تحسين أداء عمل الاتحاد، وأبرزت أنشطته بشكل ملموس.

كذلك قرر المجتمعون توجيه نعي:

نعى أعضاء اللجنة التنفيذية فقيدهم العزيز الأستاذ المرحوم زهير صندوقة عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وقرأوا الفاتحة على روحه الطاهرة سائلين الله عزّ وجلّ أن يرحمه وأن يُدخِلَهُ فسيحَ جناته، مؤكدين بأن رحيله شكَّلَ خسارة كبيرة للعمل البرلماني العربي نظراً لدوره المميّز في المؤتمرات البرلمانية الاقليمية والدولية، ودفاعه المستميت عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تحرير الأرض والأسرى، وحق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها الأبدية القدس.

حرر في القاهرة– جمهورية مصر العربية –يوم الجمعة الواقع في الثامن عشر من شباط/فبراير 2022.

****